الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيـــة

وزارة التعليـم العالـي و البحث العلمـي

جـامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة -

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير **قسم العلوم الاقتصادية**

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

(تخصص اقتصاد كمــي) :

الاقتصاد غير الرسمي و تأثيره على النمو الاقتصادي

(دراسة قياسية لحالة الجــزائر)

إعداد الطلبة:

- كبير يوسف اسلام
- مفتاح عبد المجيـد

إشراف الأستاذ :

د. بوريش لحسن

السنة الجامعية 2018/2017

شكر وعرفان

الحمد الله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجازه هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهنا من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف : - الدكتور بوريش لحسن –

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة ونشكر أيضا الدكتورة - بورعدة حرية – التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث .

الإهـــــــداء

الحمد لله العلي الكبير الذي وفقنا لإنجاز هذه الأطروحة و إتمام هذا العمل .

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

- إلى الوالدين الكريمين حفظهما االله و أطال في عمرهما
- إلى جميع أفراد العائلة و الأصدقاء و الأحباب
- إلى كافة أساتذتي الكرام و إلى الأستاذ المشرف و الأساتذة المناقشون على وجه الخصوص

إســـــلام وعبـد الـمجيـد

فـــهرس المحتويات ----------

- شكر وعرفان
- الإهداء

العنـــــــــــــــــــــــــوان	رقم الصفحة
مقدمة عامة	8-5
الفصل الأول : ماهية الاقتصاد غير الرسمي	
مقدمـــــــــــة الفصـــــل	9
المبحث الأول :الجذور التاريخية للاقتصاد غير الرسمي و مختلف التعاريف و التسميات المطلقة عليه	10
1. نشأة القطاع غير الرسمي	10
2. مختلف التسميات ومصطلحات الاقتصاد غير الرسمي	12
3. تعريف الاقتصاد غير الرسمي	13
4. السمات والخصائص التي تميز قطاع غير الرسمي	18
5. العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الاقتصاد الرسمي	20
المبحث الثاني : العوامل التي أدت إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي و استفحاله	22
1. العوامل الاقتصادية	22
2. العوامل الإداريـــــة	25
3. العوامل السياسيـــة	28
4. العوامل الاجتماعية	28
المبحث الثالث: المظاهر والأشكال التي يكون عليها الاقتصاد غير الرسمي	29
1. الأنشطة المشروعة	30

2. الأنشطة غير المشروعة	31
المبحث الرابع : طرق ونماذج قياس وتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي	32
1. المناهج المباشرة	34
2. المناهج غير المباشرة	35
المبحث الخامس :الآثار الناجمة عن استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة	42
1. الانعكاسات و الآثار المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي	42
2. الحلول المقترحة للحد أو التخفيف من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	52
خلاصـــــة الفصـــــــل	54
الفصل الثاني : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	
مقدمـــــــــة الفصـــــل	55
المبحث الأول :مراحل بروز الاقتصاد الموازي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا	56
المرحلة الأولى : ملامح ظهور الاقتصاد الموازي في الفترة 1962 - 1979 (المرحلة الاشتراكية)	56
المرحلة الثانية : ملامح الاقتصاد الموازي في الفترة 1980-1989 : (المرحلة اللامركزية)	58
المرحلة الثالثة : تطور الاقتصاد الموازي في الفترة 1990-2000 : (مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق)	59
المرحلة الرابعة : عوامل استفحال الاقتصاد الموازي في الفترة 2001 /إلى يومنا هذا:(برنامج الإنعاش والدعم الاقتصادي)	61
المبحث الثاني :الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	62
1. الفســـــــــــــــاد	62
2. تقليد العلامـــات التجاريـــة	63
3. تبييـــــــض الأمـــــــوال	65

4. التهـــرب الضريبـــــي	67
المبحث الثالث : تأثيرات الاقتصـاد الموازي على الاقتصـاد الرسـمي في الأسـواق الثلاثة في الجزائر (سوق السلع و الخدمات، سوق الصرف)	68
1. السوق الموازي للسلع و الخدمات (سوق التبادلات و التعامل)	68
2. السوق النقدي الموازي	69
المبحث الرابع : نظرة و موقف الدولة الجزائرية من الاقتصاد غير الرسمي	71
أولا : المذهب الحر الليبرالي	71
ثانـــيا : المذهب التدخلي	72
المبحث الخامس : الآثار المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	73
أولا: الآثار السلبية	73
ثانيا : الآثار الإيجابية	74
خلاصـــة الفصـــــل	76
الفصل الثالث : دراسة قياسية لتأثير الاقتصاد الغير رسمي على نمو الإقتصادي	
1. مقدمـــــــــة	77
2. متغيرات الدارســـة	77
3. نموذج الدراسة القياسية	78
4. خطوات الدراسة القياسية	79
النتائج والتوصـــــــــــــــيات	88
الملاحـــــق	95-89
المراجــع	99-96

ملخـــص :

عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة تنامي ظاهرة القطاع غير الرسمي ، هاته الأخيرة خلفت آثارا سلبية خاصة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية.

يهدف هذا المقال إلى محاولة دراسة القطاع غير الرسمي في الجزائر وتأثيره على نمو الاقتصادي للفترة (1991-2015) ، بصياغة النموذج القياسي لهذه الدراسة، على ما ورد في الدراسات السابقة، و التي أشارت إلى وجود علاقة سلبية بين الاقتصاد الغير الرسمي و النمو الاقتصادي، وذلك لأن وجود الاقتصاد الغير رسمي يُساهم في تشويه مؤشرات النمو الاقتصادي الفعلي، لاسيما إذا كان للاقتصاد الغير رسمي نصيب كبير في النشاط الاقتصادي.

من أجل تحديد علاقة و قياس الاقتصاد الغير رسمي وتأثيره على النمو بالاعتماد على أبعاد أساسية تلعب دورا هاما و أساسيا ، تم الاعتماد على بيانات سنوية للمتغيرات المستقلة، و ذلك بالاعتماد على أسلوب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المبطئةARDL .

Abstract :

Algeria has recently become aware of the growing phenomenon of the informal sector, which has had a negative impact, especially in terms of economic and social aspects.

The aim of this article is to try to study the informal sector in Algeria and its impact on economic growth for the period (1991-2015) by formulating the standard model of this study, as indicated in previous studies, which indicated a negative relationship between the informal economy and economic growth, This is because the presence of the informal economy contributes to distorting indicators of actual economic growth, especially if the informal economy has a large share of economic activity.

In order to determine the relation and measurement of the informal economy and its impact on growth, based on basic dimensions that play an important and fundamental role, we rely on annual data for independent variables, using the ARDL method.

يُعرف الاقتصاد الغير رسمي بأنه عبارة عن أنشطة اقتصادية غير مشروعة أو أنشطة مشروعة، ولكنّها غير مسجلة رسمياً، ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي. وهناك عديد من الأمثلة على هذا الاقتصاد، مثل تجارة المخدرات، والفساد الإداري والمالي، والرشوة والتزوير على سبيل المثال.

تُعتبر ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي أو ما يسمى باقتصاد الظل حقيقة موجودة في جميع اقتصاديات دول العالم، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ السبعينات من القرن الماضي. وقد أثبتت الدراسات أن الاقتصادات الغير رسمية قد بلغت من الأهمية بحيث لا يمكن تجاهلها من اجمالي النشاطات الاقتصادية، بل إنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات نمو لم تشهدها الاقتصادات الرسمية.

يتكوّن النمو الاقتصادي الفعلي في أية دولة من مجموع معدلي نمو الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الغير رسمي ، باعتبار أن الاقتصاد الغير رسمي يشكل المكوّن الثاني في الاقتصاد. وليس بالضرورة أن تكون معدلات النمو في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الغير رسمي واحدة، فقد ينمو أحدهما بنسبة تفوق نمو الآخر.[1]

مشكلة الدراسة :

تُعاني الجزائر من ظاهرة تهدد اقتصادها، تتمثل في وجود ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي، كما يُشكل هذا النوع من الاقتصاد نسبةً لا يُستهان بها من حجم الناتج المحلي الاجمالي، حيث قُدّر معدل الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر في عام 2014م بنحو 30% من حجم الناتج المحلي الاجمالي.

ونظراً لأن نشاط الاقتصاد الغير رسمي غالباً ما يكون بعيداً عن سيطرة صانعي السياسة الاقتصادية، فإن هذا التزايد في حجم هذا الاقتصاد، قد يؤدي إلى التضارب في أهداف وتوجهات الاقتصاد الرسمي، وأهداف وتوجهات الاقتصاد الغير رسمي. وتكمن مشكلة الاقتصاد الغير رسمي في أن البيانات التي تعكس وضع الاقتصاد الرسمي غير دقيقة، مما يؤدي إلى التقليل إلى حد كبير من فعالية السياسات الاقتصادية وبالتالي يؤثر ذلك على النمو الاقتصادي.

[1] - نبيه, نسرين. (2008). الاقتصاد الخفي: دار الوفاء، الإسكندرية.

ويُمكن طرح تساؤل رئيسي تسعى الدراسة للإجابة عنه، حول ماهيّة طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الغير رسمي في والنمو الاقتصادي، أو بمعنى آخر ما هو أثر الاقتصاد الغير رسمي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة الحالية ما يلي:

"يؤثر الاقتصاد الغير رسمي بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائـــر".

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر الاقتصاد الغير رسمي على النمو الاقتصادي في الجزائر. وتسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي ، من حيث التعرف على مفهومه وأسبابه وآثاره، وكذلك التوصل إلى طرق قياسه، وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الغير رسمي والنمو الاقتصادي.

كما تُسهم الدراسة في توجيه صانعي السياسة الاقتصادية ومتخذي القرار في الجزائر من اتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة، والتي تراعي طبيعة الدور الذي يُمارسه الاقتصاد الغير رسمي على النمو الاقتصادي، والتي قد تُسهم في تصحيح التشوه الذي يُمكن أن يُحدثه الاقتصاد الغير رسمي على النمو الاقتصادي من خلال النتائج التي يتوصل إليها.

أهمية الدراسة:

تتميز الدراسة الحالية مقارنةً بالدراسات السابقة في أنها تسلط الضوء على الجزائر، بينما ركزت أغلب الدراسات السابقة على دول اخرى كالدول المتقدمة.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تناولت فترة زمنية حديثة، بالإضافة إلى اختلاف طريقة التقدير. كما أن بعض الدراسات المتاحة تناولت علاقة الاقتصاد الغير رسمي بجوانب معينة كالبطالة والاستهلاك ومعدلات الجريمة، بينما تتناول الدراسة الحالية علاقتها بالنمو الاقتصادي.

نطاق الدراسة:

تسعى الدراسة إلى قياس أثر الاقتصاد الغير رسمي على النمو الاقتصادي في الجزائر، ويعود السبب في ذلك إلى قلة الدراسات التي تناولت علاقة الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر بالنمو الاقتصادي، خلال الفترة الممتدة من 1991م إلى 2015م، وفقاً لمدى توفر البيانات.

منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في وصف وتحليل ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي ، وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتوضيح المفاهيم والأسباب المفسرة والآثار الناجمة في تحليل العلاقة بين الاقتصاد الغير رسمي والنمو الاقتصادي. كما تعتمد الدراسة أيضاً على الاسلوب القياسي باستخدام معلومات العينة (السلسلة الزمنية) في تقدير معلمات النموذج القياسي من خلال برنامج (Eviews 10).

الدراسات السابقة:

تضمن الأدب الاقتصادي عديد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الاقتصاد الغير رسمي والنمو الاقتصادي من جوانب مختلفة، حيث تناولت عدة دراسات ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي ، من حيث مفهومه وأشكاله، واتفقت الدراسات فيما بينها على أن مفهوم الاقتصاد الغير رسمي هو ذلك الاقتصاد الذي لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تسجل مدخلاته ومخرجاته في سجلات الحسابات القومية، ولا يعترف بالقوانين والتشريعات الصادرة، وأن جريمة غسل الأموال تعد من أبرز أشكال الاقتصاد الغير رسمي. ومن أهم هذه الدراسات:(سلمان، 2006؛ المطيري، 2012؛ شيحان، 2013).

كما تطرقت عدة دراسات إلى قياس حجم الاقتصاد الغير رسمي ، وبيان أسبابه وآثاره، وإن اختلفت هذه الدراسات فيما بينها من حيث النطاق التطبيقي، المكاني والزمني، إلا أن أغلبها اتفق على أن ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي وتأثيراته السلبية تمثل نسبة كبيرة من حجم الناتج المحلي الاجمالي. وقد خلصت هذه الدراسات لهذه النتائج باستخدام الاسلوب الوصفي والقياسي، ومن أهم هذه الدراسات:

(Schneider and ENSTE, 2000; Yin, 2008; Brambila and Cazzavillan, 2009).

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الاقتصاد الغير رسمي والنمو الاقتصادي، تحديداً، عمدت دراسة (علي، 2008؛ Wedderburn, 2009) إلى قياس أثر الاقتصاد الغير رسمي على النمو الاقتصادي، بالأسلوب الوصفي والقياسي، وأكدت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين الاقتصاد الغير رسمي والنمو الاقتصادي.

خطة الدراسة:

تتضمن الدراسة الفصول الآتية:

الفصل الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي

تطرقنا في هذا الفصل إلى إبراز، أولا الجذور التاريخية للاقتصاد غير الرسمي و مختلف التعاريف و التسميات المطلقة عليه، ثم انتقلنا إلى إظهار العوامل التي أدت إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي و استفحاله، و المظاهر و الأشكال التي يكون عليها الاقتصاد غير الرسمي، و طرق و نماذج قياس و تقدير حجم هذا الاقتصاد و ختمنا الفصل بالآثار الناجمة عن استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، و الحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة.

الفصل الثاني : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

بعد أن تطرقنا إلى عموميات حول ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الفصل الأول، و التي سمحت لنا بالفهم الجيد لهذه الظاهرة، قمنا في الفصل الثاني أولا :بمراحل بروز الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ثانيا: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، ثالثا :تأثيرات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الأسواق الثلاثة (سوق السلع و الخدمات، سوق الصرف)، رابعا: نظرة و موقف الدولة الجزائرية من الاقتصاد غير الرسمي ، خامسا و أخيرا: الآثار المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي و كيفية التعامل معه في الجزائر.

الفصل الثالث: تحليل قياسي لأثر الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الاقتصاد غير الرسمي هو حقيقة واقعة في كل العالم، بحيث لا يوجد اقتصاد وطني يخلو في أي دولة من وجود دائرة من النشاطات الاقتصادية السوداء، فهذه الظاهرة تعتبر من المواضيع الاقتصادية المعقدة و التي تحمل الكثير من الجدل باعتبار أن دائرة أنشطتها لا تنفصل عن أنشطة الاقتصاد الرسمي. لهذا تبقى الدراسات التي تتطرق لهذا الموضوع لا تتعدى المراحل الأولية نظرا لصعوبة تحديد دائرته بدقة .

و انطلاقا من ذلك يتعين من الضروري، الاستعانة بأفكار و آراء ووجهات نظر الفاعلين و الخبراء كل في مجاله ، من اجل ضبط كل فروع الاقتصاد غير الرسمي و تشعباته (القطاع الخفي، غير المراقب، العمل في السوق السوداء، الموازي، غير الشرعي، غير القانوني، الاقتصاد غير المصرح به، النشاطات غير الرسمية...). و كذا لتوضيح مختلف المصطلحات المرجعية و المصادر الأساسية المغذية لهذه الآفة، و كذا عامل انتشارها في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء[1].

و لهذا سنحاول في هذا الفصل تحديد جذور الاقتصاد غير الرسمي داخل الاقتصاديات الوطنية، و توضيح دائرته رغم اختلاف الإيديولوجيات و درجات التقدم الاقتصادي.

و لهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى خمسة مباحث تناولناها كالاتي :

المبحث الأول :الجذور التاريخية للاقتصاد غير الرسمي و مختلف التعاريف و التسميات المطلقة عليه.

المبحث الثاني : العوامل التي أدت إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي و استفحاله.

المبحث الثالث : المظاهر و الأشكال التي يكون عليها الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الرابع: طرق و نماذج قياس و تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الخامس : الآثار الناجمة عن استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و الحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة.

[1] بورعدة حرية ، "الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر" ،مذكرة ماجستير،2014، ص 13.

I. المبحث الأول: الجذور التاريخية للاقتصاد غير الرسمي و مختلف التعاريف و التسميات المطلقة عليه

1. نشأة القطاع غير الرسمي

لو سلطنا الضوء على المراحل التي مرت بها المجتمعات، للاحظنا أن بروز القطاع غير الرسمي سبق القطاع الرسمي والدولة في حد ذاتها حيث أن في المجتمعات البدائية الأولى كان الأفراد يزاولون نشاطات اقتصادية بسيطة تتماشى مع احتياجاهم البسيطة. لذلك كانوا ليسوا مجبرين على التصريح بالأعمال التي كانوا يقومون بها، بسبب عدم تواجد هيئة تقوم على تنظيم العلاقات فيما بينهم من ناحية، وبين الأفراد من ناحية أخرى، حيث لم تكن هناك الحاجة للحصول على ترخيص للقيام بالأعمال الاقتصادية والتجارية . وبالتالي يمكن القول بأن هذه الأنشطة بدأت بصورة غير رسمية في ظل غياب الدولة عن النشاط الاقتصادي.

لكن مع تنامي المجتمعات وكثرة الاضطرابات بين الأفراد، أصبحوا في حاجة إلى من ينظم شؤونهم ويحمي مصالحهم، لذلك تنازلوا عن جزء من حرياتهم العامة لصالح هيئة عامة تضطلع بهذه المهمة .

وهنا ظهرت الدولة كحل إداري وتشريعي نشأت بالاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع لتنظيم شؤونهم مقابل أن يسددوا جزءا من مداخيلهم لفائدتها. وهكذا أصبحت تلك الأنشطة تخضع للقوانين. والتنظيمات الإدارية أو ما يعرف بالاقتصاد الرسمي [1] .

لكن مع تطور الدولة وسيادتها وبعد تعدد وظائفها وتزايد نفقاتها، كان لزاما عليها أن تبحث عن مصادر تمويل ميزانيتها عن طريق إعطاء أهمية بالغة للاقتطاعات الضريبية ،وهذا بتوسيع القاعدة الضريبية، بإخضاع كل الأفراد الذين يزاولون نشاطات مربحة إلى الضريبة حيث يتم ذلك من خلال إلزامهم بالتصريح بنشاطاتهم ،وأن أي نشاط غير مصرح به يعتبر نشاط غير قانوني يعاقب عليه القانون.
وكما هو معروف أن الهدف الأساسي للفرد من قيامه بالنشاطات الاقتصادية والتجارية هو تعظيم الربح، و مع القوانين والعراقيل التي فرضتها الدولة والتي صعبت أو بالأحرى أنقصت من ربح الفرد، هذا ما أدى إلى تجاوز هذه القوانين لتوجد أنشطة غير رسمية سواء كانت ظاهرية أو سرية. وهكذا ظهر بما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي الناتج عن الحاجة إلى تجنب القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي .

[1] د: بريشي عبد الكريم " مداخلة بعنوان الاقتصاد غير رسمي بين الطرح النظري و الواقع العلمي " ، في ملتقى و طني حول " الاقتصاد غير رسمي في الجزائر – الاثار وسبل الترويض " ، جامعة سعيدة ، يومي 20-21 نوفمبر 2007 .

ومن هذا يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي آفة اقتصادية مخالفة للقانون تضخمت وتغلغلت في مختلف المعاملات الاقتصادية رغم عدم مشروعيتها.

ولقد ظهر مفهوم الاقتصاد غير الرسمي لأول مرة من خلال دراسة قام بها المكتب الدولي للعملBIT في كينيا سنة 1972 حول التشغيل .ولكن في الحقيقة إن مصطلح الاقتصاد غير الرسمي كان قد استخدم سنة قبل ذلك من طرف الاقتصادي "Keith. Hart" أي سنة 1971 خلال ندوة أقيمت في معهد دراسات التنمية بجامعة (SUSSEX). وكان يدور موضوع الندوة حول البطالة داخل المدن في إفريقيا، بالإضافة إلى مقالة أخرى كتبها سنة 1971 حول الدخل غير الرسمي في غانا ولكن لم تصدر إلا في سنة 1973 [1].
من النتائج المستخلصة من طرف BIT في تقريره حول التشغيل في كينيا هي كالآتي :

- في بلد مثل كينيا والتي هي في طريق النمو، المشكل الرئيسي للتشغيل لم يتمثل في البطالة وإنما في وجود عدد كبير من الفقراء اللذين يعملون في نشاطات وخدمات لم تكن معروفة و غير مسجلة، غير منظمة ولا توجد حماية اجتماعية على هذه النشاطات والخدمات لدى السلطات العمومية . وقد أطلق على هذه النشاطات والخدمات مفهوم "القطاع غير الرسمي" .

- أظهرت هذه الظاهرة عجز القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة والخدمات على توفير فرص العمل و مداخيل كافية ليد عاملة في تزايد مستمر وسريع ناتج عن النمو السكاني الكبير. ومن هذا التاريخ أصبح استعمال مصطلح القطاع أو الاقتصاد غير الرسمي مستعمل بصفة كبيرة بعدما أعطيت له الصيغة الرسمية من طرف المكتب الدولي للعمل سنة 1972 BIT [2] .

[1]Informel income opportunities and the structure of urban employment in " journal of modern African studies"
[2] CHARMES.Jacques « une revue critique des concepts définition et recherche sur secteur informel », OCDE,1999, p.5

2. مختلف التسميات ومصطلحات الاقتصاد غير الرسمي

لقد تعددت التسميات المطلقة على هذا الاقتصاد ولقد لخصها الاقتصادي Jean-Charles. WILLARD 1989[1] في الجدول التالي :

جدول رقم: (01) المصطلحات والتسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

- Economie non officielle.	**- Economie non observée.**
- Economie non déclarée.	**- Economie cachée.**
- Economie dissimulée.	**- Economie souterraine.**
- Economie submergée.	**- Economie clandestine.**
- Economie sous-marine.	**- Economie secondaire.**
- Economie parallèle.	**- Economie duale.**
- Economie autonome.	**- Economie occulte.**
- Economie grise.	**- Economie noire.**
- Economie marginale.	**- Economie irrégulière.**
- Economie invisible.	**- Economie périphérique.**
- Contre –économie.	**- Economie de l'ombre.**
- Economie illégale.	**- Economie informelle**
- Economie non enregistrée.	

D'après Jean-Charles WILLARD « l'économie souterraine dans les comptes nationaux », revue Economie et statistiques N°226, Novembre 1989

ويمكن تقسيم ما أستخدم من مصطلحات لتسمية الظاهرة إلى ثلاثة أنواع [2] :

a. **المجموعة الأولى :** تشير إلى مفهوم السرية : أطلق العديد من المصطلحات للدلالة على سرية الظاهرة من أبرزها : اقتصاد تحت الأرض أو اقتصاد تحتي Economie sous-marine، اقتصاد أسود Economie noire ،اقتصاد سري Economie cache، اقتصاد الأبواب الخلفية أو الاقتصاد الخفي Economie souterraine .

[1] Bruno LAUTIER « L'économie informelle dans le tiers monde », Edition, la Découverte, Paris, 2004, p.12

[2] د. عاطف وليم اندروس " الاقتصاد الظلي : المفاهيم ، المكونات ، الأسباب " . مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية . 2005 ، ص .12.

وتعطي المسميات السابقة انطباعا بان أنشطة الظاهرة تعتبر غير مشروعة،كما تشير للطبيعة السرية لها لكن لا يمكن الجزم بان كافة مفردات الظاهرة بمثابة أعمال غير مشروعة، ويرجع ذلك إلى وجود بعض الأنشطة المشروعة بيد أنها غير معلنة ولا تدخل ضمن الحسابات القومية.

فمثلا: بالنسبة للأنشطة غير المشروعة فتتمثل في الاتجار في السلع المسروقة والاتجار في المخدرات والدعارة، والقمار، والتهريب والاحتيال....

أما بالنسبة للأنشطة المشروعة وغير المعلن عنها للسلطات الحكومية فتتمثل مثلا في دخل الأعمال الحرة الذي لا يتم الإبلاغ عنه، الأجور والمرتبات والأصول التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ عنها، التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين.

b. **المجموعة الثانية:** تشيرإلى مفهوم اللانظامية :توحي تلك المجموعة بلانظامية الظاهرة ومن أبرز المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة طبقا لذلك المفهوم ،الاقتصاد غير الرسمي Economie non officielle، الاقتصاد اللانظامي، الاقتصاد غير المرصود، الاقتصاد غير المنظم. هذا المفهوم اعتبره الكثير من المنظرين مفهوما ضيقا لأن اللانظامية ليست حكرا على الأنظمة غير المشروعة بل كثيرا ما تخص قطاع الصناعات الصغيرة ،والباعة المتجولون ، والأعمال اليدوية والحرفية وهي غير قانونية لأنه ليس لها تسجيل إداري ولا ترقيم اجتماعي ولا تخضع لقوانين الدولة.

c. **المجموعة الثالثة :** تشيرإلى العلاقة بالاقتصاد الرسمي :

من أبرز المفاهيم التي استخدمت لتحديد ظاهرة الاقتصاد الظلي والاقتصاد الموازى Economie Parallèle ويعبر هذان المفهومان عن علاقة الاقتصاد الرسمي بتلك الظاهرة باعتبارها عملية ديناميكية تؤثر في وتتأثربالاقتصاد الرسمي، ويفضل الكثيرون استخدام أحد مفاهيم هذه المجموعة باعتبارها أن معظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل للسياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي [1] .

3. تعريف الاقتصاد غير الرسمي

اختلفت التعاريف الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي باختلاف وجهات النظر لمختلف الأخصائيين الاقتصاديين والمنظمات الاقتصادية الدولية ، وسنحاول ذكر أكبر عدد من التعاريف :

[1] عاطف وليم اندرواس " الاقتصاد الظلي "، مرجع سابق الذكر،ص.13.

a. **حسب تقرير كينيا :مكتب العمل الدولي BIT :**

يعود التقرير الأول للاقتصاد غير الرسمي الذي قبله مكتب العمل الدولي (BIT) ودعمته منظمة العمل الدولية Organisation International de Travail (OIT) إلى سنة 1972 ، وقد تمت صياغته على أساس نتائج تحقيق أنجز في كينيا استنادا إلى معايير كان قد حددها سنة 1971 "KHART".

يعتبر الاقتصاد اقتصادا غير رسميا إذا توفرت فيه على الأقل المعايير السبعة التالية :

1. سهولة دخول السوق (سهولة الحصول على عمل داخل هذا القطاع بسبب غياب أية قيود).
2. استعمال الموارد المحلية الخاصة (التمويل الذاتي، غياب الاقتراض من البنوك).
3. الملكية العائلية للمؤسسة .
4. نشاطات على نطاق صغير (الحجم الصغير للمؤسسة).
5. الاعتماد بشكل واسع على اليد العاملة حيث تعتبر أهم عوامل الإنتاج .
6. التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.
7. أسواق ذات المنافسة غير المنظمة (سوق تنافسي غير مقنن) [1] .

وبناءا على هذه الأرضية التي وضعها المكتب الدولي للعمل BIT في تعريف الاقتصاد غير الرسمي، وإعطاء الأفكار العامة لهذا القطاع انطلقت التحاليل والنقاشات حول هذا الموضوع من مختلف الأخصائيين سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، أو القانونية لتظهر عدة آراء وتعريفات خاصة بمفهوم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي .

وقد بدأ الجدل والنقاش مباشرة بعد تقرير كينيا سنة 1972 ، فظهرت أول وجهتي نظر مختلفين لتحليل القطاع غير الرسمي ما بين الاقتصادي « K.HART » والمكتب الدولي للعملBIT ونلخص ذلك فيما يلي:

- بالنسبة ل " K.HART " [1] : فقد طرح مشكل الدخل أو العائد غير الرسمي كدخل إضافي ومكمل للعائد الرئيسي الذي يكسبه الفرد من النشاط الرسمي وذلك أمام مشكل التضخم وضعف المداخيل، وبالتالي فقد أشار" K.HART " هنا إلى التحليل على مستوى العائلات، حيث يشير إلى أن الدخل العائلي مكون من دخل ذو مصدر رسمي ودخل ذو مصدر غير رسمي، بمعنى أخر وجود عمل مزدوج للفرد (عمل رسمي وعمل غير رسمي)، مثلا عمل شخص في إدارة مؤسسة ما بصفة رسمية وعمل أخر يقوم به كسياقه سيارة أجرة، وهذا ما يعرف بازدواجية العمل .

[1] Bruno. LAUTIER « L'économie informelle dans le tiers monde », Ibid, p.13.

- بالنسبة لمكتب الدولي للعملBIT : عرف القطاع غير الرسمي على أنه قطاع يظم مجموعة وحدات إنتاجية تتميز بمجموعة من الخصائص والمعايير خاصة التقنية منها، بالإضافة إلى ضعف مستوى القوانين التي تحكم سير هذه الوحدات. وبالتالي فقد أشارBIT هنا إلى التحليل على مستوى الوحدة الإنتاجية أي المؤسسة، حيث اعتمدت معظم الحكومات والمؤسسات العالمية هذا المنهج بهدف قياس النشاطات غير الرسمية ودرجة مساهمتها في PIB، وكذلك التمييز مابين الوحدات الإنتاجية الرسمية و غير الرسمية.

هذان الاتجاهان استعملا كمصطلحين كبيرين لتحليل وقياس الاقتصاد غير الرسمي .

إن معظم التعريفات والأبحاث التي قام بها مختلف الأخصائيين اعتمدت في ذلك على تقرير كينيا سنة 1972 والذي أصدر نتائجه المكتب الدولي للعمل، وسوف نستعرض مختلف وجهات النظر حول تعريف الاقتصاد غير الرسمي .

b. حسب الملتقى الدولي لإحصائيات العمل CIST :

يعرف المكتب الدولي للعمل القطاع غير الرسمي بصفة عامة على أنه مجموعة من الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلع أو خدمات بهدف خلق مناصب عمل ومداخيل للأفراد الممارسين لهذه النشاطات [2] :

تتميز هذه الوحدات بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- ضعف مستوى التنظيم .
- عدم وجود تقسيم بين عامل رأس المال والعمل كعامل إنتاج .
- تعتمد علاقات العمل على ما يسمى بالعمل الموسمي والعلاقات العائلية والاجتماعية .
- اقتصاد سلع ضعيف .

[1].Bruno. LAUTIER « L'économie informelle dans le tiers mode », ibid, p.9

[2] .Philippe. ADAIR « L'économie informelle au Maroc », université Hassan 2, Casablanca, 17 et 18 Avril 2003

المؤتمر الدولي لإحصائيات العمل 14 CIST[1] :

انعقد المؤتمر سنة 1987 وقد عرف القطاع غير الرسمي على أنه مجموعة من النشاطات الصغيرة والمستقلة تشغل مجموعة من العمال سواء كانوا يتحصلون على دخل أو لا (في حالة مؤسسة عائلية)، حيث تعمل هذه الوحدات تحت مستوى ضعيف من التنظيم، سلم اقتصادي صغير، تكنولوجيا ضعيفة ولكنها تعمل بهدف توفير مناصب عمل ومداخيل للأشخاص العاملين بهذه الوحدات، كما أن عمل هذه المؤسسات يكون دون تصديق من طرف السلطات والجهات المعنية و الرسمية، كما تتهرب من الإجراءات الإدارية التي تلزمها باحترام التشريعات الخاصة بالضرائب، الحد الأدنى للأجر، شروط العمل.....

المؤتمر الدولي لإحصائيات العمل 15 CIST :

انعقد هذا المؤتمر سنة 1993 ، وقد خصص لدراسة القطاع غير الرسمي ومناقشة مختلف جوانبه على نطاق أوسع ، هذا المؤتمر عرّف الاقتصاد غير الرسمي على أنه قطاع تابع أو ثانوي لقطاع المؤسسات للعائلات، والمعتمد في نظام المحاسبة للأمم المتحدة، بمعنى أن مؤسسات القطاع غير الرسمي معرفة كمجموعة من المؤسسات الفردية التابعة لقطاع العائلات .

c. تعريف النظام المحاسبي الوطني للأمم المتحدة SCN

يعتبر نظام المحاسبة الوطنية الاقتصاد غير الرسمي مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة، وغير المحسوبة في الحسابات الوطنية و غير المسجلة سواء كانت غير مشروعة أو مشروعة، ولذلك يطلق على أنشطة الاقتصاد الخفي بالأنشطة السوداء و غير الرسمية و غير النظامية، وتتواجد في كل بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء. كما يعرف القطاع غير الرسمي على أنه مركب من مجموعة وحدات اقتصادية مخفية، في شكل مؤسسات فردية تنتمي لقطاع العائلات، لا توظف أجراء بصفة دائمة بل بصفة مؤقتة، وبالتالي تخلق مشكلا في عملية ضبط المجاميع الحسابية في جداول المحاسبة الوطنية.

[1] 14eme Conférence Internationale des Statistiques du Travail.

d.تعريف المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي CNES بالجزائر :

عرّف النشاط غير الرسمي على انه عبارة عن عمليات الإنتاج و تبادل الخبرات و الخدمات التي لا تدخل. كليا أو جزئيا ضمن الإحصائيات و المحاسبة [1] .

و كما عرّفه الأستاذ **احمد هني** على انه ينحصر في جملة من النشاطات التي لا تراها الدولة أو أنها تتعمد غض البصر عنها [2] .

إضافة إلى ما ذكر فقد ظهرت عدة تعاريف من طرف عدة باحثين فيما يخص الاقتصاد غير الرسمي أهمها:

- يعرّف **SMITH PHILIP** الاقتصاد غير الرسمي على انه إنتاج السلع و الخدمات القائم على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروعا أو غير مشروع و الذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج الداخلي الخام [3] .
- يذهب **VITO TANZI** إلى تعريف الاقتصاد غير الرسمي على انه مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغ عنها للسلطات الضريبية أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية [4].
- و يتفق **EDGARL FEIGE** مع **TANZI** في تعريف الاقتصاد غير الرسمي على انه الأنشطة الاقتصادية التي لا يقر عنها ضريبيا أو لا تقاس بواسطة أساليب قياس النشاط الاقتصادي.
- يعرف **ENOLANGFEILD** الاقتصاد غير الرسمي بأنه ذلك القطاع المتمم للقطاع الرسمي من الاقتصاد الكلي و الذي يتألف من كل الأنشطة التي تدخل في إطار القياس الفعلي للاقتصاد القومي و يتم عادة تحديد ذلك القطاع بلغة الموارد المستخدمة أو الدخول المتولدة و ذلك لصعوبة استخدام مفهوم القيمة المضافة بشان ما يدخل أو يستبعد من حسابات الدخل القومي .
- و يعرف **INGOWLTER** هذه الظاهرة بأنها تتكون من معاملات تخلق قيمة و لكن تمارس بنية الهروب من الضرائب و الروتين الحكومي و غيرها.
- **F.J.M.FELDBUGGE** : يعرف هدا الاقتصاد بأنه ذلك القطاع الذي يغطي الأنشطة الاقتصادية التي تهرب من الرقابة المركزية بسبب أنها غير محددة في التخطيط المركزي أو تلك التي لا تدخل ضمن إطار ملكية الدولة لوسائل الإنتاج .

---

[1]CNES « Secteur informel : en jeux et défis », 2004, p.13.

[2]Ahmed HENNI « essai sur l'économie parallèle –cas de l'Algérie », Edition ENAG, Alger, 1991, p.9.

3 عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي " التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود "، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2006 ، ص .15.

[4]Vito.TANZI « the underground economy in the united states , estimations and implications », Banca national, Review, N°135, December, 1980, P.428

- **GROSSMAN** : يعرف الظاهرة بتلك الأنشطة التي تهرب من الرقابة المركزية والتي يرتبط وجودها إما بهدف تحقيق ربح خاص أو مخالفة و انتهاك قوانين الدولة .

و منه و وفقا للتعاريف السابقة الذكر ، يمكن أن نتوصل إلى التعريف التالي :

الاقتصاد غير الرسمي أو الموازي أو الخفي هو اقتصاد يشمل الدخول المحققة بطرق شرعية و لكن لا يتم الإعلان عن الإيرادات المحققة من ورائها لدى المصالح الضريبية و كذلك الدخول المحققة من الأنشطة غير الشرعية (كالمخدرات، التهريب السلعي، المراهنات، الدعارة ...)، كما يشمل أيضا كافة المعاملات و المبادلات العينية التي تتم دون استخدام النقود و بمعنى شامل مجموع الدخول التي لا تدخل ضمن الحسابات القومية.

4. السمات والخصائص التي تميز قطاع غير الرسمي [1] :

يتميز القطاع غير الرسمي بعدة سمات يمكن من خلالها تصنيفه أو تمييزه عن القطاع الرسمي ونذكر من هذه الخصائص مايلي :

a. **الافتقار إلى التنظيم** : يتسم القطاع غير الرسمي في غالبيته بالتحرر من القيود التنظيمية التي يتسم بها القطاع الرسمي في أغلب إجراءاته من حيث تنظيم العمل، نمط الإنتاج والتوزيع، وعملية التسويق ...
b. **المرونة** : عدم خضوع القطاع غير الرسمي للقوانين الرسمية أدى به إلى إتباع قواعد أكسبته سمات أخرى منها المرونة في العمل، الأجر و نظام السوق .
a. **مرونة العمل** : يتضح عنصر المرونة من جهة أوقات العمل اليومي والإجازات بحسب نوع النشاط ووفقا لحاجة ظروف العمل المختلفة، أما من جهة مرونة علاقات العمل في القطاع غير الرسمي فمن المعروف أنها مرنة وتتمحور بين أفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء .

- **مرونة الأجر** : تتوقف هذه الأخيرة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمارس في القطاع غير الرسمي، وبحسب قيمة الحد الأدنى للأجر المعمول به في النشاط الرسمي.
- **مرونة نظم السوق :** تتسم نظم التسويق في القطاع غير الرسمي أيضا بالمرونة، فهي غالبا ما تعتمد على العلاقات الشخصية والعائلية والتعاقدات غير الرسمية في الإنتاج والتبادل لصعوبة إيجاد قنوات للاتصال والتسويق على نطاق أوسع، وبطبيعة الحال فإن المرونة في علاقات السوق تؤدي في أغلب الأحيان إلى اشتداد حدة المنافسة حيث لا توجد قواعد أو ضوابط رسمية معمول بها .

---

[1]. حمدي " محاضرة بعنوان : واقع القطاع غير المنظم و أنشطة منظمة العمل العربية بشأن هذا القطاع ، منظمة العما العربية ، 20-22 سبتمبر 2004 ،ص .8و9 .

c . **ضآلة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة** : يعتمد العمل في القطاع غير الرسمي بصورة أساسية على الجهد البشري المبذول وتكثيف العمالة مقابل رأس المال المستخدم، أما عن التكنولوجيا فهي بسيطة تعتمد على الموارد المحلية ولا تسرف في استخدام الطاقة و ربما لا تحتاج إلى استخدام الطاقة من الأساس .

d. **صغر حجم المنشأة** : يتسم العمل في القطاع غير الرسمي غالبا بصغر حجم المنشأة إن وجدت، ففي حالة الباعة المتجولين على سبيل المثال لا توجد منشاة على الإطلاق، كما انه ليس هناك مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي، أما فيما يخص عدد العمال في منشآت القطاع غير الرسمي فهي لا تتجاوز على الأقل عشر عمال.

e. **تدني مستوى المهارة للعاملين** : الأعمال الممارسة في القطاع غير الرسمي غالبا ما تحتاج إلى مستويات مهارية متدنية يستطيع من خلالها العمال تبادل مواقع العمل، ومن السهل في إطارها اكتساب مجموعة مختلفة من المهارات المتنوعة المطلوبة لإنجاز العمل بحيث أن المستوى التعليمي ليس شرطا من شروط الحصول على فرص العمل في هذا القطاع. وغالبا ما يتسم العاملون في هذا القطاع بتدني مستوياتهم المهارية بحيث يحصلون عليها من خلال التدريب داخل منشآت هذا القطاع .

كما أن هذا القطاع يظم فئات عمرية مختلفة تشمل الشيوخ والنساء وحتى الأطفال المحظور عملهم في القطاع الرسمي[1] .

- سهولة الدخول والخروج إلى النشاط الاقتصادي غير الرسمي سواء كان إنتاجيا أو مهنيا.
- لا يوجد أي التزام اتجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم.
- أغلب منتجات القطاع غير الرسمي تتوجه نحو السوق الداخلية لكن دون رقابة وتستخدم مواد أولية ذات منشأ داخلي.
- أغلب منشآته لا تخضع للضمانة والحماية القانونية بحيث يفتقر لمعايير الصحة و السلامة المهنية لأن هذه المنشآت ليست مسجلة لدى الدولة [2].

[1] حمدي احمد "محاضرة : واقع القطاع غير المنظم و أنشطة منظمة العمل العربية بشأن هذا القطاع "، مرجع سابق الذكر ، ص 8-9

[2] د : حيان احمد سلمان "الاقتصاد الخفي" ، مجلة الاقتصاد و النقل ، عدد 7 ، سنة 2006 ، ص، 64 .

5. العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الاقتصاد الرسمي

هناك العديد من الصلات بين الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي بحيث لا يستطيع أن يقوم الاقتصاد غيرالرسمي كقطاع لوحده و هذا لعدة اعتبارات نذكر منها:

يعتمد الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في عملية التموين و الحصول على اليد العاملة ذات المهارة و هذا بمحفزات مالية نتيجة انعدام تكاليف العمالة .

- يقوم الاقتصاد غير الرسمي بتوزيع منتجاته في السوق الرسمية بجانب المنتجات الرسمية
- يعتبر الاقتصاد الرسمي مرجعا للاقتصاد غير الرسمي في عملية تسعير منتجاته، حيث تكون منخفضة مقارنة بالاقتصاد الرسمي، كما انه يعتمد على علامات مقلدة ذات سمعة جيدة في السوق الرسمية .

إذن فالاقتصاد غير الرسمي هو بمثابة الجسم الطفيلي الذي ينخر الاقتصاد الرسمي. و منه يمكننا أن نبين العلاقة بين هذين الاقتصادين كما يلي :

1. العلاقة من حيث الأهداف الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي و الاقتصاد الرسمي :

الجدول رقم (02) التالي يبين أوجه الاختلاف من حيث الأهداف بين الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي

الأهداف الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي	الأهداف الخاصة بالاقتصاد الرسمي
الأهداف الرئيسية: - تحقيق أقصى حد من الربح في السوق. - انعدام تشريع العمل. - سهولة الدخول، عدم احترام القواعد. - التمويل الذاتي. -عدم دفع الرسوم و الضرائب. **هيكلة السوق:** -لا توجد حواجز عند الدخول إلى السوق. -التشغيل الذاتي، الأجرة على الوحدة المنتجة. -منتجات مقلدة. -أسواق غير محمية. **التكنولوجيا:** -تقليدية، مكيفة، منشأة. -الاستعمال المكثف للعمل. -وحدات إنتاجية صغيرة و متنوعة	**الأهداف الرئيسية:** - تحقيق مداخيل في السوق. - تطبيق تشريع النقابات. - دخول، وجود نقابات. - الاستفادة من القروض الوطنية و الأجنبية. - دفع الرسوم و الضرائب. **هيكلة السوق:** - وجود الحواجز عند الدخول إلى السوق. -أ جور و عقود العمل. -منتوجات معيارية، علامات مسجلة. -أسواق محمية (الحصص، الرخص، الرسوم). **التكنولوجيا:** -حديثة و مستوردة. -الاستعمال المكثف لرأس المال. -إنتاج واسع النطاق.

Source: Rapport de CNES, Le secteur informel-illusions et réalités , P.2G

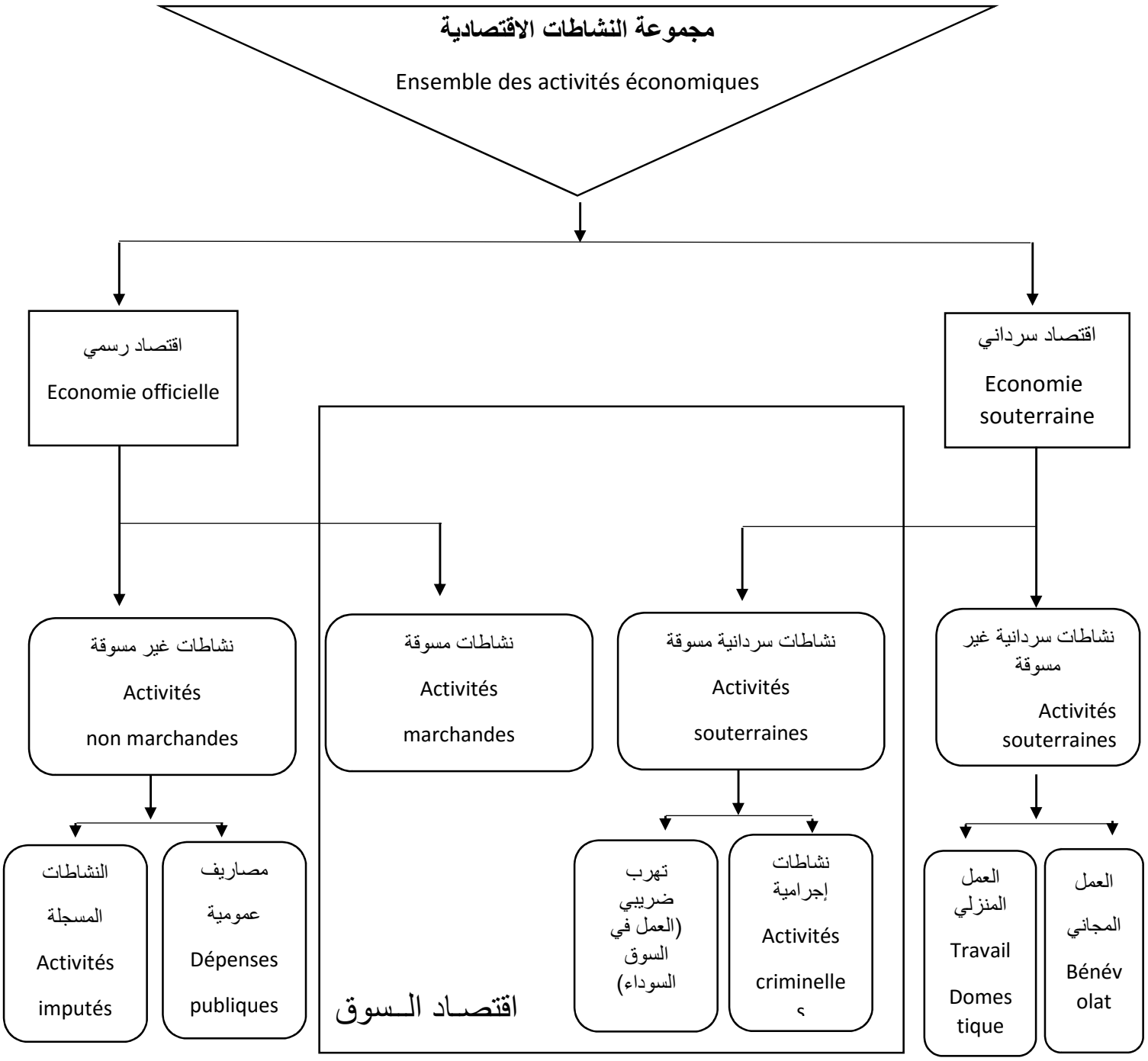

الإنتاجية الوطنية المحسوبة Production nationale Comptabilisés	النشاطات السردانية في المحاسبة الوطنية Activités Souterraines à la Comptabilité nationale	نشاطات غير مسجلة محاسبيا عن طريق عقد (اتفاق) Activités non comptabiliséeS Par convention

Source :[1]Pierre. PESTIEAU "l'économie souterraine" Edition Hachette, Paris, 1995, P. 30.

الشكل رقم (01) يمثل مجموعة من الاصطلاحات لمختلف النشاطات الاقتصادية الرسمية و غير رسمية و كما سماها صاحب الكتاب النشاطات السردانية

2.العلاقة بين الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي من حيث المخطط الذي قدمه Pierre PESTIEAU في كتابه حول الاقتصاد السرداني :

إن من الشكل السابق نلاحظ وجود علاقة وثيقة بين الاقتصاد السرداني و الاقتصاد الرسمي مع الإشارة الى أن النشاطات السردانية تتمثل في:

- النشاطات غير مرئية (غير مراقبة) و تتمثل في : السرقة، التهرب من التأمينات، النصب و الاحتيال.
- نشاطات تهريبية Activités frauduleuses و تتمثل في: التهرب الضريبي، العمل في السوق السوداء.
- النشاطات غير مسوقة و تتمثل في: العمل المنزلي، العمل المجاني.

II. المبحث الثاني : العوامل التي أدت إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي و استفحاله

هناك مجموعة من العوامل المتعددة و المتشابكة التي ساهمت في ظهور و تكوين ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم، و بما أن هذه الظاهرة اقتصادية و لها أبعاد سياسية و اجتماعية، فمن المتوقع أن تكون أسبابها سياسية واجتماعية إلى جانب الاقتصادية ، و هذه الأسباب تختلف من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف حجم هذه الظاهرة من دولة إلى أخرى .

ومنه يمكن حصر أهم العوامل و الأسباب المؤدية إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي و استفحاله فيما يلي :

1. العوامل الاقتصادية :

وهو ما يطلق عليه في الأنظمة الليبرالية بمفهوم الانحراف الاقتصادي، و الذي يعود سببه الرئيسي إلى التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية، مما نتج عن ذلك مشاكل اقتصادية و دوافع تؤدي إلى بروز القطاع غير الرسمي، و نذكر منها ما يلي :

a. **ندرة السلع :** فمن احد الأسباب الرئيسية في نمو الاقتصاد هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والكمالية، و سهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة و التي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الإشراف عليها .

بحيث أن النظام الخاص بالأسعار عادة ما يكون غير مناسب و لا يعكس مستوى الندرة، فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعمة و تؤدي هذه الأسعار المنخفضة إلى زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية، و يؤدي ذلك إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي، أما من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية، أو من خلال محاولة إنتاج هذه السلع في الاقتصاد الخفي للوفاء باحتياجات الطلب عليها [1].

b. **العبء الضريبي**[2]: تلعب الضرائب دورا هاما في تكوين و نمو الاقتصاد الخفي، إذ يتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد الخفي إذا كانت الأنشطة في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر. و يعتمد قرار المشاركة في الاقتصاد الخفي للتسرب من الضرائب على أساس الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرب و كافة المخاطر الأخرى، و بين الدخول الإضافية التي ستعود عليه من التهرب من دفع الضرائب أخذا في الاعتبار مدى استعداده لتحمل المخاطرة، و بناءا على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب أو عدم التهرب، و يؤدي نمو العبء الضريبي سواء أكان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة إلى رفع نسبة الضرائب إلى الناتج القومي و هو ما يدفع إما إلى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب منها، و يؤدي ارتفاع العبء الضريبي إلى تحويل بعض الأنشطة إلى الاقتصاد غير الرسمي حيث تصبح هذه الأنشطة غير مسجلة،وبالتالي لا تدفع ضرائب، ويتوقع أن تؤدي كل أشكال الضرائب إلى تحول المشروعات نحو الاقتصاد غيرالرسمي، إلا أن أهمية ودرجة تأثير نوع معين من الضرائب تختلف من دولة إلى أخرى. على سبيل المثال:

فان نمو الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة يعزي إلى الضرائب على الدخل، بينما يعزي نمو الاقتصاد الخفي في أوربا إلى ارتفاع اشتراكات التأمينات الاجتماعية والضرائب على القيمة المضافة، أما إذا ما أخذنا الدول النامية في الاعتبار، فان الضرائب المرتفعة على التجارة الخارجية لهذه الدول يمكن إدخالها أيضا في قائمة العوامل المسؤولة عن تحول المشروعات نحو الاقتصاد الخفي .

وللتهرب الضريبي سبب وجيه وهو التهرب من دفع الضريبة من اجل تعظيم الدخل والمنفعة، ويكون ذلك بعدم الإعلان عن كامل الدخل في حالة المشاريع غير المشروعة والإعلان عن جزء من الدخل في حالة المشاريع المشروعة .

[1] د: سعيد عبد الخالق " ظاهرة الاقتصادغير رسمي، أسبابها – أثارها "،جماعة تحوثي للدراسات المصرية – جمعية ثقافة علمية ،نشرت سلسلة ، بتاريخ 2000/11/27، العدد 17 .

[2]Friedrich.SCHNEIDER and DOMINIK. H, 2004, « Shadow Economy » University of Cambridge, p.106.

وكذلك تمثل العلاقات التبادلية بين التضخم وارتفاع مستويات الضريبة على الدخل عاملا إضافيا يؤدي إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي، فعندما تزداد الدخول الاسمية مع ارتفاع معدلات التضخم ينتقل دافعي الضرائب إلى شرائح أعلى من الدخل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الضرائب بالرغم من أن الدخل القابل للتصرف بعد فرض الضريبة قد ينخفض من الناحية الحقيقية بفعل وجود التضخم.

لذلك يعمد بعض الأفراد إلى التهرب الضريبي من خلال إخفاء جانب من دخولهم عند كتابة إقراراتهم، أو قد يميلون إلى تفضيل إجراء المعاملات من خلال نظام المقايضة حتى يتجنبون انخفاض مستويات المعيشة الناجمة عن التضخم وارتفاع معدلات الضريبة في ذات الوقت.

وكذلك فان إدخال أشكال أخرى من الضريبة غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة (TVA) ،أو ضريبة المبيعات (SalexTaxe) بدلا من الضرائب على الدخل، حيث من الممكن التهرب من ضريبة القيمة المضافة من خلال الاتفاقات التي يمكن أن تتم بين المنتجين والمشترين، وكذلك من خلال تزييف الفواتير،وإذا ما نجح المتعاملون في التهرب من الضريبة على القيمة المضافة فان ذلك سوف يمكنهم من تحصيل الضريبة والاحتفاظ بها لأنفسهم .

ومنه فالأنظمة الضريبية غير العادلة تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وتزوير الحسابات، أي أنها تقودهم إلى الاقتصاد الخفي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث أن النظام الضريبي يجب أن يتسم بمبادئ العدالة والشمول والمساواة والتوازن، و ان فقدان أي من هذه المبادئ قد يقود بالفعل إلى ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد المرفوض والمدمر.

ومنه فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو :

هل يؤدي تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على الاقتصاد غير الرسمي ؟

إن تخفيض الضريبة لا يقضي بصورة نهائية على الاقتصاد غير الرسمي، لأنه في النشاطات الممارسة في الاقتصاد غير الرسمي معدل الضريبة معدوم، وبالتالي فان تخفيض الضريبة لا يؤثر على رغبة الأفراد في إظهار دخولهم الحقيقية ودفع الضريبة المطلوبة، ومع ذلك فان تخفيض الضريبة قد يقلل توجه الأفراد نحو الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي يقلل من مجال توسعه.

c. البنية الاقتصادية والأزمات الاقتصادية :

هناك جملة أخرى من العوامل الاقتصادية التي تساعد على زيادة رقعة الاقتصاد غير الرسمي مثل التعديل الهيكلي الاقتصادي والمرتبط بالإصلاحات الاقتصادية أو الأزمات الاقتصادية .

حيث مما لا شك فيه أن سياسات الاستقرار والتعديل الهيكلي (السنوات الثمانينات و التسعينات) في كثير من البلدان أدت إلى ظهور الفقر، البطالة،... كل هذا ساهم في زيادة وتوسيع الاقتصاد غير الرسمي .

وإضافة إلى اثر التعديل الهيكلي على توسيع رقعة الاقتصاد غير الرسمي نجد أن الأزمات الاقتصادية تؤثر أيضا على زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، مثلا ظهور الأزمة المالية في النصف الثاني من سنوات التسعينات في كثير من الدول الأسيوية اثر بشكل كبير على نموها الاقتصادي، و أدى إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير.

ومن خلال هذا نلاحظ أن الأزمة الاقتصادية تؤثر على مداخيل العمال بالانخفاض، مما يؤدي إلى التوجه إلى العمل في النشاطات غير الرسمية لتعويض النقص في الدخل و تحسينه .

d. دور المشروعات الصغيرة في خلق الاقتصاد غير الرسمي [1] :

تعتبر المشروعات الصغيرة مسؤولة بدرجة كبيرة عن نمو و ازدهار الاقتصاد الخفي، فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، و من المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة الخفية، و لهذا السبب نجد أن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة، لان هذه المشروعات تعمل أصلا في ظل افتراض عدم وجود ضرائب .

و يؤدي تزايد أعداد المشروعات الصغيرة التي تقوم أساسا على استخدام النقود السائلة في إبرام المعاملات إلى زيادة الأهمية النسبية للاقتصاد غير الرسمي في العديد من الدول، حيث يصبح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم المؤسسات صغيرا نسبيا.

2. العوامل الإدارية :

تلعب هذه العوامل دورا هاما في بروز و استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و تتمثل أساسا في البيروقراطية التي تعرفها الأنظمة الإدارية لغالبية دول العالم .

وتنحصر هذه العوامل في :القيود الحكومية - الإجراءات الإدارية - الفساد الإداري .

1 بن يوب لطيفة و بوغرارة بومديى و غربي ناصر صلاح الدين " أثرالمشروعات الصغيرة على الاقتصاد غير الرسمي" ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر سعيدة ، يومي 21/20 أفريل 2007 .

- **النظم و الإجراءات الإدارية :**

إن تعقد الإجراءات الإدارية الضرورية لخلق نشاط اقتصادي معين والمتمثلة في استخراج الوثائق مرورا بإيداعها حتى مرحلة الحصول على السجل التجاري و رخصة الاعتماد.

وكذا إجراءات الحصول على قروض بنكية، فان هذا الأمر اعقد من سابقه و تشكل الضمانات التي تطلبها المصارف الحاجز الأكبر في ذلك.

كل هذه الإجراءات تعرقل المتعاملين الاقتصاديين من تأسيس شركات أعمال أو استثمار مما يدفع بهم إلى محاولة التهرب من رقابة الدولة و من الخضوع للتسجيل الرسمي و الإجراءات الإدارية .

- **النظم و القيود الحكومية [1]:**

تعتبر القيود الحكومية المفروضة على النشاط الاقتصادي احد أسباب ظهور الاقتصاد غير الرسمي، حيث نرى هنا انه حتى و إذا لم تكن هناك ضرائب فان الاقتصاد غيرالرسمي يستمر في الظهور بسبب القيود و القوانين و التنظيمات العمومية التي تعرقل قيام النشاط الاقتصادي.

و تفرض هذه القيود و النظم إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد و ضمان مستويات مناسبة من المعيشة، أو قد تفرض بسبب أن الأنشطة ذاتها أنشطة إجرامية أوغير قانونية كالاتجار في المخدرات ، العاب القمار،....

و إذا كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مرتفعة و نظام فعال للرقابة فقد تحول دون قيام مثل هذه الأنشطة، و في اغلب الأحوال ستحول هذه الأنشطة نحو الاقتصاد غير الرسمي .

و منه و بصفة عامة فانه كلما زاد ضبط الاقتصاد زادت محاولة التهرب من اللوائح مما يؤدي إلى خلق أنشطة لا يمكن مراقبتها ترتبط بظاهرة الاقتصاد الأسود، و قد تتعلق لوائح التدخل الحكومي بأسواق العمل، أسواق المال، أسواق السلع و أسواق الصرف الأجنبي .

أولا : التدخل الحكومي في السوق السلعي : و يكون ذلك بفرض الرقابة على الأسعار بوضع حدود قصوى، لها فيضطر البائعون إلى تحويل جزء من إنتاجهم إلى السوق الموازية لتحقيق أرباح أكثرعن طريق بيع بسعر أعلى من السعر المحدد من طرف الحكومة.

1عاطف وليم اندرواس "الاقتصاد الخفي"، مرجع سابق الذكر ، ص 74-69 .

ثانيا : التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي : تؤدي سياسات التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي إلى نشوء سوق سوداء للصرف الأجنبي . فحينما تحاول الحكومة أن تضع سعرا للصرف الأجنبي، يتم على أساسه تداول السلع و الخدمات و الأصول المالية، و حينما يعكس ذلك السعر تقييم مغالى فيه للعملة الوطنية يفوق كثيرا السعر الذي تعكسه السوق الحرة للصرف الأجنبي، فمن المتوقع أن تنشأ سوقا موازية للصرف الأجنبي .

بحيث عندما يوضع سعرا إداريا للصرف الأجنبي اقل من السعر التوازني، يمكن لبائعي الصرف الأجنبي تحقيق أرباح كبيرة عن طريق تحويل مبيعاتهم من الصرف الأجنبي للسوق الموازي .

ثالثا : التدخل الحكومي في أسواق الائتمان : تؤدي سياسات التدخل الحكومي في سوق الائتمان، إلى نشوء سوق موازية للائتمان فحينما تضع الحكومة حد أقصى لسعر الفائدة يقل عن السعر التوازني في ظل حرية سوق الائتمان، فان ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على الأموال القابلة للإقراض عند السعر المحدد لأسعار الفائدة، في حين ينخفض عرض تلك الأموال ،وتنشأ مؤسسات التمويل غيرالرسمية ويتجه إليها طالبو الائتمان لتنشأ سوق موازية للائتمان، تفرز سعرا أعلى للفائدة عن ذلك السعرالمحدد رسميا، وأيضا عن السعر السائد في السوق الحرة فيما لو لم تتدخل الحكومة في سوق الائتمان.

رابعا : يأخذ التدخل الحكومي في سوق العمل صورا شتى، إذ قد تتدخل الحكومة في صورة تحديد حد أدنى لمعدل الأجر يفوق المعدل الذي تعكسه قوى السوق، وقد تتدخل الحكومة بتحديد حد أقصى لعدد ساعات العمل، وقد تفرض الحكومة بعض القيود التي تكفل توافر الاشتراطات الصحية للعمال، وأخيرا قد يأخذ التدخل الحكومي صورة تحديد أو منع بعض الفئات من دخول السوق الرسمية للعمال كالسيدات، الأجانب، المسنّون و غيرهم .

ويؤدي كل ما سبق إلى تحريض العمال نحو التوجه إلى العمل في السوق الموازية خاصة عندما يتحقق لهم معدل أجر في السوق الرسمية أدنى من المعدل في السوق الحرة.

الفساد الإداري : في كثير من البلدان يمنح للموظفين العموميين مسؤوليات وسلطات قد لا تتناسب مع مستويات الدخول التي يتقاضونها، فإذا أضفنا إلى ذلك أن هناك فجوة بين هذه الدخول والمستويات اللازمة لتوفير مستوى معيشة مناسب لهم، من المتوقع أن تنشأ اتجاهات سلوكية لدى الموظفين العموميين للحصول على دخول غير مشروعة من جراء إساءة استخدام النفوذ والسلطات الممنوحة لبعض الوظائف العامة، طالما أعيتهم السبل في تحقيق ذلك بالوسائل المشروعة .

وتتعدد صور الاستغلال للوظائف العامة في سبيل الحصول على الرشاوى، كإرساء العقود للأفراد المستعدين لدفع شيئا من تحت المائدة، والتلاعب في منح تراخيص ممارسة بعض الأنشطة وتراخيص الاستثمار والاستيراد والبناء والإعفاء من لوائح معنية وأخيرا الحص ول على بعض الخدمات العامة التي لا تتوافر بسهولة ، وبالتالي يتوفر من جراء هذه الأعمال غير المشروعة للموظفين العموميين تحقيق دخول ضخمة غير مشروعة .

3. العوامل السياسية :

يعتبر العامل السياسي عاملا أساسيا في ظهور القطاع غير الرسمي ونموه، إذ أن ضعف المؤسسات الحكومية في تأدية مهامها خلال مراحل الاستقرار السياسي خاصة في ظل غياب الشرعية التي تدعم الحكومة، من شأنه أن يؤدي إلى اتساع حجم الأنشطة الموازية، وقد لاحظنا ذلك في العديد من الدول التي تنامت فيها ظاهرة الإرهاب الهمجي، وكذا ظاهرة الحروب الأهلية وما سبباه من تدمير للبنية الاقتصادية وتوقيف عجلة التنمية في الدولة .

أفرزت هذه الأوضاع أنشطة غير شرعية عديدة كما غابت الدولة خلال هذه الفترة عن القيام بوظيفة الرقابة على النشاط الاقتصادي، ولم يعد يهمها الأمر سوى توفير الأمن والطمأنينة لها ولرعاياها، ومنه يمكننا القول انه لا استقرار سياسي متزامن مع تحرير اقتصادي غير مراقب من قبل الدولة من شانه أن يترك الحقل فارغا وحر أمام نمو واتساع الأنشطة غير الرسمية.

4. العوامل الاجتماعية [1] :

أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي هي ظاهرة اقتصادية أدت إلى ظهورها دوافع وأسباب اقتصادية، لكن هذا لم يمنع من وجود أسباب اجتماعية ساهمت بشكل أو بآخر في بروز هذه الظاهرة، وكذا أثرت بشكل كبير في زيادة حجمها.

و هذه العوامل الاجتماعية تختلف من دولة إلى أخرى ونذكر منها:

[1] بن يشو فتحي "جدلية المراقبات و النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي" ، ماجستير في اقتصاد التنمية ، تحت اشراف الدكتور بونوة شعيب ، تلمسان ، 2007-2008 ، ص 23-24 .

a. اثر الفقر على زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي :

هناك علاقة قوية تربط بين ظاهرة الفقر وظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بحيث كلما زادت حدة الفقر زاد توسع حجم القطاع غير الرسمي، لكن كون الفرد فقير هذا لا يعني بالضرورة انه بطال وإنما من الممكن قد يكون فقره ناتج عن عدم كفاية الدخل المتحصل عليه .

ولهذا فإننا نلاحظ أن الدول الأكثر فقرا تحتوي على معدلات مرتفعة من الاقتصاد غير الرسمي.

b. اثر النمو الديمغرافي على الاقتصاد غير الرسمي :

عند تحليل نمو الاقتصاد غير الرسمي لا يمكن إهمال مؤشر النمو الديمغرافي في الدول النامية، حيث أن نمو القطاع غير الرسمي مرتبط بالفائض في اليد العاملة والتي لم يستوعبها سوق العمل.

هناك عامل جد مهم في زيادة نمو حجم القطاع غير الرسمي وهو النزوح الريفي المتزايد في المدن، حيث أن هؤلاء المهاجرين نحو المدن والباحثين عن العمل في القطاع الرسمي لتحسين مداخيلهم والمستوى المعيشي، عادة ما ينتهي بهم الأمر إلى العمل في القطاع غير الرسمي لعدم توفر مناصب شغل أو لعدم تأهيلهم.

ومنه كل من هذه العوامل الاقتصادية والإدارية والسياسية والاجتماعية ساهمت بشكل كبير في بروز الاقتصاد غير الرسمي وتوسع حجمه.

المبحث الثالث: المظاهر والأشكال التي يكون عليها الاقتصاد غير الرسمي

ويعبر الاقتصاد غير الرسمي عن مجمل العمليات والأنشطة غير المصرح بها، وهذه الأخيرة تتفرع إلى صنفين أساسيين، وكل صنف يتضمن مجموعة من الأنشطة والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل (02) : يوضح مجموعة الأنشطة غير الرسمية

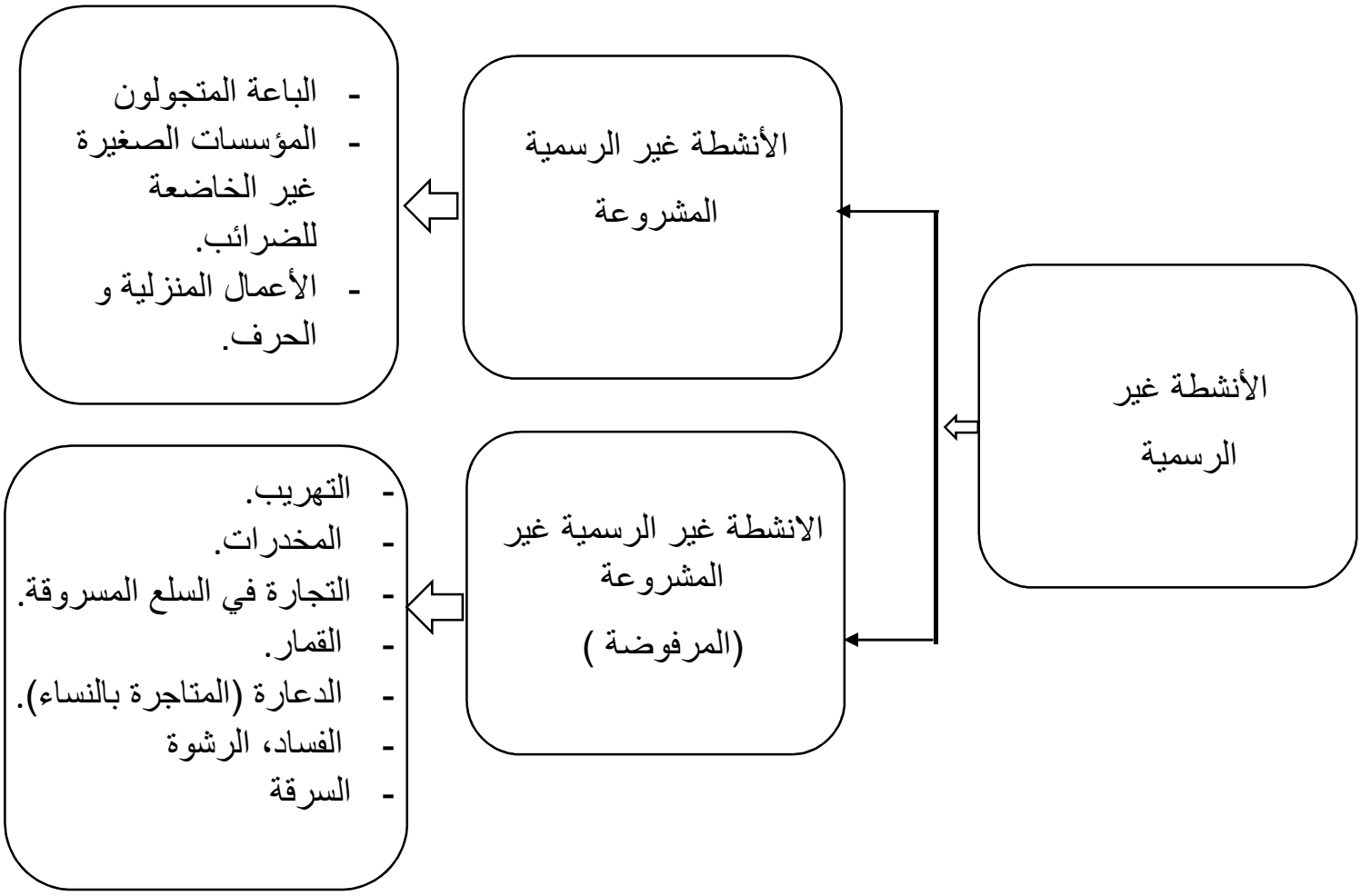

المصدر : إبراهيم توهامي ,إسماعيل ,قيرة عبد الحميد نليمي " العولمة و الاقتصاد غير الرسمي ،" دار الهدي _ الجزائر ، 2004 ص ، .101

1. الأنشطة المشروعة :

هي أنشطة مشروعة مسجلة إداريا لا تخالف قوانين الدولة ولكنها غير معلنة، إذ أنها غير معلومة للدولة حيت أصحابها لا يصرحون بالمداخيل التي يحصلون عليها من وراء هذه الأعمال وذلك تجنبا لتحمل العبء الضريبي ويعمل في هذه النشاطات عدد لا بأس به من اليد العاملة بمختلف شرائحها ممن يفضلون الربح السهل والوافر، ويشمل هذا النوع من الأنشطة الأعمال التالية :

a. **الأعمال المنزلية (الحرف) :**

يمثل الإنتاج المنزلي أو العائلي مجموع الأعمال والنشاطات غير السوقية، التي تقوم بها في أغلب الأحوال ربات البيوت، إذ تعتبر الأعمال المنزلية من بين أقدم وسائل الإنتاج، ونمط هام من أنماط التشغيل وهو استمرار لبعض الأعمال الحرفية التقليدية التي كان يقوم بها الآباء والأجداد .

b. **المؤسسات الصغيرة غير خاضعة للضرائب :**

وهي وحدة لإنتاج السلع والخدمات التجارية المشروعة وتتميز بصغر حجمها، استخدام النقود السائلة في إبرام معاملاتها مما يسهل لها التهرب من الضرائب ، كما تتميز بإنتاج سلع وخدمات خالية من معايير الإنتاج والأمن ورداءة النوعية لكن سعرها تنافسي في السوق.

c. **الباعة المتجولون :**

هم عمال يمارسون نشاطات شرعية غير مصرح بها، وهم لا يستفيدون من تشريع العمل ونتيجة لذلك لا يستفيدون من الحماية، ويتمثلون في تلك الفئات التي تتجول في الشوارع دافعين أمامهم عربات تحمل بضائعهم، وأيضا يسرحون في الشوارع والمواصلات حاملين بضائعهم في أيديهم وأيضا صغار الباعة في الأسواق العشوائية و غير العشوائية ،كل هذه الفئات تمارس نشاطات تدر عليهم بمداخيل لا تدخل في الحسابات القومية.

2. **الأنشطة غير المشروعة :**

وهي مجمل النشاطات غير المسجلة إداريا، وهي عمليات غير قانونية، مالية، غير مالية تتم بالمخالفة لقوانين ولوائح ونظام الدولة وتمارس خفية وبعيدا عن رقابة السلطات الرسمية، وينتج عنها مداخيل كبيرة يتداولونها داخل الوطن وغالبا ما يودعونها في البنوك على أنها من مصدر مشروع وهو ما يطلق حاليا بعمليات تبييض الأموال وإظهارها في صورة مشروعة ، ومن بين هذه الأنشطة :

a. **أنشطة الجريمة :** وتشمل عمليات إنتاج وتهريب وتوزيع المخدرات، عمليات التهريب للسلع غير المشروعة كالخمور، الأسلحة، عمليات الرشوة، القمار، المتاجرة بالنساء وغيرها من الأنشطة غير المشروعة .

b. **أنشطة مخالفة للوائح:** التي تضعها الدولة لتحقيق أهدافها، ولكن يترتب على ممارستها إنتاج سلع وخدمات مشروعة ومن أمثلتها :

- تهريب السلع المشروعة والتي قد يمنع استيرادها تحقيقا لأهداف اقتصادية كحماية المنتج المحلي وترشيد استخدام الموارد النادرة للصرف الأجنبي .
- أنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي وذلك في الدول التي تتبع نظاما إداريا للرقابة على الصرف الأجنبي .

III. المبحث الرابع : طرق ونماذج قياس وتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي بمثابة متغير لذلك فمن الصعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لحجم هذا الاقتصاد لأنه أصلا اقتصاد خفي.

إلا أن ذلك لا يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير ما لحجم الاقتصاد غير الرسمي، لان ذلك يسمح بتعديل الحسابات الوطنية و المعايير الرئيسية ذات الصلة بالنشاط (اليد العاملة، التشغيل، البطالة، المداخيل ...) و غيرها من المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية.

ويصطدم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الواقع بنوعين من المشاكل تتمثل إحداها في صعوبة حصر كافة الأنشطة الخفية نظرا لكثرتها و انتشارها و تغلغلها في كافة القطاعات، وأيضا بسبب نقص البيانات الإحصائية و تعدد مصادرها، بينما يتصل البعض الآخر باختلاف و تعدد أساليب القياس المتبعة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، و لذلك تختلف التقديرات الموضوعة عن حجم الاقتصاديات غير الرسمية بدرجة كبيرة.

و يوجد في الواقع عدة طرق مستعملة في تقدير حجم و قيمة الاقتصاد غير الرسمي و يمكن توضيحها في الجدول التالي :

جدول رقم (03): يوضح أهم طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي

الطـــــــــرق		السـمات
المنـــــــــــاهج المبـــــــــــاشرة	▪ الاســـــــــتجواب (المسح بالعينة)	▪ تقـدير حجـم الاقتصـاد غيـر الرسـمي مـن بيانـات المسـح لدى الأسر
	▪ المراقبات الجبائية (تدقيق الحسابات الضريبية).	▪ تقـدير حجـم الاقتصـاد غيـر الرسـمي مـن واقـع قيـاس الـدخل غيـر المعلـن عنـه الخاضع للضريبة
المنـــــــــــاهج غيـــــــــــر المبـــــــــــاشرة	▪ إحصاءات الحسابات القومية.	✓ علـى أسـاس التفـاوت بـين إحصـاءات الـدخل و الإنفـاق في الحسابات القومية.
	▪ إحصـــاءات القـــوى العاملة.	✓ علـى أسـاس الانخفـاض فـي مشـــاركة العمالـــة فـــي الاقتصـــاد الرســـمي علـــى افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما
	المقاربات النقدية : ✓ المعاملات ✓ الطلب على النقود	✓ تقديم حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي ✓ زيـادة نمـو الاقتصـاد غيـر الرسـمي يصـاحبها زيـادة فـي الطلب على السيولة.
	▪ المقاربات المادية (استهلاك الكهرباء).	✓ طـرح معـدل نمـو إجمـالي النـاتج المحلـي الرسـمي مـن معـــدل نمـــو اســـتهلاك الكهربـــاء الكلـــي و إرجـــاع الفـــرق بينهمـــا إلـــى نمـــو الاقتصاد غير الرسمي

المصدر: فريديريك شنا يدر و دومينيك آتشيه.

1. المناهج المباشرة: تعتبر هذه الأساليب غير دقيقة حيث ترتكز على التقديرات التي يمكن أن يتحصل عليها الباحث من خلال دراسته لكل قطاع.

و يشمل هذا النوع من المناهج الطرق التالية :

a. طريقة الاستجواب : يمكن أن يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح، و بمعنى آخر استخدام أبحاث شاملة و عينات تقوم على ردود أو إجابات تطوعية في شكل استجواب تطرح على العائلات و المؤسسات، ليتم تعميم النتائج القطاعية المتوصل إليها و التي يمكن من خلالها تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي .

و تتمثل التحقيقات الميدانية لدى العائلات و المؤسسات فيما يلي :

- **التحقيقات لدى العائلات (الأسر)** : و تتمثل أساسا في :
  - إحصاء السكان: تحقيقات حول اليد العاملة .
  - تحقيقات حول الاستهلاك .

و تهدف هذه التحقيقات بالدرجة الأولى إلى قياس حجم التشغيل و العمالة .

- **تحقيقات لدى المؤسسات :** تخص بالأساس إنتاج السلع و الخدمات كما تقدم عرض حول وضعية اليد العاملة في كل القطاع ، والميزة الأساسية لهذه الطريقة تكمن في المعلومات التحصيلية التي يمكن الحصول عليها بخصوص هيكل و تركيب الاقتصاد غير الرسمي، بحيث أن دقة النتائج تتوقف على مدى استعداد و رغبة المتجاوبين مع قوائم الاستبيان للتعاون في إطار الدراسة المرغوب القيام بها ، و أفضل ما في هذه الطريقة انه يتم استخدام الاستبيانات للحصول على إجابات ممن يتم مقابلتهم عما إذا كانوا قد شاركوا في النشاط غير الرسمي كبائعين أو مشترين .

b. **المراقبات الجبائية (تدقيق الحسابات الضريبية):** يتم تقدير الاقتصاد غير الرسمي على أساس الجهود التي تبذلها الإدارات الضريبية لكشف الدخول التي يتم الإفصاح عنها، و ذلك من خلال المراجعة الضريبية و التدقيق المكثف لعينة من الممولين الذين قدموا إقراراتهم الضريبية للتأكد من مدى صحة هذه الإقرارات .

و يفترض في هذه الحالة أن يقوم الممول بصورة تطوعية (و ذلك تحت وطأة التهديد القانوني من الوقوع فريسة لقوانين التهرب الضريبي) بالكشف عن كافة مصادر دخله، و يقوم هذا الأسلوب على أساس اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب في المجتمع، ثم إخضاع أعمال هؤلاء للفحص الدقيق و المراجعة في محاولة لاكتشاف نسبة التهرب الضريبي، ثم تعميم هذه النتائج على المستوى القومي .

2. **المناهج غير المباشرة :** و تسمى أيضا بمناهج المؤشرات، هي في الغالب مداخل أو اتجاهات للاقتصاد الكلي كونها تعتمد على فرضيات تتعلق بوظيفة الاقتصاد، و تعتمد هذه المناهج على فكرة أن النشاطات غير الرسمية تترك آثارا وراءها و بمجرد اقتفاء آثارها و معاينتها تقودنا إلى تقدير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، و تستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة عن تطور الاقتصاد غير الرسمي أهمها :

a. **إحصاءات الحسابات الوطنية :** يسمى أيضا بأسلوب الفروق المكشوفة، و يعتمد هذا الأسلوب على قياس الفارق بين الدخل (الموارد) و الإنفاق (الاستخدامات)، و بمعنى أن هذا الأسلوب لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي يقوم على أساس أن معاملات الاقتصاد غير الرسمي لن تظهر في صورة دخل و لكنها ستظهر في صورة إنفاق، أي أن الدخول المخفاة سوف تتحول إلى إنفاق عاجلا أم آجلا .

و يمكن وفقا لهذا المدخل تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بأسلوبين الأول يقوم على أساس المقارنة بين الدخل و الإنفاق على المستوى الجزئي، و الثاني يتناول القضية على مستوى التحليل الكلي .

- **على المستوى الجزئي :** و يتم ذلك بمقارنة الدخل بالإنفاق للمجموعات المختلفة من الأفراد ثم تعميم النتائج على مستوى الاقتصاد ككل .

بحيث انه يمكن للأفراد الذين يقل دخلهم المعلن عن إنفاقهم ربما يخفون جانبا من دخلهم، و الذي قد يرجع إلى دخول مولدة أصلا في الاقتصاد غير الرسمي، و يقوم هذا الأسلوب على فرضية رئيسية مفادها أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة، و أن هناك جانبا من هذه الدخول لا يتم الإفصاح عنها أو على الأقل إخفاء جانبا منها .

- **على المستوى الكلي :** و يتم ذلك بمقارنة الدخل و الإنفاق على المستوى الكلي .

بحيث يتم تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال مقارنة تقديرات الحسابات القومية للدخل مع تقديرات الدخل التي تتم اعتمادا على الإيرادات الضريبية، أما الفروق فلا بد أن تمثل تقدير الدخل غير المعلن عنه للسلطات الضريبية .

ومنه تنبغي الإشارة إلى ضرورة اخذ الحذر عند تناول هذا المدخل فمن الممكن أن تكون زيادة الإنفاق عن الدخل راجعة إلى الادخار السلبي أو بسبب ظروف طارئة أو بسبب العوامل المرتبطة بدورة الحياة Life cycle .

b. إحصاءات القوى العاملة : يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال هذه الطريقة على أساس انخفاض مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي، على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما .

و بالتالي فان الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية و تلك المسجلة بشكل رسمي قد تمكن من تقدير حجم العمالة غير المنتظمة و بالتالي تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي .

و يقوم هذا الأسلوب على أساس استخدام المسوحات التي تتم على أساس مشاركة قوة العمل، والتي تكشف أن كثيرا من الناس الذين يشاركون في الأنشطة الاقتصادية أكثر مما ينشر بواسطة الإحصاءات الرسمية. و من خلال مقارنة معدلات المساهمة في بداية الفترة قبل انخفاضها و فترة المقارنة يمكن اشتقاق الحجم النسبي لقوة العمل غير المنظمة، و بوضع بعض الفروق حول إنتاجية العامل في كل من الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، و لقد تم استخدام هذا الأسلوب بصفة أساسية في ايطاليا .

على سبيل المثال[1] Frey&Pommerehne (1982) يشير إلى أن معدلات المساهمة الفعلية لقوة العمل في ايطاليا قدرت عام 1975 ب 39.5% أي حوالي 4% أعلى من المعدل الرسمي، و الذي يساوي 35.5 % و معنى ذلك أن هناك حوالي 10% من قوة العمل في الاقتصاد غير الرسمي لإيطاليا عام 1975، ومع هذا فيجدر الإشارة إلى أن عملية مقارنة معدلات المساهمة تعد أسلوبا من الأساليب غير المتعمقة، لأنه يتم تحديد إنتاجية العمل داخل الاقتصاد غير الرسمي وفقا لافتراضات التي قد لا تتناسق مع الواقع الأمر الذي يؤثر في دقة التغيرات .

c. **المقاربات النقدية** : يعد هذا الأسلوب النقدي من أكثر الأساليب التي استخدمت في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي كما انه أكثر عرضة للانتقاد في ذات الوقت ، ويقوم هذا الأسلوب على افتراض أساسي مفاده أن معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم أساسا باستخدام النقود السائلة، و ذلك في محاولة من جانب المتعاملين في هذا الاقتصاد لإخفاء معاملاته، و التي يمكن اكتشافها إذا تمت هذه المعاملات بوسائل دفع أخرى مثل الشيكات .لقد دعا هذا الافتراض المهتمين بالاقتصاد غير الرسمي إلى إجراء العديد من الدراسات على الطلب على النقود في محاولة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، لقد تمثل التساؤل الأساسي الذي تحاول هذه الدراسات الإجابة عليه في الآتي:

ما هي كمية النقود التي يمكن تداولها في الاقتصاد إذا لم يكن هناك اقتصادا تحتيا ؟

[1] FREY.Bruno and POMMEREHNE.Werner (1982)« Measuring the ridden economy: though this be Madness » (in Tanzi 1982)

و من هذا يمكننا أن نميز في المقاربات النقدية بين طريقتين:

- طريقة المعاملات (أسلوب المبادلات).
- طريقة الطلب على النقود .

- **طريقة المعاملات (أسلوب المبادلات)** [1]: حيث يتم استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات في الاقتصاد من اجل حساب إجمالي الناتج القومي (الرسمي و غير الرسمي)، ثم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الناتج القومي الرسمي من إجمالي الناتج القومي الاسمي وتضم هذه الطريقة صيغتين : صيغة Gutmain و صيغة Feige .

- **صيغة Gutmain 1977** : يعد هو أول من استخدم أسلوب النسبة الثابتة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، إذ استخدم هذا الأسلوب لتقدير الدخل غير الرسمي في الو.م.أ، حيث قدرت قيمته عام 1986 ما يعادل 176 مليون دولار، و في دراسة أخرى، قدر حجم الاقتصاد غير الرسمي في أمريكا عام 1979 بما يوازي 250 مليون دولار، أي نسبة 10 % من إجمالي الناتج الوطني القومي .

يقوم هذا الأسلوب على أساس افتراض أن معاملات الاقتصاد غير الرسمي يتم جانب منها باستخدام النقود و الجانب الأخر باستخدام الحسابات الجارية، و أن النسبة بين هذين المكونين للنقود ثابتة، أما معاملات الاقتصاد غير الرسمي فيتم تمويلها أساسا باستخدام النقود السائلة .

إن اختيار Gutmain لفترة الأساس حيث لا يوجد اقتصاد غير رسمي لم يكن موفقا، إذ أن ذلك يخالف ما يمكن أن يتوقعه الفرد عن فترات الحرب، حيث تنتشر عمليات الرقابة على الأسعار و ارتفاع مستويات الضريبة، و من ثم ظهور الأسواق السوداء.

يرى البعض بان الزيادة في النقود السائلة قد ترجع أساسا إلى التغيرات الحادثة في الدخل و الاستهلاك و معدلات الفائدة، و ليس إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي.

إن افتراض أن كافة النقود المصدرة يتم استخدامها في التداول قد يتنافى مع الواقع، إذ أن جانبا من النقود التي يتم إصدارها من جانب البنك المركزي قد تتعرض للضياع أو التلف، أو يتم الاحتفاظ بها في صورة تذكارية...، و قد يؤدي ذلك إلى التأثير بصورة جوهرية على تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي إذا ما كانت نسبة هذه النقود كبيرة.

[1]Vito TANZI, « The Underground Economy in United States , Estimations and Implications » Banca Nazionale de Lavoro-Quarterly , Review N 135,1980, p 115.

و انتقد Tanzi أسلوب Gutmain في الفرضية القائمة على أساس ان معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب يتأثر فقط بالتغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي، في حين انه قد يتأثر هذا المعدل بسبب التغير في أساليب الدفع، مثل التحول من استخدام النقود السائلة في دفع الأجور إلى استخدام الشيكات.

و منه فانه رغم منطقية الافتراض بان النقود السائلة هي الوسيلة المستخدمة لتمويل معاملات الاقتصاد غير الرسمي، إلا انه لا يوجد هناك ما يمنع من استخدام أساليب أخرى لتسوية هذه المعاملات .

- **صيغة Feige 1979 :**

استخدم في دراسة له عن الو.م.أ أسلوب المبادلات، و الذي يقوم على أساس افتراض أن كل المبادلات التي تتم سواء في الاقتصاد الرسمي أو غير الرسمي لابد و أن تتم باستخدام النقود .

كذلك افترض أن العلاقة بين النقود و المبادلات علاقة ثابتة، و بما انه من الممكن قياس الحجم الكلي للنقود(سواء النقود السائلة أو الودائع تحت الطلب) ، فانه من الممكن اشتقاق حجم الناتج القومي الإجمالي باستخدام الأساليب النقدية، ثم خصم حجم الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد غير الرسمي من هذا الإجمالي لنحصل على تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، و كما هو واضح فان هذا الأسلوب مشتق من معادلة "فيـشر Ficher " لكمية النقود و التي تأخذ الشكل التالي :

$$MV = PT$$

V سرعة تداول النقود

M الرصيد النقدي المتاح (النقود السائلة و الودائع تحت الطلب)

P المستوى العام للأسعار

T حجم المبادلات (المعاملات)

إذا ما علمنا V و M فانه من الممكن أن نقوم بحساب PT (القيمة النقدية للمعاملات)، ذلك انه إذا كانت نسبة القيمة النقدية للمعاملات PT إلى القيمة الاسمية للناتج القومي الإجمالي معلومة، فانه و بافتراض أن هذه النسبة ثابتة فانه من الممكن تقدير مستوى الناتج القومي الإجمالي في أي سنة، هذا إذا ما علمنا القيمة النقدية للمعاملات PT .

و في ظل غياب اقتصاد غير رسمي في فترة الأساس فان القيمة الاسمية للناتج القومي الإجمالي التي يتم تقديرها، لابد و أن تساوي القيمة الاسمية للناتج القومي الإجمالي التي تم حسابها وفق لبيانات الحسابات القومية .و لقد تعرضت هذه الطريقة صيغة Feige لعدة انتقادات أهمها :

انتقد Cramer 1980 تقدير Feige لسرعة دوران الدخل للنقود السائلة، حيث يفضل Cramer تقدير آخر يرتكز على عدد السحوبات النقدية من البنوك و على متوسط معدل المعاملات على الورقة النقدية بين سحبها و إيداعها .

كما يعاب على هذا الأسلوب انه حساس جدا لاختيار فترة الأساس، و ذلك كما ذكرنا سابقا في صيغة Gutmain.

- **طريقة الطلب على النقود : Tanzi[1]**

اقترح Tanzi هذه الطريقة انطلاقا من النظرية الكمية الحديثة لفريدمان (Friedman) حيث أن الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على النقود، و من اجل معرفة الحجم الزائد من طلب النقود الناتج عن زيادة الاقتصاد غير الرسمي، لابد من تقدير حجم الطلب على النقود في فترة معينة .

لقد قامت افتراضات Tanzi على انه إذا كانت معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم باستخدام النقود السائلة فقط، و أن الاقتصاد غير الرسمي ينشأ بسبب الرغبة في التهرب الضريبي، فان تغيير معدل الضريبة في النموذج لابد و أن يعطي تقديرا لكمية

النقود السائلة المرتبطة بوجود الاقتصاد غير الرسمي، و بالتالي يمكن استخدام هذا الرقم في تقدير حجم الناتج الوطني الإجمالي في الاقتصاد غير الرسمي بافتراض تساوي سرعة التداول في الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي .

إن Tanzi قام بفحص العلاقة بين الطلب على النقود السائلة و مستوى الضرائب بصورة أكثر عمقا و ذلك من خلال استخدام نسبة النقود السائلة بالنسبة إلى عرض النقود .

[1]Vito.TANZI 1980 « The Underground Economy in United States, Estimations and Implications », Ibid, p.111.

و لقد افترض Tanzi أن هذا المعدل يتأثر بعوامل قانونية و غير قانونية :

- **العوامل القانونية :** حصر هذه العوامل في استخدام البطاقات الائتمانية، متوسط الإنفاق للفرد، درجة التحضر، و درجة انتشار فروع البنوك التجارية في أنحاء الو.م.أ، و كما كان من الصعب الحصول على سلاسل زمنية فعلية لهذه المتغيرات. قام باستخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي كمقرب لهذه العوامل، حيث يفترض انه مع زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل، فان ذلك يؤدي إلى انخفاض معدل النقود السائلة إلى إجمالي الطلب على النقود .

ثم استخدم معدل الأجور و المرتبات إلى الدخل الشخصي كمقرب لمتغير مكونات الدخل، حيث افترض انه كلما زاد هذا المعدل كلما زاد معدل النقود السائلة إلى إجمالي الطلب على النقود .

- العوامل غير القانونية : أشار Tanzi في تحليله لهذه العوامل إلى انه حتى مع افتراض عدم وجود ضرائب فان معدل النقود السائلة يمكن أن يتأثر بالأنشطة الإجرامية، مثال ذلك (القمار عمليات التهريب السلعي، توزيع المخدرات و غيرها)، و التي تتم غالبا باستخدام النقود السائلة ، حيث تؤدي زيادة هذه الأنشطة إلى زيادة نسبة النقود السائلة .

ولماّ كانت البيانات عن هذه المتغيرات غير متاحة أيضا فقد لجأ إلى قياس اثر التهرب الضريبي على معدل النقود السائلة، حيث حصر العوامل المؤثرة على التهرب الضريبي في مدى الشعور بعدالة قوانين الضريبة، و مدى رضا دافعي الضرائب عن الحكومة، و مدى صرامة وحدة العقوبات المطبقة على المتهربين من الضرائب الذين يتم القبض عليهم، و الأساليب التي يمكن من خلالها التهرب من الضرائب، و أخيرا العائد النقدي لدافعي الضرائب و الناتج عن عدم دفع الضريبة.

و بما أن البيانات عن هذه المتغيرات غير متوافرة، فقد اقتصر على تحليل اثر العائد النقدي الناتج من عدم دفع الضريبة على التهرب الضريبي.

حيث استخدم مستوى العبء الضريبي القانوني كمقرب لهذا المتغير، فعندما ينخفض العبء الضريبي فان العائد النقدي من عملية التهرب الضريبي يصبح ضعيف.

و من خلال قياس درجة حساسية الطلب على النقود السائلة لمستوى الضرائب قام بتقدير كمية النقود السائلة التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض تمويل المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي، ثم استخدم هذا التقدير في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي .

و لقد لاحظ Tanzi بان التقديرات التي توصل إليها تقل عن الكميات التي يحتفظ بها الأفراد فعلا، مما يعني أن الفرق بين كمية الطلب على النقود المقدر و الطلب الفعلي يرجع إلى النقود الغير القانونية المستعملة في إجراء معاملات الاقتصاد غير الرسمي، و ذلك بافتراض أن سرعة تداول النقود في الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي هي واحدة .

و بالرغم من أن هذه الطريقة كثيرة الاستعمال إلا أنها لم تسلم من الانتقادات كغيرها من الطرق الأخرى و من أهم هذه الانتقادات :

- يعتبر S.Stron & A.Sachen بان 80% فقط من التعاملات تسدد نقدا، و بالتالي فان التقديرالناتج عن هذه الطريقة غير دقيق و يقلل من حجم الاقتصاد غير الرسمي [1] .
- أن اغلب الدراسات تضع أمام أعينها عامل واحد وهو عبء الضريبة كسبب لوجود الاقتصاد غير الرسمي، و لكن هناك عوامل أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار تأثر بشكل كبير على حجم الاقتصاد غير الرسمي (مثل موقف الممولين اتجاه سياسة الدولة).

- افتراض أن سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي واحدة و هي ليست كذلك تماما.

- افتراض عدم وجود اقتصاد غير رسمي في السنة المرجعية هو افتراض مخالف للواقع و محفوف بالمخاطر.

d. المقاربات المادية: (استهلاك الكهرباء) [2] :

يعتبر Kaliberda & Kanfimann 1996 أن استهلاك الطاقة الكهربائية ينظر إليه بمثابة المؤشر الفيزيائي الأحسن لقياس النشاط الاقتصادي ككل (النشاط الرسمي)، بمعنى أن النشاط الاقتصادي و استهلاك الكهرباء يتطوران بنفس الاتجاه و الوتيرة .

[1] Pierre PESTIEAU « l'économie souterraine », Edition Hachette, 1995, p 4

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي "التهرب الضريبي" و الاقتصاد الأسود " ، مرجع سابق الذكر ، ص 6 .

إذا أخذنا حجم الكهرباء المستهلك بمناسبة النشاطات الرسمية المسجلة محاسبيا، و نقوم بإنقاصه من حجم الكهرباء المستهلك حقيقة (الحجم الكلي)، فإننا سنتحصل على حجم الكهرباء المستهلك في النشاطات غير الرسمية، و الذي يعتبر مؤشرا لقياس حجم النشاط غير الرسمي .

إن هذه الطريقة و أن تظهر بسيطة فإنها تتعرض لانتقادات أهمها :

- ليس كل النشاطات غير الرسمية تتطلب العمل بطاقة كهربائية مثل الاستعمال الخاص، إضافة إلى أن هناك نشاطات أخرى تعمل بطاقة غير الكهرباء (كالغاز و البترول، الفحم).
- التطور التقني أدى إلى استعمال الكهرباء بطريقة فعالة في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى وهذا في النشاطات الرسمية و غير الرسمية على حد سواء، و بالتالي فان هذه المقاربة تعرف انحرافا نوعيا في تقدير الاقتصاد غير الرسمي .
- كما أن افتراض وجود علاقة ثابتة و محددة بين استهلاك الطاقة الكهربائية و الإنتاج لا يحقق في جميع القطاعات مثلا: استهلاك الكهرباء يعتبر قليل في القطاع الزراعي و بالتالي العلاقة بين استهلاك الكهرباء و الإنتاج الزراعي لا تكون ثابتة ما دام الإنتاج يحدد بعوامل طبيعية كما أن الطاقة بالإضافة إلى كونها تستخدم كسلعة وسيطة في الإنتاجية هي أيضا سلعة استهلاك نهائي، و بالتالي فانّ تزايد استخداماتها لا يعني بالضرورة زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي.

IV. المبحث الخامس :الآثار الناجمة عن استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة

1. الانعكاسات و الآثار المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي

تعد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي كأي ظاهرة لها آثار و انعكاسات سلبية و ايجابية على المستوى الاقتصادي ككل، و فيما يلي سنتعرض لأهم هذه الآثار :

A. الآثار السلبية :

إنّ الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد، و وجوده لا يؤدي فقط إلى تشويه بيانات الناتج الوطني الإجمالي، و إنما يؤثر على معلومات معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل مستويات التشغيل و البطالة و أنماط توزيع الدخل الحقيقي في المجتمع .

و فيما يلي سنتناول أهم الآثار السلبية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية :

a. **الآثار الاقتصادية** :

- **فقدان حصيلة الضرائب:** تتمثل أهم الآثار السلبية التي تترتب على حدوث ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في حصول بعض الأفراد على دخول دون أية ضرائب عنها، مما يشكل إخلالا بقاعدة " العدالة" في فرض الضريبة، و يحدث ذلك عندما يقوم بعض الأفراد بإخفاء حقيقة دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها، و عدم الكشف عنها للإدارة الضريبية .

كذلك فان هناك بعض أشكال الضرائب مثل: ضريبة القيمة المضافة، و ضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي و في الوقت الذي ينمو و يزداد الاقتصاد غير الرسمي، فان ذلك يؤدي إلى فقدان جانب كبير من الإيرادات الضريبية، و التي تعد من أهم مصادر الإيرادات الضريبية بالنسبة للدولة و من ثم يصبح عجز الم وازنة العامة للدولة اكبر مما يجب .

و من اجل تعويض هذا النقص في حصيلة الإيرادات الضريبية الناتجة عن التهرب الضريبي تضطر الحكومة إلى زيادة العبء الضريبي على هذه الأنشطة، و بهذا الشكل يصبح النظام الضريبي القائم في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد غير الرسمي غير عادل، الأمر الذي يدفع الناشطين في القطاع الرسمي على التهرب الضريبي [1] .

- **آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الكلي**

يؤدي استفحال الاقتصاد غير الرسمي إلى فشل السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يؤدي هذا الجانب من الاقتصاد إلى تشويه المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات (مثل : معدلات النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، التضخم، إحصائيات ميزان المدفوعات، الإنفاق العام، توزيع الدخل القومي ...)، الأمر الذي يؤدي بوقوع صانع السياسة في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة الاقتصادية، و التي كان بناءها على معلومات خاطئة ناتجة عن وجود اقتصاد غير رسمي [2] .

و فيما يلي نتناول بعض آثار هذا الاقتصاد على عملية صناعة و أداء السياسات الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي :

تشوه المعلومات : عندما يرتفع حجم القطاع غير الرسمي فسوف تنخفض درجة مصداقية البيانات و الإحصاءات الرسمية، و من ثم تصبح المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لصنع السياسات الاقتصادية

[1] غوثي بخشي وطيبي بومدين "الاقتصاد غير الرسمي كحل للازمة (التجربة الجزائرية) "، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير رسمي في الجزائر(الاثار وسبل الترويض) ، المركز الجامعي بسعيدة ، يومي 21/20 نوفمبر 2007 .

[2] بن نوي مصطفى و عجيلة محمد "متطلبات الاقتصاد غير رسمي في الجزائر"، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي(الاثار وسبل الترويض) ، المركز الجامعي بسعيدة ، يومي 21/20 نوفمبر 2007 .

الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عندما تكون التوقعات غير صحيحة و السياسات غير مناسبة فان النتائج تأتي على عكس المتوقع لها .

و لان القرارات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة تقوم أساسا على المؤشرات الاقتصادية الرسمية، و التي تأخذ الاقتصاد غير الرسمي في الاعتبار فان كفاءتها يصبح مشكوك فيها للاعتبارات التالية [1]:

- إن الإحصاءات المتحيزة لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادي العام، و من ثم قد تؤدي إلى تشخيص غير سليم لطبيعة المشكلات الاقتصادية التي يوجهها الاقتصاد .
- إن المعلومات غير الكاملة ينتج عنها سياسات غير سليمة، فالمعلومات عن الأداء الاقتصادي الحقيقي قد تؤدي إلى اتخاذ إجراءات مكثفة أكثر من اللازم أو العكس، أو في بعض الحالات إلى سياسة مختلفة تماما عن السياسة المطلوب اتخاذها.

إن النتيجة الطبيعية للبيانات غير الصحيحة و السياسات غير المناسبة كما هو في البندين أعلاه هي تطبيق سياسات غير مثلى و التي سوف يترتب عليها آثار اقتصادية غير مناسبة، و بالتالي فان النتائج المترتبة على السياسة سوف تكون اقل مما هو مطلوب، أو قد تكون النتائج معاكسة يعتمد ذلك على مستوى المسحوبات بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي، و مستوى أداءهما الاقتصادي على سبيل المثال: فان إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي و مستوى التشغيل قد يشير إلى أن الاقتصاد الرسمي يعاني من انحسار، و أن الاقتصاد يعمل في مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل، بينما من الناحية الواقعية قد يكون مستوى الناتج المحلي الإجمالي أكثر بكثير من المستوى المسجل، و أن مستوى البطالة الحقيقي اقل من المستوى المسجل، و يترتب على ارتفاع معدلات البطالة المسجلة اتخاذ إجراءات توسعية أكثر من اللازم، لان جانبا من العمال المسجلين على أنهم في حالة بطالة يعملون فعلا و لكن في الاقتصاد غير الرسمي [2] .

و من المعروف أن السياسات التوسعية المغالى فيها تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، و في هذه الأحوال قد تجد السلطات النقدية نفسها مضطرة إلى استيعاب معدل أعلى للتضخم، و ذلك من خلال زيادة عرض النقود بمعدلات أعلى بكثير من تلك التي يجب أن تسود وفقا لمعدل التضخم الحقيقي، و من شأن هذه السياسات في مثل هذه الظروف أن تؤدي إلى رفع مستوى الأسعار بدلا من رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي أو مستوى التشغيل .

---

[1] حمدي عبد العظيم " غسيل الأموال في مصر و العالم"،القاهرة،1997،ص19.

[2] كدودة عادل وبن بريكة الزهرة "الاقتصاد غير الرسمي ، مفهومه، اشكاله، قياسه، أسبابه، معالجته "، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الأثار و سبل الترويض) ، المركز الجامعي بسعيدة ، يومي 21/20 نوفمبر 2007 .

- **معدلات البطالة** : يسبب الاقتصاد غير الرسمي في إعلان معدل مرتفع للبطالة عن المعدل الحقيقي لها، مما قد يضطر الحكومة إلى تطبيق سياسات اقتصادية توسعية بشكل مبالغ فيه ،حيث يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على دخول عن الأنشطة التي تمارسها في نطاق الاقتصاد غير الرسمي، ضمن الفئات العاملة في المجتمع و اعتبارهم عاطلين على خلاف الواقع، الأمر الذي يؤدي إلى إعلان معدل مرتفع للبطالة و يعتبر معدل البطالة من الأمور الهامة و الحيوية من الناحية السياسية [1] .

و من هنا تظهر أهمية الاقتصاد غير الرسمي في قدرته على توفير فرص عمل لهؤلاء الذين لم يتمكنوا من الحصول عليها في الاقتصاد الرسمي .

و لكن لماذا تتحيز البيانات الرسمية عن البطالة ؟ إن الخطأ يرجع إلى الطريقة التي تقاس بها معدلات البطالة بحيث تقوم على أساس المسوحات، التي تقوم على إجابات أفراد لا يقولون الحقيقة فيما يتعلق بحالتهم الوظيفية إن جميع المسوحات التي تتم سواء على نطاق الأسرة أو غيرها تقوم على فرضية أن الأفراد أمناء في إجاباتهم . على الرغم من أن نتائج هذا الافتراض قد تكون خطيرة و لا يمكن الاستعانة بها في حالة عدم صحتها ، فان هذه الإجابات غير الصحيحة تحدث تحيزا في البيانات المشتقة من هذه المسوحات، و بما أن الاقتصاديين مجرد مستخدمين للبيانات، فان معظم الاقتصاديين يدخلونها في إطار نماذج اقتصادية قياسية بدون اعتبار لهذا التحيز في البيانات، و كنتيجة لذلك فان نتائجهم تكون متحيزة .

- **معدلات النمو الاقتصادي** : عندما يتواجد الاقتصاد غير الرسمي فان معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي ينموان بصورة متوازية، فان التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفرا، أمّا إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي، فان معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح اقل من الواقع و العكس [2].

و لهذا يتسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي في تشويه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات اقل من الواقع، او تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي .

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي "التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود "،مرجع سابق الذكر ، ص 186.

[2] قاشي خالد و عرابة الحاج " الاقتصاد الخفي : الأسباب ، الأثار و طرق العلاج" ، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الأثار و سبل الترويض) ، المركز الجامعي بسعيدة ، يومي 21/20 نوفمبر 2007 .

وعلى ذلك فان قياسات الناتج الوطني التي لا تأخذ الاقتصاد غير الرسمي في الحسبان تكون غير دقيقة، و لقياس الأثر الذي يحدثه الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي، فان ذلك يتطلب دراسة الأثر على ظروف العرض و الطلب في الاقتصاد غير الرسمي الناتجة عن التغير في أداء الاقتصاد الرسمي في مجالات النمو الاقتصادي و البطالة و التضخم .

و ذلك أن النمو البطيء للاقتصاد الرسمي ربما يؤدي من خلال تخفيض معدلات الزيادة في الدخول الحقيقية إلى زيادة الضغوط على الأفراد للبحث عن دخول إضافية، أو زيادة مصادر الدخول التي يحققونها و ذلك من اجل المحافظة أو تحسين مستوياتهم المعيشية [1] .

و تزداد حدة هذه الضغوط إذا كان الكساد مصحوبا بزيادة في الضرائب على الدخول الشخصية و ذلك لتمويل الإنفاق الحكومي المتزايد، و هو ما يؤدي إلى تخفيض الدخل الشخصي المتاح للإنفاق المولد من الاقتصاد الرسمي .

و تؤدي مثل هذه الضغوط إلى زيادة عرض العمل في الاقتصاد غير الرسمي خصوصا إذا كانت مصحوبة بارتفاع في معدل البطالة، حيث يزداد عرض العمل الجاهز للتوظيف، مما يزيد من الوضع إلى التحول إلى الاقتصاد غير الرسمي .

و بينما تؤدي البطالة المرتفعة و النمو البطيء للاقتصاد الرسمي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال آثار العرض هذه، فان ارتفاع معدلات التضخم ربما تؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال زيادة طلب المستهلكين نحو السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد غير الرسمي، حيث تميل أسعار السلع و الخدمات في الاقتصاد غير الرسمي إلى التزايد بمعدلات اقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي .

بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد غير الرسمي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم أنواع السلع والخدمات، أو عندما تكون السلع و الخدمات مدعمة من الحكومة بشكل كبير، و تقدم للمواطنين في الاقتصاد الأسود بأسعار منخفضة [2].

[1] عرابة الحاج و قاشي خالد ، نفس المرجع السابق.

[2] بن يشو فتحي "جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي" ،مذكرة ماجستير تحت إشراف بونوة شعيب ، تلمسان ، 2007-2008 ، ص138.

- **معدلات التضخم** [1]: يعني وجود الاقتصاد غير الرسمي أن معدل التضخم سيكون مغالى فيه، حيث ستميل الأسعار في الاقتصاد غير الرسمي إلى التزايد بمعدلات اقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي، بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد غير الرسمي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع و الخدمات، فاحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد غير الرسمي، إذ انه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد غير الرسمي اقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي، بأعبائه الضريبية و الإجرائية. و على العكس من ذلك فانه من المتوقع في حالة الدول النامية عندما تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري، أو تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع و الخدمات، و مثال ذلك: الدقيق، الاسمنت و الخشب .... ففي مثل هذه الحالات يحدث تحيز في بيانات التضخم، لان سلة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي كحقيقة واقعة، و إنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع و الخدمات. و هكذا فانه يمكننا أن نواجه حالتين : إما المغالاة في معدلات التضخم أو أن تظهر معدلات التضخم بأقل من الواقع .
- **السياسة النقدية:**

يترتب على الاقتصاد غير الرسمي زيادة الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لأغراض إجراء المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن مثل هذا الطلب على النقود ليس حساسا للتغيرات في معدلات الفائدة، لان الحاجة إلى تجنب دفع الضريبة و الرغبة عن عدم الكشف عن ممارسة أنشطة غير رسمية قوية للغاية و على ذلك يتسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي في قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل، و يتوقف ذلك على حجم الاقتصاد غير الرسمي .

[1] بن يشو فتحى ، نفس المرجع السابق ، ص 139.

كما يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على السياسة النقدية من خلال سلوك الأساس النقدي Base Monetary [1] ، أي احتياطات البنوك من النقود و الأرصدة السائلة. و التي يفترض أنها تحت تحكم و سيطرة البنك المركزي، و بما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد غير الرسمي تعتبر مرتفعة، فان سياسة البنك المركزي ليس لها أي تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي و لهذا فان سياسة البنك المركزي لابد و أن يتم تحليلها في ضوء أثارها على احتياطات البنوك و الجزء المتبقي من النقود السائلة فقط، بعد استبعاد النقود السائلة المستخدمة بواسطة الاقتصاد غير الرسمي .

فإذا ما كانت السياسة النقدية متشددة، فان ذلك يؤدي إلى تقليل احتياطات البنوك و كذلك الكمية المحتفظ بها من النقود السائلة لأغراض إجراء المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي.
و الخلاصة هي أن وجود الاقتصاد غير الرسمي يترتب عليه تقديم بيانات غير حقيقية عن كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: معدلات النمو الاقتصادي، و البطالة، و التضخم، و الاحتياطي النقدي، وغيرها، مما ينتج عنه سياسات اقتصادية غير فعالة .

- **اثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزئي**

إن اثر الضرر الأكبر الذي ينتج من التهرب الضريبي (إضافة إلى تأثيره على المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي) يحدث نتيجة تأثيره على تخصيص الموارد و توزيع الدخول، و ذلك راجع إلى أن الضرائب تلعب دورا مهما في توزيع الدخول، و كذلك كأداة تخصيص الموارد .

- **الأثر على توزيع الدخل** [2]: إن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي يؤثر أيضا على عدالة توزيع الدخل القومي، حيث يترتب عن نمو هذا القطاع إحداث زيادة كبيرة في الدخول غير المشروعة التي يحصل عليها العاملين في هذا القطاع، و هو ما يعني حصول بعض الفئات على دخول كبيرة لا تتناسب مع طبيعة و حجم الأعمال التي تقوم بها، و من ثم فان هذه الفئات تزداد ثراء نتيجة عدم مساهمتها في تحمل الأعباء العامة و التهرب الضريبي، هذا في الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخول المشروعة على زيادة مماثلة أو مواكبة للزيادة في الدخول المحققة في الاقتصاد غير الرسمي، إلى جانب تحملهم الأعباء الضريبية المرتفعة الهادفة إلى تمويل ذلك النقص في الحصيلة الناشئ عن تهرب البعض من عبء الضرائب، و هو ما يؤدي إلى الإخلال بالعدالة في توزيع الدخل القومي، و من ثم يبدد جهود الدولة من اجل تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين فئات المجتمع

[1] نسرين عبد الحميد "الاقتصاد الخفي" ، دار الوفاء لدنيا الطباعة ، 2007 ، ص 87 .
[2] بن يشو فتحي " جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي"، مرجع سابق الذكر ، ص 133 .

- **الأثر على توزيع الموارد:** يؤثر وجود الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الرسمي بعدة طرق و ينتج عنه أثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل بما في ذلك الاقتصاد غير الرسمي، فان الحاجة إلى المزيد من الخدمات العامة سوف يكون أكثر إلحاحا و بما أن الضرائب تجمع في هذه الحالة من الاقتصاد الرسمي فقط، فان مستوى الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي سيزداد و تؤدي هذه الزيادة في الضرائب إلى دفع المزيد من الأنشطة إلى التحول نحو الاقتصاد غير الرسمي، حيث تزداد العوائد من التهرب الضريبي، مما يولد المنافسة غير العادلة بين الاقتصادين بالشكل الذي يمكن الاقتصاد غير الرسمي من اجتذاب قدر اكبر من الموارد [1] .

إن التوازن الذي سيصل إليه الاقتصاد في ظل وجود الاقتصاد غير الرسمي سوف يكون اقل من المستوى الأمثل، حيث سيتم توزيع الموارد بصورة تختلف عن هذا الوضع، فعلى مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي يؤدي الاقتصاد غير الرسمي إلى تعديل أسلوب استخدام عناصر الإنتاج .

على سبيل المثال يؤدي انخفاض حجم القاعدة الضريبية إلى وجود فارق بين عناصر الإنتاج المستخدمة في القطاعات التي تخفض للضريبة و القطاعات غير الخاضعة للضريبة، و ذلك بإعطاء ميزة تنافسية في تكاليف عناصر الإنتاج بالنسبة للأنشطة التحتية غير الخاضعة للضريبة .

إن النتيجة المترتبة على ذلك هي إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة و التي تخضع للضريبة، و الأنشطة الأقل كفاءة و التي لا تدفع الضريبة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الكفاءة في الاقتصاد.

b لآثار الاجتماعية [2] :

- يحقق الاقتصاد غير الرسمي إيرادات و مكاسب كبيرة لفئة من الناس و لكن على حساب الدخل القومي، كما انه يؤدي إلى آثار اجتماعية سيئة جدا من أبرزها زيادة الغني غنا و زيادة الفقير فقرا، كما يسبب سوء توزيع الموارد بين الناس .
- إن الاقتصاد الإجرامي و خاصة غسيل الأموال يؤدي بشكل مباشر إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء و الفقراء و زيادة التفاوت الاجتماعي .

[1] محمد سليمان –باحث اقتصادي- عضو مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية بسوريا "اقتصاد الظل او الاقتصاد الخفي"،جمعية العلوم الاقتصادية السورية
[2] محمد إبراهيم طه السقا "الاقتصاد الخفي في مصر" ، مكتبة مصر ،1996 ، ص 82 .

- حرمان العمال الاستفادة من التقاعد بسبب عدم تسجيلهم في مصلحة الضمان الاجتماعي .
- إن اغلب العاملين في هذا الاقتصاد من الأميين و الفئة الشابة، و يحصلون على أجور أعلى مما يماثله في القطاع الرسمي، و لذلك قد تكون هذه بمثابة إغراءات للعمل في هذا الاقتصاد و تترافق معه مشاكل اجتماعية كثيرة .
- إن الوضع المادي لبعض العاملين في هذا القطاع يتطور مع الزمن، لأنهم يستفيدون من كل خدمات الدولة و لا يسددون أي التزام تجاه خزينتها، و لذلك قد يكون و بحكم موقعهم و علاقتهم مع أصحاب القرار الإساءة بشكل مباشر على أمور هامة مثل: العلامة التجارية، تأمين سلع و خدمات لا يعكس سعر بيعها السعر الرسمي الخ .
- إن هذا الاقتصاد يساهم في تفشي و انتشار الأمية من خلال أن اغلب العاملين فيه أميين، أي تسربوا من المدارس سواء بعد الابتدائية أو الإعدادية و لا سيما أنهم يحصلوا على دخول تتجاوز أعلى الشهادات، و يرسخوا مفهوم أن الحصول على المال هو الغاية دون أي اعتبار للوسيلة، وينتقل هذا المفهوم إلى أولادهم و بالتالي يصبح عامل معيق للتحصيل العلمي .
- انتشار نوادي القمار و الأعمال الإنتاجية و بالتالي حصول خلل في منظومة القيم الاجتماعية، و زيادة معدلات الجريمة و ازدياد أعداد المجرمين الخ.

c. **الآثار السياسية** :

آثار هذا الاقتصاد تتركز في استغلال المجرمين للأموال المتوفرة عندهم في تنفيذ مشاريعهم السياسية و الانتخابية نتيجة لقدرتهم المالية، و قد يصبحون مؤثرين في صياغة و إقرار القرارات السياسية، حيث أن زيادة قوتهم قد تؤدي إلى تراجع هيبة الدولة و بالتالي الإساءة إلى الاستقرار السياسي و الاجتماعي و النمو الاقتصادي [1] .

تتدخل أحيانا مافيا الاقتصاد غير الرسمي في دواليب النظام الحاكم حتى يتمكنوا من تسهيل أعمالهم الخفية بطرق غير شرعية، و تجنيد بعض العاملين لحسابهم من خلال الرشوة و الإكراميات و هذا يحدث الفساد السياسي [2] .

[1] حيان سليمان "اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي "، مرجع سابق الذكر .

[2] حسين حسين شحاتة –أستاذ بجامعة الازهر" الاقتصاد الخفي (غير المشروع) في ميزان الإسلام " ،محور الإدارة و الاقتصاد – الحوار المتمدن.

B. الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي

على الرغم من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي إلا انه يعد قطاعا بديلا وقت الأزمات و مصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة .

و لذلك فان الحجج المدافعة عن القطاع غير الرسمي تتمثل في الايجابيات المتعددة لهذا القطاع و المتمثلة أهمها فيما يلي :

- إن قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور و الضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية ، و من ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمي .
- إن قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور و الضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية [1]، و من ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمي .
- القدرة على تقديم السلع و الخدمات بأسعار اقل و بالتالي تحقيق آثار توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل [2] .
- يساعد على إيضاح التغيرات المطلوبة لكي يصبح الاقتصاد ككل في وضع تنافسي و بالتالي مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية على تبني عملية التعديل الهيكلي لكي يصبح الاقتصاد في وضع أفضل [3]
- يترك فائضا اقتصاديا يسمح لقطاع الأعمال بالاستمرار و النمو في ظل سوء التقنين الإداري الحكومي، و المبالغة في الضرائب و الرسوم التي تحد من نمو الأنشطة الاقتصادية القانونية .
- يحدث القطاع غير الرسمي مناصب شغل جديدة و بأجور مماثلة للأجور القانونية، و هذا راجع لاعتماده مصدر لاستمرا رية الحياة لشريحة اجتماعية واسعة، و بالتالي يساهم في تامين الاكتفاء الذاتي .
- يساعد الاقتصاد غير الرسمي في حل أزمة البطالة و التخفيف من حدتها في المجتمع، من خلال تأمين فرص عمل في هذا القطاع في الوقت الذي يعجز عنه القطاع الرسمي .
- يساهم القطاع غير الرسمي في تأمين دخول إضافية للعمال .

[1] نسرين عبد الحميد نبيه "الاقتصاد الخفي"، دار الوفاء لدنيا الطباعة – الإسكندرية ، 2007 ، ص 94 .
[2] نسرين عبد الحميد نبيه، نفس المرجع السابق ، ص 94 .
[3] صفوت عيد السلام عوض الله "الاقتصاد السري" ،مرجع سابق الذكر، ص 29 و 30 .

2. الحلول المقترحة للحد أو التخفيف من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي :

يتفق معظم دارسي الاقتصاد غير الرسمي على أن السياسات الاقتصادية سوف تكون أكثر فعالية إذا ما تضائل حجم الاقتصاد غير الرسمي، و من ثم فقد اقترحت عدة إجراءات للتعامل مع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في محاولة للقضاء عليه، أو التخفيف من حدة الآثار المترتبة على وجوده .

و من اجل ذلك علينا النظر إلى جذور هذه الظاهرة و أهم الأسباب الدافعة إلى بروزها و محاولة إصلاحها أو التعديل فيها، وبناءا على ما سبق دراسته يجب مراعاة الآتي :

- **إصلاح أو تعديل النظام الضريبي :**

إن التهرب الضريبي يلعب دورا أساسيا في نمو الاقتصاد غير الرسمي، بمعنى انه كلما زاد التهرب الضريبي زاد حجم الاقتصاد غير الرسمي و العكس صحيح، و لذلك يجب الحد منه أو تقليله بقدر المستطاع وذلك بـــ:

- تخفيض معدلات الضريبة [1]: حيث أن العبء ما زال مرتفعا و يمثل حافزا قويا للدخول في الاقتصاد غيرالرسمي، لذلك فان تخفيض معدلات الضريبة مع تبسيط الهيكل الضريبي، يمكن أن يساهم في تخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي .
- ترشيد الإعفاءات الضريبية بصفة عامة و الإعفاءات الجمركية بصفة خاصة، إذ أنها استخدمت كثغرة للتهرب من الضرائب الأمر الذي اثر بالسلب على حصيلة الضرائب .
- تشديد العقوبات على التهرب الضريبي : و هي احد الحلول المقترحة لحل مشكلة التهرب الضريبي، و التي تتمثل في فرض عقوبة أو غرامة مرتفعة جدا و ذلك بإتباع سياسات تحدد بمقتضاها إذا كان الشخص يتهرب من دفع الضرائب أم لا.
- احتمال كشف التهرب: لكي تعطي سياسات العقوبات المفروضة نتائج جيدة يجب أن تدعم بارتفاع احتمال كشف عمليات التهرب الضريبي، فكلما كانت العقوبات أكثر قساوة و كلما زاد احتمال الاكتشاف، فان الإغراءات و الحوافز نحو دخول الأفراد إلى الاقتصاد غير الرسمي سوف تقل .

[1] شارف عبد القادر و ابراهيم بورنان " الانعكاسات المحتملة للاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الرسمي" ، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الأثار وسبل الترويض) ، المركز الجامعي بسعيدة ، يومي 20-21 نوفمبر 2007 .

- تحسين الرواتب و الأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن تحسين مستوى الدخل، حيث أن الإنتاجية ترتفع بشكل دائم بينما الرواتب و الأجور لا ترتفع بنفس المعدلات، حيث أن ضعف مداخيل العمال في القطاع الرسمي يدفعهم إلى العمل في مجالات أخرى بعيدة عن أعين الرقابة لكي يسدوا الفجوة بين الدخل و الإنفاق [1] .
- إنشاء جمعيات تعاونية متخصصة دورها تقديم المساعدة و الاستشارات في حل المشاكل التي يواجهها الناشطون في الاقتصاد غير الرسمي (كالباعة المتجولون، تجار الحقيبة، ميكانيكيين) لتدفعهم شيئا فشيئا للعمل في الاقتصاد الرسمي [2] .
- إن زيادة عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي مرتبط بعدم ملائمة هذه القوى العاملة مع متطلبات تسوق العمل، و لذلك من الضروري تأهيل و تدريب هذه اليد العاملة و تشجيع البحث العلمي و التكوين المهني اللذان يعتبران الدعامة الأساسية لنمو الاقتصاد ككل .
- زيادة الغرامات على هؤلاء الذين يعملون في صورة خفية، و كذلك على هؤلاء الذين يقومون بتوظيفهم و كذلك زيادة أعداد مفتشي العمل، و إظهار درجة اكبر من التحكم و السيطرة على هذه الأشكال من العمالة الخفية [3] .

و هكذا فان معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تقتضي معرفة الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء وجود هذا الاقتصاد و محاولة التغلب عليها، و هو ما يمكن تحقيقه عن طريق تقليل الحوافز و الإغراءات نحو الانضمام إلى هذا الاقتصاد، و زيادة درجة جاذبية الاقتصاد الرسمي، و هو ما يؤدي إلى تضييق حجم الاقتصاد غير الرسمي و حصره في أضيق نطاق ممكن .

[1] بن يشو فتحي "جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي" مرجع سابق الذكر ص 162 .
[2] خامرة سعيد و خامرة الطاهر "أثر الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الجزائري" مرجع سابق الذكر .
[3] نسرين عبد الحميد نبيه "الاقتصاد الخفي" مرجع سابق ص 99 .

خلاصـــــة الفصـــــــــل

كخلاصة يمكننا القول بأن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي هي ظاهرة متعددة الأبعاد و متشبعة الجوانب، و ذلك نظرا لتعدد تعا ريفها و مفاهيمها، حيث اختلف معظم الاقتصاديون و الباحثون على تقديم تعريف واضح و دقيق لهذه الظاهرة، الأمر الذي يجعلها محل اهتمام مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة .

و قد حاولنا في هذا الفصل الإلمام بأهم الأسباب التي أدت إلى ظهور و اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي في مختلف دول العالم. كما أبرزنا مختلف المظاهر و الأشكال التي يمكن أن يكون عليها.

و كما حاولنا التطرق لمختلف النماذج و الطرق المستعملة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، إلا أننا توصلنا بعد دراستنا لحجم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في كل دول العالم بأن حجم هذه الظاهرة يتفاوت من دولة إلى أخرى، بحسب ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و مراحل النمو الاقتصادي التي تمرها.

و بما انه قد تعددت تموجات الاقتصاد غير الرسمي و تمددت في صلب الاقتصاديات المعاصرة مخلفة آثارا جامة، فقد استعصى على راسمي السياسات الاقتصادية السيطرة على هذا الإخطبوط الماكر .

تميز الاقتصاد الجزائري خلال الانفتاح الاقتصادي بظاهرة تنامي الاقتصاد غير الرسمي المتضمن لأنشطة اقتصادية خارجة عن إطار الرقابة، حيث بدأت نظرة الدولة تجاه هذا الاقتصاد تتغير، إذ أن السلطة أيقنت بان ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ما هي في حقيقة الأمر سوى الملاذ الطبيعي لأرباب العمل الخواص للتهرب من اقتصاد مثقل بالأعباء و العراقيل من جهة، و قناة حقيقية للتسوق لأصحاب المداخيل الضعيفة من جهة أخرى، و أمام هذا الواقع المر الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري الذي يدعونا لطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

إذا كان الاقتصاد غير الرسمي على درجة عالية من الخطورة، فما موقعه في الاقتصاد الجزائري، و ما هي الإجراءات و التدابير التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لاحتواء الظاهرة ؟ [1].

و لمعالجة و تحليل هذه الإشكالية تطلب منا ذلك التطرق في هذا الفصل إلى جملة من النقاط قمنا بصياغتها في خمسة مباحث كالتالي:

المبحث الأول : مراحل بروز الاقتصاد الموازي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

المبحث الثاني : الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

المبحث الثالث : تأثيرات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الأسواق الثلاثة (سوق السلع و الخدمات، سوق الصرف،) .

المبحث الرابع : نظرة و موقف الدولة الجزائرية من الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الخامس : الآثار المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

[1] بورعدة حرية ، "الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر" ،مذكرة ماجستير،2014، ص 80.

I. المبحث الأول :مراحل بروز الاقتصاد الموازي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا

إن المحددات المرحلية لظاهرة الاقتصاد الموازي تكمن في :

- ندرة المنتوجات الزراعية و الصناعية.
- الانفجار السكاني و انعكاساته على الطلب مما يؤدي إلى ظهور تضخم الطلب.
- الأزمات الاقتصادية (ما يؤثر على مداخيل العمال، البطالة، الفقر).
- عدم وجود إطارات كفؤة و فتية يؤدي إلى سوء التسيير الإداري .
- المراقبة الصارمة على الصرف لحماية الاحتياطات الدولية .

كل هذه العوامل تدفع إلى ممارسة نشاطات خفية و ظهور اقتصاد موازي، و سنقسم تطور هذه الظاهرة منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا عبر المراحل التالية :

1. المرحلة الأولى: ملامح ظهور الاقتصاد الموازي في الفترة 1962 - 1979 (المرحلة الاشتراكية)

اتبعت الجزائر غداة الاستقلال نموذجا اشتراكيا للتنمية قائم على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي، يقوم هذا النموذج أساسا على التخطيط المركزي للاقتصاد من خلال المخططات التنموية . (المخطط الثلاثي، الرباعي الأول و الثاني) [1] .

و برزت ملامح الاقتصاد الموازي في هذه المرحلة في النقاط التالية :

- كان محور اهتمام المخططات التنموية القطاع الصناعي، حيث أهم ما تضمنته ، مشاريع استثمارية عديدة فتحت مناصب شغل عديدة [2]، ما أدى إلى تحسين المستوى المعيشي و بالتالي ارتفاع هائل و سريع في النمو الديمغرافي، مما أدى إلى توسع سريع لطلب السلع و المنتوجات الاستهلاكية مقارنة بحركية الإنتاج الداخلي الخام غير الكافي، حيث في هذه الفترة تضاعف الاستهلاك الإجمالي. للسلع و الخدمات ليقدر بمعدل سنوي يبلغ 8,5 %، في الوقت الذي لم يبلغ معدل النمو السنوي للإنتاج الداخلي الخام السنوي 7,2 % أي انه يقل عن معدلات نمو الاستهلاك.

[1] احمد هني "اقتصاد الجزائر المستقلة "، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر،1991 ، ص 24 .
[2] احمد هني ، نفس المرجع اعلاه ، ص 54 .

ومنه فان حركية الإنتاج الداخلي الخام غير كافية مقارنة بالتوسع السريع لطلب السلع و الخدمات أدى ذلك إلى ارتفاع هام في الأسعار، مما أدى إلى ندرة المواد و بالتالي هذه التوترات دفعت إلى تطوير ظواهر المضاربة و البيع تحت الطاولة و هي أوجه للسوق السوداء.

إن ضخامة جهود الاستثمار أدى إلى لجوء كثيف إلى الخارج لتغطية الحاجات الضرورية لتسيير الاقتصاد الوطني من مواد غذائية زراعية و صناعية و مواد شبه مصنعة و تجهيزات، كلها أدت إلى قفزة نزعة الاستيراد من 23 % إلى 48 % في هذه الفترة، بالرغم من استخدام المحروقات بكثرة كمنبع لتوفير العملة الصعبة و بالرغم من الارتفاع الهام في أسعار البترول سنة 1974، حيث في هذه الفترة بلغت نسبة المديونية 29 % من الناتج الداخلي الخام في 1974 ، لترتفع و تصل إلى 56 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1979 ، أي بلغت الاستدانة الخارجية سنة 1978 56 مليار دولار بينما نسبة فائدة الدين 25 % من قيمة الصادرات [1] .

هذا كله أدى إلى ندرة العملة الصعبة و الحاجة الماسة إليها مما دفع إلى وضع رقابة صارمة على الصرف، حيث إن هذه الندرة أدت إلى عجز البنك المركزي على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، هذا الأمر يدفع من يرغب في الحصول على العملة الصعبة لشرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي .

- إن الاهتمام المتزايد للمخططات التنموية بالقطاع الصناعي و إهمال القطاع الفلاحي أدى إلى الهجرة الريفية نحو المدينة [2] بحثا عن عمل في القطاع الصناعي هذا من جهة، و من جهة أخرى الارتفاع السريع و المتزايد في النمو الديمغرافي، أسباب أدت إلى ارتفاع معدل البطالة بالرغم من فتح مناصب عمل الناتجة عن الاستثمارات التي تضمنتها المخططات التنموية، إلا أن البطالة ظلت موجودة فأدى ذلك إلى تحول الشباب البطال نحو ممارسة أعمال شرعية و غير شرعية بطرق غير رسمية و في أسواق موازية.

[1] احمد هني "المديونية"،ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

[2] احمد هني "اقتصاد الجزائر المستقلة"،مرجع سابق الذكر،ص 73 .

2. المرحلة الثانية : ملامح الاقتصاد الموازي في الفترة 1980-1989 : (المرحلة اللامركزية)

عرفت هذه المرحلة بمرحلة التنمية اللامركزية أين شـــهدت انجاز مخططين تنمويين الخماســـي الأول 1984/1980 و الخماسي الثاني 1985/ 1989 .

برزت ملامح الاقتصاد الموازي في هذه المرحلة في النقاط التالية :

- من بين أهم ما تضمنه المخطط الخماسي الأول 1984/1980 إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية من أجل التخلص من البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاط المؤسسة بسبب كبر حجم المؤسسات مما يجعلها صعبة التسيير، حيث سنة 1983 تمت تجزئة نحو 100 مؤسسة إلى 500 مؤسسة جديدة صغيرة و متوسطة، كان الغرض من ذلك فصل مهام الإنتاج و التوزيع و اعتماد اللامركزية قصد النهوض بالاقتصاد المحلي [1] .

إلا انه و في النصف الثاني من الثمانينات 1989/1985 اتسم خلاله الظرف الاقتصادي الدولي بالتأزم نتيجة اختلال معدل الفائدة، و تذبذب أسعار الصرف و انخفاض أسعار البترول، الشيء الذي أدى بالحكومة الجزائرية إلى انتهاج سياسة التقشف مما انعكس سلبا على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي.

هذه الأوضاع أظهرت فشل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و ذلك راجع لانعدام التأهيل بالمؤسسات و العجز في التأطير في المؤسسات المحلية، كل هذا أدى إلى عدم تحسين المردودية المرجوة و لا الطاقات الإنتاجية، و منه لم ترقى إلى الأهداف المنتظرة حيث بلغ العجز المالي ما بين الفترة 1987/1984 لهذه المؤسسات 18.5 مليار دولار، إذ أن انخفاض أسعار البترول أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة و بالتالي عدم تمكنها من تمويل هذه المؤســـسات. هذه العوامل و بالأخص فشـــل المؤسسات المحلية في أداء مهامها و انخفاض مردودها، أدى إلى ارتفاع الأسعار في المواد الأساسية و الاختفاء التام لبعضها من السوق الوطنية، و كذا ارتفاع معدل التضخم كلها أسباب أدت إلى استفحال السوق السوداء بحيث تم توفير ذلك النقص في السلع عن طريق التهريب و الطرق غير الشرعية .

[1].علاوي لعلاوي "استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية"،جامعة الجزائر،1994،ص19.

- إن الأزمة البترولية سنة 1986 زادت من عبء المديونية الخارجية حيث بلغت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات 69 % سنة 1989 ، و هذا يعني أن ثلثي الصادرات (الإيرادات) تخصص لخدمة الدين والباقي لا يكفي لسد الحاجيات و المواد الضرورية المستوردة [1]، و منه فان الجزائر سنة 1987 عرفت صعوبات كثيرة في حصولها على قروض جديدة بالإضافة إلى انخفاض مداخيل الصادرات بصفة معتبرة، مما أدى إلى توفير السلع والخدمات بطرق غير شرعية وممارستها في السوق السوداء، كما أن ارتفاع المديونية زاد من قلة العملة الصعبة الشيء الذي أدى إلى استفحال العملة الصعبة في السوق السوداء نظرا لندرتها.

3. المرحلة الثالثة :تطور الاقتصاد الموازي في الفترة 1990-2000 : (مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق)

بعد الأزمة البترولية سنة 1986 التي أدت إلى اضطرابات مالية سياسية واقتصادية أدت إلى تطبيق الحكومة الجزائرية لثلاث برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي في 1989-1991-1994، وبرنامج التعديل الهيكلي 1998/1995 .

وسنبرز تطور الاقتصاد الموازي في هذه المرحلة في النقاط التالية :

- أفضى البرنامج الأول إلى تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار مما يعني فتح المجال لقوى العرض والطلب في سوق الصرف وسوق السلع والخدمات، ما أدى إلى ارتفاع هائل لأسعار مختلف السلع والخدمات مع بقاء الأجور ثابتة [2] .

هذه العوامل أدت إلى تدهور المستوى المعيشي وعدم كفاية الدخل الفردي لتلبية الحاجات اليومية، وهذا الأخير أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى التوجه إلى التشغيل غير الشرعي وممارسة الأعمال غير الشرعية في السوق الموازية من أجل الحصول على دخل .

- أما عن البرنامج الثاني فكان من ضمن طياته :

[1]BENISSAD Hocine « La reforme économique en Algérie », mai 1991, p 106

[2]. بن دعيدة "التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 .

- تحرير التجارة الخارجية تحريرا تاما [1]، وهذا أدى إلى تطور عمليات التهريب التي يقوم بها جماعات عابرة للحدود والتي هي عبارة عن شبكات متخصصة في الربح السريع، عن طريق تفادي قوانين الدولة إلى قوانين اللوبيات وأصحاب الطرابندو والتجارة غير الشرعية نظرا للموقع الجغرافي والاقتصادي للجزائر، وكان تهريب السلع يقتصر على استراد المخدرات، والمفرقعات والسجائر نظرا لتوسع قائمة الواردات بسبب إلغاء الدعم لأسعار المواد الاستهلاكية [2]هذا من جهة .
- ومن جهة أخرى تضمن هذا البرنامج أيضا حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة [3]، ما أدى إلى تسريح كبير للعمال إضافة إلى ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر خلال فترة ما قبل التسعينات .

هذه العوامل أدت إلى تزايد و تسارع في حجم القوة العاملة إضافة إلى انخفاض مستويات الدخل الفردي، كلها أسباب أدت إلى ارتفاع مستويات البطالة في الجزائر التي تعتبر أهم أسباب فقر السكان و بصفة تلازمية مصدرا حقيقيا للتشغيل الغير الشرعي، ما يدل على ارتفاع معدلات الجريمة و كذا انتشارمنظمات إجرامية ذات نفوذ و سلطة، مما دفع بالفئات المحرومة إلى العمل بمنظمات إجرامية سعيا وراءكسب مدخول يغطي احتياجاتهم اليومية .

أما برنامج التعديل الهيكلي 1998/1995 : قامت الحكومة الجزائرية في إطاره بمحاولة تخفيض النفقات العامة بإتباع سياسة تقشفية، و زيادة الإيرادات العامة عن طريق رفع أسعار سلع و خدمات القطاع العام، و زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي [4]، و هو احد أهم الأسباب التي تدفع إلى العمل في الخفاء بشتى الطرق من اجل التهرب الضريبي .

1Fergani Meriem « Le programme d'ajustement structurel en Algérie », Revue l'économie N° 34, juin 1996, P24

[2] كتوش عاشور ، قورين حاج قويدر "ظاهرة غسيل الاموال كمظهر من مظاهر الفساد االاقتصادي –حالة الجزائر" مداخلة في ملتقى دولي حوا أبغاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية،جامعة بومرداس ، 4و5 نوفمبر 2006 .

[3] شباكي سعدان " مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة باتنة ، العدد 2006،15،ص150 .

4 محمد بلقاسم حسن بهلولي " سياسة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999.

و يبقى العامل الأساسي الذي يدفع باستفحال ظاهرة الاقتصاد الخفي هو غياب ثقافة الدولة عند المسئولين سواء المشرفين أو المنفذين وغياب ثقافة تسييرية مدروسة، مما نجم عن ذلك :

- وجود اختلال توازن بين العرض والطلب .
- اختلال التوازن بين النفقات المالية والمادية .
- اختلال التوازن بين الصادرات والواردات .

- كما لا ننسى سببا سياسيا مهما في انتشار السوق السوداء واستفحال الأنشطة غير الرسمية وهو عدم الاستقرار و اللا أمن الذي شهدته الدولة الجزائرية في التسعينات، حيث عرفت هذه الفترة انتشار الإرهاب الهمجي مما أدى إلى اهتمام الدولة بالجانب السياسي من أجل توفيرالأمن لمواطنيها، وإهمالها للجانب الاقتصادي وتخلفها عن مراقبة العمليات الاقتصادية، هذا ما أدى بالمنظمات الإجرامية من إختنام الفرصة وتوسيع نشاطاتهم غير الرسمية .

4. المرحلة الرابعة :عوامل استفحال الاقتصاد الموازي في الفترة 2001 /إلى يومنا هذا:(برنامج الإنعاش والدعم الاقتصادي)

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الحكومة الجزائرية قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث من شأنه أن يخفف من الأزمة العميقة التي مر الاقتصاد الجزائري خلال ما يعرف بالعشرية السوداء ، ويخلف الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة .

ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في هذا البرنامج، قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، أي تخصيص موارد مالية ترمي إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتحسين عمل المؤسسة والتحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. صاحب هذا البرنامج ظهور عوامل أدت إلى استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي نبرزها في النقاط التالية :

- لجأت الحكومة الجزائرية إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية، حيث بلغت الإيرادات الضريبية سنة 2001، 0.2 مليار د.ج، وفي سنة 2002 بلغت 2.5 مليار دينار، وفي سنة 2003 بلغت 2.8 مليار د.ج ، و في سنة 2004 بلغت 7.5 مليار د.ج ، ومنه فان الارتفاع الملحوظ في الرسوم والضرائب الجمركية دفع إلى ممارسة أنشطة التهريب عبر الحدود كتهريب السلع في المناطق

الحرة هذا من جهة، و من جهة أخرى القيام بالتهرب الضريبي وكذا الغش الضريبي،كل هذا عبارة عن أوجه للاقتصاد غير الرسمي [1].

- أما النقطة المهمة والتي هي مصدر لكل الأنشطة غير الرسمية والتي وجدت عبر مختلف مراحل استفحال الاقتصاد الموازي إلا أنها انتشرت بكثرة في الآونة الأخيرة والتي تتمثل في الفساد الإداري، بحيث نجد المسؤولون والموظفون في مصالح مختلفة كالجمارك والشرطة، والإدارات...، يقبضون الرشاوي والتي تسمى عندنا في الجزائر بالقهوة بغرض التعجيل بإنهاء إجراءات إدارية وبغرض القيام بها [2]، مما يسمح بانتشار ممارسة الأنشطة غير الرسمية ، وهذا كله ناتج عن غياب المراقبة وعدم قيام الحكومة بأدوارها على أكمل وجه .
- كما أنه وفي مطلع الألفية الثالثة قامت الحكومة الجزائرية باهتمام بالغ الأهمية بالقطاع السياحي، حيث عملت على تطويره فخصصت له مبالغ طائلة ،ودعمت الاستثمار السياحي ورقت من الصورة السياحية للجزائر [3]،هذا ما أدى إلى جلب الكثيرين من السواح و الوافدين إلى الجزائر وهذا يعني جلب العملة الصعبة، إلا أنه وباعتبار الفساد المنتشر فان معظم أصحاب العملة الصعبة نجدهم يتوجهون إلى الأسواق السوداء لتبديل عملاتهم عوضا عن الأسواق الرسمية، وهذا ما يشجع المتعاملين في السوق السوداء للصرف بتكثيف نشاطهم وتوسيعه .

II . المبحث الثاني :الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يمكن ذكر أهم الظواهر السلبية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني، وتشكل عاملا فعالا في تنامي الاقتصادغير الرسمي فيمايلي :

1. الفســـــــاد :

تعتبر الرشوة و استغلال النفوذ من أهم المظاهر التي يعرفها الفساد الاقتصادي والإداري في الجزائر.

لقد مر الاقتصاد الجزائري كما ذكرنا سابقا بمرحلة انتقالية جد صعبة بدءا بالأزمات، وما صاحبها من التغييرات المتعاقبة في الحكومات، بالإضافة إلى تبني اقتصاد السوق مرورا بالإصلاحات الهيكلية و التخلي خاصة، وأدى إلى حدوث تشوهات كثيرة أهمها : تدني القدرة الشرائية، انتشار البطالة و الفقر، زيادة الدين الخارجي، الخ . مما ساعد على تنامي ظاهرتي الرشوة و الفساد .

---

[1] زرنوخ ياسمينة "اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر" ، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر،2006،ص 189 .
[2] بلعوج بولعيد "معوقات الاستثمار في الجزائر"،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المركز الجامعي سكيكدة، العدد 04نص84 .
[3] هدير عيد القادر "واقع السياحة في الجزائر و أفاق تطويرها "، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2006/2005،ص 170 .

و يمثل **الجدول رقم(04)**مؤشر الفساد في الجزائر حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية و هذا خلال الفترة 2010-2014 :

جدول رقم 04: مؤشر الفساد في الجزائر الفترة 2010-2014 :

السنة	مؤشر الفساد %
2010	4.2
2011	4.8
2012	5.0
2013	5.7
2014	6.0

المصدر: من إعداد الطالبين و بالإعتماد على منظمة الشفافية الدولية .

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن مؤشرات الفساد في الجزائر جد عالية، مما يدل على انتشار الفساد في هذا البلد. وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة، فان الفساد مرتبط بضعف المؤسسات العامة، بالإضافة إلى عدم وجود الشفافية في الإدارة المالية، و وجود نظام قضائي غير مستقل مما يدفع بالمحاكم إلى عدم متابعة المسؤول الفاسد .ومنه فلسلطة دورا كبيرا في زيادة أو إنقاص حجم الفساد، وعموما فان العلاقة بين الفساد والسلطة تكون كبيرة، خاصة في حالة ترك السلطات التقديرية الكثيرة من المسؤوليين العموميين دون عقاب، مما يولد ضعف منهجي يتفاقم بفعل القواعد واللوائح غير الواضحة والمتغيرة على الدوام .

2. تقليد العلامات التجارية

يقصد بتقليد العلامات التجارية استعمال بدون حق لأحد عناصر الملكية الصناعية المحمية من طرف القانون.

حجم تقليد العلامات التجارية في الجزائر

يعود تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية المحلي أو المستورد في الجزائر إلى الانفتاح نحو الخارج وتحرير التجارة الخارجية في سنة 1991 ، حيث أصبح تقليد العلامات التجارية يمس جزء كبير من مختلف

المنتجات كالعطور ومواد التجميل، قطع الغيار، السجائر، وحتى الأدوية.هذه المنتوجات إما تصنع في الجزائر أو تستورد من الخارج .

يمثل **الجدول رقم (05)** نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية :

المنتجات	النسبة المئوية 2010	النسبة المئوية 2014
مواد التجميل، الملابس و الأحذية	%66	%57
قطاع غيار	%23	%28
مواد غذائية	%2	%2.5
أدوات كهربائية وكهرومنزلية	%3.6	%9
فيديو، أجهزة سمعية	%2.7	%2
أجهزة الإعلام الآلي	%2.7	%1.5

Source : Direction générale de la suréte nationale, direction de la police judiciaire

من خلال هذا الجدول، نلاحظ أن تقليد العلامات التجارية يكثر خاصة في الأنشطة التي تصنع الألبسة،مواد التجميل، والأحذية (66 %) سنة 2010 ، و(57 %) سنة 2014 كما يلاحظ أيضا على منتوجات هذا القطاع أنها تعتمد بالدرجة الأولى على مواد رخيصة ذات نوعية رديئة .

وحسب مصادر أخرى كمديرية مكافحة الغش، فقد صنفت منتجات السجائر كأكبر السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية بالنسبة لسنة 2010 ، أما بالنسبة لسنة 2014 ، فان المنتجات الغذائية هي التي تحتل هذه النسبة، مثلما يوضحه الشكلين التاليين :

الشكل رقم(03): نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية سنة 2010

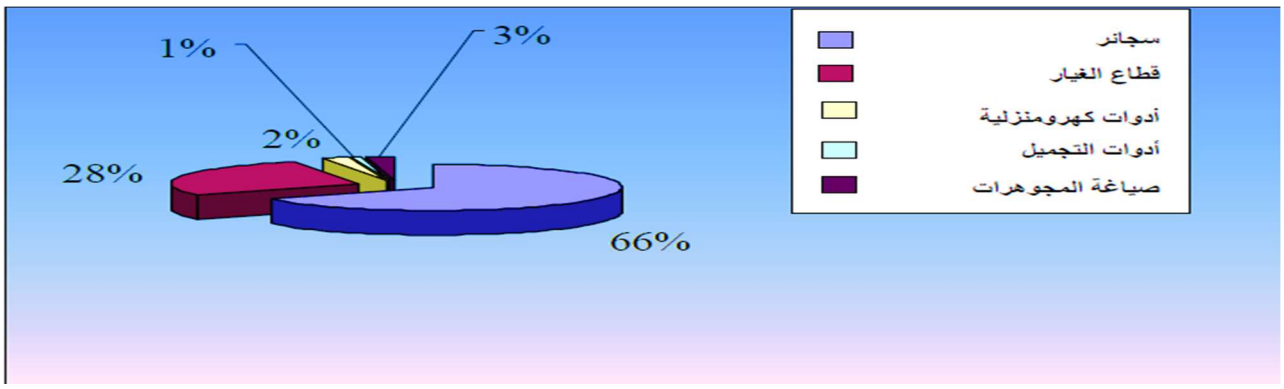

Source :Direction de la lutte contre la fraude :la contrefaçon en Algerie, 2010, P 4.

الشكل رقم(04): نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية سنة 2014

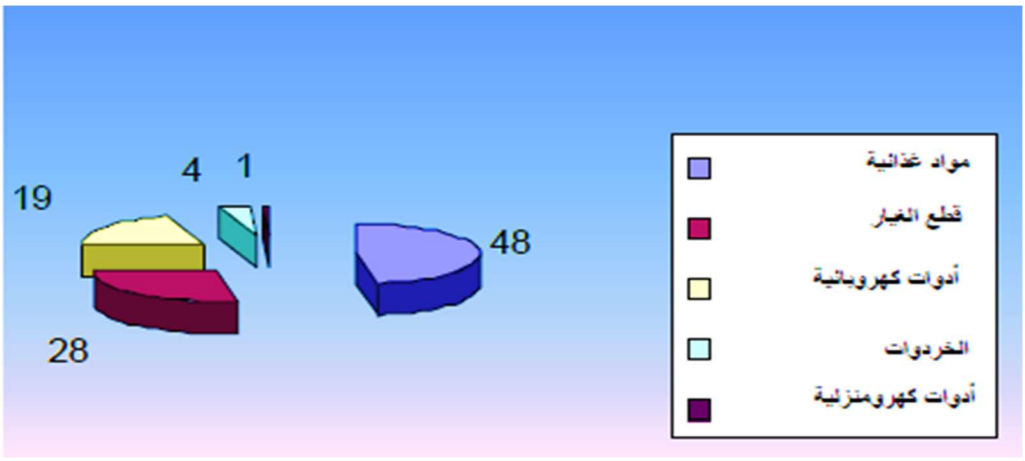

.Source : Direction de lutte contre la fraude.2014.p4

في التقرير السنوي الأمريكي الخاص بالتجارة الدولية لسنة 2010 ، فقد صنفت الجزائر في المرتبة الثالثة بعد كل من الصين وروسيا في القائمة الحمراء التي تضم 11 دولة التي تقل جهودهم وقدراتهم في محاربة التقليد.

العوامل المشجعة لتنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية في الجزائر:

- عدم الدراية بالقوانين المتعلقة بحماية الملكية الثقافية وحقوق المستهلك.
- نقص مشاركة المصالح المختصة في مكافحة الغش بتوعية المستهلك.
- نقص تأهيل الأعوان المختصين في قمع ومكافحة الغش.
- انتشار التقليد والتزييف وسط المنتجين المحليين الذين أصبحوا ينتجون منتجات مغشوشة.
- غياب التنسيق بين مختلف(المصالح الشرطة، الجمارك، الجهاز القضائي، الخ) فيما يخص مكافحة تقليد العلامات التجارية .

3. تبييـــــــض الأمـــــوال

عرف الاقتصاد الجزائري نموا كبيرا لظاهرة تبييض الأموال ، وهذا رجع لعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر مؤخرا من ناحية، بالإضافة إلى توجه الاقتصاد الوطني نحو الاقتصاد السوق وما تبعه من الانفتاح على الخارج تحت إطار العولمة .

مصادر الأموال القذرة في الجزائر :

a- تجارة المخدرات :

انتشرت ظاهرة تجارة المخدرات في الجزائر بشكل رهيب في السنوات الأخيرة كما تؤكده تقارير الدرك الوطني وحراس السواحل الجزائرية ،ففي أكتوبر 2010 تم حجز حوالي 15 قنطار من القنب الهندي و 10 أطنان من المخدرات بالإضافة إلى حجز 66.5 غ من الكوكايين و 88.73 غ من الهيروين و 280 غ من الأفيون سنة 2009 .

و تشير أرقام المديرية العامة للأمن الوطني على المستوى الوطني إلى حجز 1897 كلغ من القنب الهندي في السداسي الأول من سنة 2010 ، و 350 غرام من الهيروين، 495 غرام من الكوكايين، و 41 غرام من "الكراك"،إضافة إلى 22.799 قرص مهلوس، وتجدر الإشارة إلى أن أكبر كمية من المخدرات تدخل إلى الجزائر عن طريق المغرب .

b- الجريمة المنظمة والإرهاب :

تعرف الجريمة المنظمة بأنها ذلك الفعل المنظم والدقيق الذي يسير وفق طرق معينة تقوم بها عصابات محترفة غايتها تحقيق المنفعة الذاتية و يمكن ذكر أهم هذه الأشكال في الجزائر: التزوير، المتاجرة في المواد الكيميائية الخطيرة المحظورة، تجارة الأسلحة وتزييف العملة،...الخ .

بالإضافة إلى ظاهرة الإرهاب التي عرفتها الجزائر وبالأخص في العشرينية السوداء، والتي سببت آلاما كبيرة للشعب الجزائري وخسائر جد معتبرة للاقتصاد الوطني .

c- الهجرة غير الشرعية :

يوجد نوعين من الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

1- هجرة الأفارقة نحو الجزائر والقادمين من النيجر والمالي ودول الساحل الإفريقي .

2- هجرة الجزائريين إلى أوروبا عبر السواحل، أو ما يعرف ب (الحراقة) .

4. التهـــــرب الضريبـــــي :

عرف الغش الجبائي في الجزائر تناميا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع لعد أسباب نذكر أهمها[1]:

- الصعوبات التي يواجهها التجار الجدد من أجل الحصول على السجل التجاري .

- عدم تكيف كل من إدارة الضرائب، الجمارك وغرفة التجارة مع أنظمة التسيير الحديثة .

- التعاملات التجارية في الجزائر، والتي يغلب عليها طابع البيع والشراء دون استخدام الفواتير.

- تنامي ظاهرة الفساد الإداري على مستوى مصالح الضرائب والجمارك.

- انفتاح الجزائر نحو العالم، وتحرير التجارة الخارجية مما يدفع بالمستوردين للجوء إلى استخدام الطرق غير المشروعة من اجل استيراد اكبر كمية من السلع، وبالتالي الحصول على الربح السريع .

- بالإضافة إلى نوع آخر من الغش و المتمثل في التهرب من دفع اقتطاعات الضمان الاجتماعي، هذه الظاهرة التي وجدت على مختلف المؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة، تجارية أو خدماتية .

- كما يمكن ذكر أهم سبب الذي ساعد على تنامي هذه الظاهرة وتوسعها في الجزائر هو الوضعية الأمنية التي مربها هذا البلد خاصة في سنوات التسعينات، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي و الإرهاب الذي كان له دورا كبيرا في تطوير وتوسيع الأعمال غير المشروعة بما فيها التهريب (كتهريب الأسلحة، الخ) .

- ضعف ونقص الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع ونظرتهم السلبية لمصلحة الضرائب مما يؤدي إلى فقدان الثقة (ثقة الأفراد في المؤسسات العمومية) .

1 بودلال علي، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007.

I. المبحث الثالث : تأثيرات الاقتصاد الموازي على الاقتصاد الرسمي في الأسواق الثلاثة في الجزائر (سوق السلع و الخدمات، سوق الصرف)

إن اتجاه العديد من الأفراد إلى الأسواق الموازية سواء بغرض القيام بنشاط غير رسمي فيها أو من أجل اقتناء حاجاتهم منها، و بالتالي هم بذلك ساهموا في تطوير هذه الأسواق و كذا بقائها و الزيادة من أهميتها نظرا لإقبال العديد من الأشخاص إليها . و الجزائر كغيرها من البلدان النامية منها و المتقدمة شهدت تبلور ظاهرة الاقتصاد الموازي و تطورت هذه الأخيرة بغض النظر عن اختلاف الأسباب التي تؤدي إليها من بلد إلى آخر.

1. السوق الموازي للسلع و الخدمات (سوق التبادلات و التعامل) :

يعد سوق السلع و الخدمات الموازي المكان المفضل لجميع طبقات أثرياء كانوا أو محدودي الدخل، وهذا بفضل الوفرة الكبيرة في السلع و الخدمات التي تتميز بعامل الندرة في الأسواق الرسمية من جهة، و انخفاض الأسعار من جهة أخرى.

و لا تشمل السوق الموازية على بائعي الرصيف فقط، بل حتى المؤسسات الإنتاجية التي لا تقوم بواجباتها الجبائية، وشبه الجبائية من خلال تهربها من القيام بالتصريحات اللازمة التي يقرها القانون و هذا مرتبط أساسا بالتكلفة المرتفعة الناجمة عن هذا التسجيل، فعدم التسجيل القانوني يؤدي إلى فرض غرامات و عقوبات و لكنها جد منخفضة مقارنة بالأرباح الريعية المحققة، و هو عامل مشجع للولوج في مثل هذ لأعمال .

السوق الموازي للسلع و الخدمات في الجزائر :

من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تشكيل سوق موازي للسلع و الخدمات في الجزائر :

- إن الميراث المفلس الذي ورثه الاقتصاد الجزائري عن سنوات التخطيط و احتكار الدولة لعملية إنتاج السلع و الخدمات، جعل هذه الأخيرة تعاني من نقص واضح في عرض بعض المواد الأساسية و الكمالية، أدى إلى توجه الأفراد لإشباع حاجياتهم نحو السوق غير الرسمي الذي أصبح يوفر بعض هذه السلع عن طريق التهريب و الإنتاج غير المصرح به .
- كما أن سياسات التقشف التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في سنوات التسعينيات، و كذا الحد من الواردات خاصة فيما يتعلق ببعض المواد الكمالية شجع أيضا ظاهرة التهريب .
- العراقيل البيروقراطية و الإدارية التي تواجه الأنشطة الإنتاجية، خاصة فيما يتعلق بمشاريع دعم و تشغيل الشباب و إنشاء المؤسسات الفردية و الصغيرة، أدى إلى نشاطها خارج الدائرة الرسمية .

2. السوق النقدي الموازي

إن السوق الموازية هي تلك السوق التي تعمل خارج أي عمل إداري أو خارج نطاق أي سلطة تنظيمية، كما أن المتعاملين في هذا السوق يتهربون من دفع الضرائب المفروضة على تعاملاتهم في هذا السوق.

و يتمثل الاقتصاد غير الرسمي في السوق النقدي في :

- النقود الائتمانية تستعمل كوسيلة دفع و تسوية للعمليات المختلفة في هذا السوق و خارج نطاق النظام البنكي، إذن فهي تلك النقود التي يكتنزها أصحابها للتعامل بها في السوق الموازية أو المضاربة بها.

و منه فإن تسرب النقود الائتمانية خارج التعامل البنكي نتيجة الاكتناز يمهد الطريق لتكوين الأرصدة و تجميعها، لإستعمالها في تسوية معاملات خفية عن نطاق الرقابة الضريبية سواء كانت هذه المعاملات شرعية أو غير شرعية .

- سوق الصرف الموازية : هي تلك السوق التي يتم فيها تفاوض العملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطات النقدية [1]، نظرا لما تفرضه هذه الأخيرة من قيود بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه، و في ظل هذه الظروف تتوافر فرص سانحة لازدهار أسواق الصرف غير الرسمية و التي تعمل بصورة موازية لأسواق الصرف الرسمية .

لقد أصبحت السوق الموازية للعملات الصعبة واقعا معيشيا للكثير من دول العالم، حيث تمثل سوق الصرف الموازي الإطار غير الرسمي الذي يفلت من الرقابة الحكومية في مجال شراء و بيع العملات الأجنبية، و لا يقتصر المتعاملين داخل هذه الأسواق على الأفراد فقط، بل حتى المؤسسات و البنوك تشكل أطرافا فاعلة فيه .

و يرجع توجه هؤلاء إلى هذه السوق إلى :

- ندرة وقلة العملة الصعبة حيث يصبح البنك المركزي عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة الأمر الذي يدفع الراغبين في الحصول عليها إلى شرائها بأعلى سعر ممكن، الأمر الذي يشجع مالكيها على بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي .
- و منه نقول أن ظهور أسواق الصرف الموازية لها تأثير على سعر الصرف الرسمي في حد ذاته من جهة، و على نشاط البنوك في مجال عمليات الصرف الأجنبي من جهة أخرى، حيث أنه في ظل تضاعف هذه الأسواق فإن النشاط المصرفي سينحصر و يقل دوره في الاقتصاد .

[1] بقيق ليلى اسمهان " العمليات البنكية غير المشروعة و اثرها على الاقتصاد،ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي بسعيدة،21/20 افريل 2007 .

سوق الصرف الموازية في الجزائر :

تطور سوق الصرف الموازي تطورا ملحوظا في الجزائر تبعا لتطور حجم النقود المتداولة خارج النظام البنكي خصوصا خلال فترة السبعينات، و مما ساعد على تطوره جملة الإجراءات التي كانت الدولة قد اتخذتها فيما يتعلق بتسهيل و تسوية الواردات التي كانت خاضعة لما يسمى بالترخيص الإجمالي، و كذا السماح للمواطنين المقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة قابلة للتحويل على مستوى البنوك التجارية ، فهذه العوامل أدت إلى ظهور السوق الموازي للصرف ، ويرجع أسباب ظهور هذه السوق في الجزائر إلى :

- ضعف ومحدودية حق الصرف المتكفل به قانونيا رغم أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السياح كان مضمونا، إلا أن قيمته كانت منخفضة .
- تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه ونظرة الانبهار إلى المجتمعات الأوروبية .
- فقدان الكثير من السلع الكمالية والضرورية أحيانا في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية التقشفية المنتهجة .
- مراقبة الصرف التي يستعملها البنك المركزي كأداة لحماية الاحتياطات الدولية في حالة اختلال ميزان المدفوعات تحد من ممارسة نشاط الصرف، وتساعده في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

الجدول رقم (06): الجدول الموالي يمثل سعر الصرف غير الرسمي مقارنة بسعر صرف رسمي .

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف الرسمي	86	96	93.6	99.7	107	101	93	106	103	103	108
سعر الصرف الخفي	120	94.5	100	105	120	125	127	142	150	141	146

المصدر قارة ملاك أطروحة دكتو ا ر في الاقتصاد الخفي" إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" جامعة قسنطينة 2009-2010 ص 143 .

نلاحظ من خلال الجدول أن سعر الصرف عرف استقرار ابتداء من سنة 2005 ، إذ بلغت قيمة العملة الصعبة في السوق الخفي 94.5 دج مقابل 96 دج في السوق الصر ف الحقيقي، ويمكن إرجاع ذلك إلى القانون الذي اصدر من قبل السلطات الجزائرية، والذي مفاده منع إستيراد السيارات من الخارج الذي يتجاوز عمرها 3 سنوات بالإضافة إلى القرار الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2004 والمتضمن رفع رأس مال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دينار جزائري مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الخفي، أما في السنوات من 2007 إلى 2014 نلاحظ إن سعر الصرف الخفي ارتفع من جديد نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي، أهمها ارتفاع قيمة الاورو بالدولار، كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى زيادة في الأجور لفئات كثيرة من عمال القطاع العام وكذا مؤ خرات الزيادة في الأجور بأثر رجعي ما يفتح لهم المجال للإنفاق أكثر .

II. المبحث الرابع : نظرة و موقف الدولة الجزائرية من الاقتصاد غير الرسمي

إن القطاع غير الرسمي أصعب في التحديد من أي قطاع آخر، إنه الوجه المظلم لتلك الشريحة التي تفشل الحكومة في إحكام قبضتها عليها، إنه قطاع متبلور بمعنى أنه لا يسهل التعرف على تركيبه أو تنظيمه، وهو يحتل مكانة واضحة في بنية الاقتصاد الوطني .

يشير الحديث عن القطاع غير الرسمي في الجزائر، تساؤلات عديدة حول موقف الدولة من هذا الاقتصاد و لماذا لا تفرض الدولة قوانين رسمية و غرامات على المتعاملين في هذا القطاع غير الرسمي؟ و هل للدولة مصلحة في وجود هذا القطاع الطفيلي ؟

من هذه الأسئلة يمكننا أن نبين نظرة و موقف الدولة من الاقتصاد غير الرسمي بحسب مذهبين :

- مذهب له يد في تشجيع القطاع غير الرسمي و هو المذهب الحر الليبرالي .
- مذهب يحارب القطاع غير الرسمي و هو المذهب التدخلي .

أولا : المذهب الحر الليبرالي

ينطلق هذا المذهب من كون الاقتصاد غير الرسمي ما هو إلاّ تعبير عن الثقل المتزايد لتدخل الدولة، وليس فقط في الميدان الجبائي إنما في ميادين عدة أهمها البيروقراطية وثقل القوانين، كما أن النشاطات غير الرسمية لها ما يفسرها في عدم قدرة الدولة على تلبية حاجات المجتمع وبالخصوص الطبقات المحرومة، وهذا ما يدفع للعمل خارج القانون. وتعتبر هذه النظرية أن القطاع غير الرسمي يلعب دور منظم اجتماعي بالإضافة إلى مساهمته في خلق الثروة وفرص العمل، وكذا التخلص من الإجراءات الإدارية المعقدة [1].

ولهذا غضت الحكومة النظر عن الاقتصاد الموازي للأسباب التالية :

- غضت الحكومة ومؤسساستها البيروقراطية الطرف عن النشاطات الموازية لأنها رأت فيها أداة لامتصاص غضب جيوش من العـــــاطليـــــــــن .
- غاضت السلطة عن السوق الموازية للعملة بسبب غياب البدائل القانونية (مكاتب رسمية للصرف).
- كما تسامح مسؤولوا الحكومة مع الاقتصاد غير الرسمي بسبب الفساد الحكومي الذي له مصلحة و فائدة في علاقاته مع رجال الأعمال الممارسين للنشاط غير الرسمي .

ومما يبدو فان السوق الموازية أصبحت ضرورة للنشاط الاقتصادي و مكملة لما عجزت عن توفيره السوق الرسمية في مجالي العمل، السلع و الخدمات، و لهذا فان الدولة تنظر إلى هذا القطاع على انه يعمل بعيدا عن رقابتها، و إن منشآته لا تلزم بالإجراءات و المتطلبات الرسمية التي يحددها القانون لممارسة أي من هذه الأنشطة، كما أن أصحاب هذه المنشآت لا يلزمون بالتأمين على أعمالهم أو بدفع الضرائب المفروضة عليهم، أو حتى الحصول على ترخيص من الجهات المعنية لممارسة النشاط .

ثانـــيا : المذهب التدخلي

هذا المذهب على عكس المذهب الأول، و يقصد به تدخل الدولة لمحاربة النشاطات غير الرسمية، حيث تعتبر هذه النشاطات مصدر خسارة إيرادات كبيرة جدا من خلال التهرب الجبائي، و الغش الضريبي، كذلك عن طريق تهريب السلع عبر الحدود مما ينجم عليه نقص في احتياط الصرف .

ينطلق هذا المذهب من كون ضعف قدرة الدولة هو السبب المسؤول في تطوير القطاع غير الرسمي و يرجع هذا الضعف إلى :

- عجز الدولة سياسيا (عدم قدرتها على فرض الضرائب).
- ضعف الرقابة الممارسة من طرف الدولة و التي تؤدي إلى ظهور النشاطات غير الرسمية، و يمكن تبرير هذا الضعف في المراقبة إلى عدم الاستقرار في الدولة إما بسبب حروب أهلية أو حركات إرهابية، كما حدث في سنوات التسعينات في الجزائر .
- عدم قدرة الدولة على توفير مناصب شغل لكل البطالين .
- الفساد الحكومي الذي له مصلحة و فائدة في علاقاته مع رجال الأعمال الممارسين للنشاط غير الرسمي

[1]Philipe Adair « Production et financement du secteur informel urbain en Algérie », Revue Economie et Management, Université de Tlemcen N° 1, 2002, P 02.

- عدم كفاءة الدولة في مراقبة القطاع الضريبي إلى جانب أن أجور المراقبين أقل من المحصول الضريبي، مما يدعو إلى الفساد الإداري والطمع في المحصول الضريبي، وبالتالي وصوله إلى حساباتهم الخاصة عوضا عن خزينة الدولة .

III. المبحث الخامس : الآثار المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

لا توجد معطيات إحصائية دقيقة لتقدير حصة الاقتصاد غير الرسمي داخل الاقتصاد الوطني، وبالتالي قياس درجة التأثر المباشر وغير المباشر للأنشطة الاقتصادية المهيكلة، وعموما فان الاقتصاد الخفي عدة أثار ايجابية وسلبية نلخصها فيما يلي :

أولا: الآثار السلبية

1- إضعاف هيبة الدولة : بالرغم من الإصلاحات والتعديلات التي تطرأ على النظام الجبائي الجزائري لجعله يتماشى مع متطلبات المرحلة الانتقالية إلا انه لم يتمكن من السيطرة على الاقتصاد الخفي الذي زاد يوما بعد يوم ويتسبب في ضياع إيرادات كبيرة لخزينة الدولة، فقد أظهرت الدراسة لمنتدى رؤساء المؤسسات أن الخزينة العمومية تخسر ما يعادل % 7 من العوائد الضريبية على الدخل وهو ما يعادل 585 دولار، ويخسر الضمان الاجتماعي ما يعادل 20 % يعني 1.7 مليار دولار، وتقدر الخسائر الجبائية خصوصا ضريبة القيمة المضافة ب 30 مليون دولار [1].

2- الكتل النقدية : عندما تهرب العملات الأجنبية أو الذهب وتدخل بطرق غير شرعية إلى الأسواق الخفية، يؤدي ذلك إلى تدهور قيمة العملة الوطنية خاصة إذا كانت غير قابلة للتحول كما هو الحال للعملة الجزائرية ، فالبنك المركزي والبنوك التجارية تصبح غير قادرة على التحكم في الكتلة النقدية وارتفاع قيمة هذه الأخيرة يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، وبالتالي انخفاض الأسعار وما ينجم عن ذلك من أثار أخرى كالتضخم والذي يتضرر في الأخير هو المواطن البسيط ذو الدخل المحدود .

1 مجذوب بحوص، علاقة الاقتصاد الخفي بالاقتصاد الرسمي و أثره على التنمية المستدامة، الملتقى الوطني غير الرسمي، مساهمته و نتائجه على . 3 نوفمبر، 2010 - الاقتصاد الرسمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر

3- الشغل : رغم محاولات الجزائر لحل مشكلة البطالة إلا أنها لم توفق في ذلك حيث إن طلبات العمل يتزايد ب 2500 طلب سنوي، وأمام هذه الوضعية وجد الشباب أنفسهم منسقون نحو إحدى الحلول التالية:

- يبقى تحت كلفة العائلة باعتبار أن العائلة الجزائرية تتجاوز مشكلة الفرد عالة عليها وتبقى متكفلة به ومازاد من وضعية الشباب تأزما هو رفضهم للأعمال التي لا تدخل ضمن العمل الحكومي ذو الأجر الشهري.
- نسبة أفراد القطاع الخفي ترتفع خاصة في العطل المدرسية والمناسبات من اجل زيادة مداخليه، ويتضمن هذا القطاع مختلف الفئات الاجتماعية من الأطفال الشباب، المسنين، الرجال، نساء.

4- دقة البيانات : ولا شك في أن عدم تسجيل هذه المنشآت تؤدي أيضا إلى أثار مرتبطة بعدم دقة البيانات خاصة بحسابات الدخل القومي وضعف الإلمام بحركة النظام الاقتصادي في دورات متعددة وكذلك صعوبة تحليل النشاط الاقتصادي في المجتمع، وصعوبة قياس و تتبع حركة التدفقات والصفقات والمعاملات التي تتم بين الوحدات الاقتصادية وعدم دقه تقييم أداء الاقتصاد القومي، وعدم دقة البيانات والمعلومات المتاحة عن معظم المتغيرات الاقتصادية.

ثانيا : الآثار الايجابية

يمكن القول بأن الاقتصاد غير الرسمي له مزايا خاصة من الناحية الاجتماعية، فهو يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل، و يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات، كما أنه يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية، وانتشار الفقر والبطالة :

- ✓ الفقر : نقصد بالفقر تدهور أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، والتي تتسم في معظم الأحيان بالحرمان على مستويات مختلفة، فالفقراء هم الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على سلة السلع الأساسية المكونة من :الغذاء، الملابس والسكن، بالإضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم .

الوضع المزري للحالة الاجتماعية العامة، يدل على أن الجوع وسوء التغذية سوف يؤثران بالسلب على الأداء المدرسي لدى الأطفال : كالرسوب المتكرر والتسرب المبكر من المدارس، والعمل في السن المبكر بغرض توفير الحد الأدنى للمعيشة، والذي يكون في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي .

✓ البطـــــــــالة :

تعبر معدلات البطالة المرتفعة في الجزائر خاصة في سنوات التسعينيات عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل، وقد ساهم برنامج التصحيح الهيكلي في اتساع حدة هذا المشكل (غلق المؤسسات العمومية و تسريح العمال) .

نجد أن البطالة لها دور كبير في توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي، فالبطال هو الذي ليس لديه دخلا، مما يدفعه إلى البحث عن أي عمل، والذي يكون في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي .

يمثل **الشكل رقم (05)**: نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة: 1996-2008

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسبة البطالة كانت مرتفعة في سنوات التسعينيات، إذ تراوحت بين 29.52% سنة 1997، و 29.5% سنة 1999، أما في سنة 2000 فقد بلغت حوالي 29.77%، ثم بدأت تنخفض تدريجيا لتبليغ النسب التالية 17.7% سنة 2004، و 15.30% سنة 2005، 12.30% سنة 2006، 13.8% سنة 2007، و 11.3% سنة 2008 .

وما يلفت الانتباه هو أن فئة الشباب تحتل جزء كبير من هذه النسب (سواء كانوا مثقفين أو غير مثقفين) .

إذا ربطنا هذه النسب مع نسب الاقتصاد غير الرسمي، نجد أن البطالة لها دور كبير في توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي، فالبطال هو الذي ليس لديه دخلا، مما يدفعه إلى البحث عن أي عمل، والذي يكون في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي .

خلاصـــة الفصـــل

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق قد فرض على الاقتصاد الجزائري تداعيات منها: رفع الدعم وتحرير الأسعار وكذلك فتح الأبواب أمام المستثمرين الخواص، الخ ،كل هذه الأمور إذا أرادت الحكومة الجزائرية أن تكون في مصلحة الاقتصاد الوطني، فما عليها إلاّ توفير الظر وف المواتية لممارسة النشاطات الاقتصادية في ظل تنافسية شفافة، وهذا يقتضي بالضرورة القضاء أو التخفيف على الأقل من آفة الاقتصاد غير الرسمي.

كما أن الجزائر و بحكم المشاكل التي تتخبط فيها ، فينبغي عليها الإسراع في عملية الإصلاحات الاقتصادية التي تمكن من إحداث التوازن الاجتماعي و الاقتصادي مع مراعاة دور الدولة في عملية التنظيم و المراقبة.

1. مقدمة :

إن نمو معدلي الاقتصاد الرسمي و الغير رسمي لهما تأثير على معدلات النمو الاقتصادي، ففي حالة وجود اقتصاد الغير رسمي فإن معدلات النمو المسجلة سوف تختلف عن معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي ، ومن هنا تظهر أهمية بحث طبيعة العلاقة بين نمو الاقتصاد الغير رسمي والنمو الاقتصادي .

و قد اعتمدنا في صياغة النموذج القياسي لهذه الدراسة، على ما ورد في الدراسات السابقة، و التي أشارت إلى وجود علاقة سلبية بين الاقتصاد الغير الرسمي و النمو الاقتصادي، وذلك لأن وجود الاقتصاد الغير رسمي يُساهم في تشويه مؤشرات النمو الاقتصادي الفعلي، لاسيما إذا كان للاقتصاد الغير رسمي نصيب كبير في النشاط الاقتصادي.

وسيتطرق هذا الفصل للنموذج القياسي، ووصف لأهم متغيرات النموذج وهي النمو الاقتصادي، والاقتصاد الغير رسمي ، وحجم البطالة ، و التضخم ، الانفاق العام و سعر النفط بالإضافة إلى بيانات هذه المتغيرات، وتحليل تقدير نتائج النموذج القياسي، ومحاولة الوصول للنتيجة النهائية من حيث قبول أو رفض الفرضية.

2. متغيرات الدارسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة ، سنحاول من خلال الدراسة الاعتماد على مجموعة من المتغيرات و الأبعاد القادرة على تفسير الاقتصاد الغير رسمي و تأثيره على نمو الاقتصادي خلال الفترة من 1991 إلى غاية 2015 و تتمثل هذه المتغيرات في:

1. **المتغير التابع :** النمو
2. **المتغيرات المستقلة :**

الاقتصاد الغير رسمي

البطالة

التضخم

الانفاق العام

سعر النفط

3. نموذج الدراسة القياسية

من أجل تحديد علاقة و قياس الاقتصاد الغير رسمي وتأثيره على النمو بالاعتماد على أبعاد أساسية تلعب دو ا ر هاما و أساسيا ، تم الاعتماد على بيانات سنوية للمتغيرات المستقلة، و ذلك بالاعتماد على أسلوب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المبطئةARDL .

و يتميز هذا النموذج بالخصائص التالية :

- ✓ يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.
- ✓ تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك.
- ✓ يعطي أفضل نتائج للمعلمات في الأمد الطويل و أن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.
- ✓ يمكننا هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الطويل حيث نستطيع تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المدى الطويل و المدى القصير في نفس المعادلة بالاضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- ✓ تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير و الطويل.
- ✓ تعد معلماته المقدرة في المدى القصير و الطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل جرانجر و جوهانسون[1].

بالاعتماد على الأبعاد و المتغيرات التالية :

1. **المتغير التابع :** هو معدل النمو(مقاسا بالناتج المحلي الاجمالي) ويرمز له بـــ (GPIB) ويقاس بالنسبة المئوية، وقد تم الحصول على البيانات المستخدمة من الديوان الوطني للإحصاء .
2. **المتغيرات المستقلة :**
3. **معدل الاقتصاد غير رسمي :** يرمز له بـــ (EIN) ويقاس بالنسبة المئوية. وقد تم الاعتماد على بيانات البنك العالمي الخاصة بمعدلات الاقتصاد الغير الرسمي المعتمدة على دراسة شنايدر.

[1]زيرمي نعيمة، "أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكاوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، 2015 -2016 ،ص312

4. **معدل البطالة :** ويرمز له بـــــ (TCH) و يقاس بالنسبة المئوية و تم الاعتماد على البيانات الديوان الوطني للإحصاء الخاصة بمعدل البطالة .
5. **الانفاق العام :** و يرمز له (DP) ، و تم الحصول على البيانات المستخدمة في الدراسة من البنك العالمي .
6. **معدل التضخم :**و يرمز له ب(INF) و يقاس بالنسبة المئوية، و تم الحصول على البيانات السنوية الخاصة لفترة الدراسة من الديوان الوطني للإحصاء.
7. **سعر النفط**: و يرمز له ب (OIL) ويقاس بالدولار، و تم الحصول على البيانات السنوية الخاصة لفترة الدراسة من الديوان الوطني للإحصاء.

و منه يمكن صياغة النموذج التالي :

$$GPIB = F (EIN,TCH, DP, INF،OIL)\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

و يتم تقدير النموذج القياسي الخاص بقياس تأثيرالاقتصاد الغير رسمي على النمو بالاعتماد على خمسة أبعاد وفق النموذج الخطي المتعدد :

$$GPIB = B_0 + B_1\, EINt + B_2\, TCHt + B_3\, INF_t + B_4 DP_t + B_5 OIL\ \varepsilon t \ldots.(2)$$

4. خطوات الدراسة القياسية

تتلخص مراح الدراسة للوصول إلى قياس النمو بالاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي كبعد أساسي و أبعاد أخرى أساسية اتبعنا الخطوات التالية :

- **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :**

أول خطوة في الدراسة القياسية هي اختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، ولذلك قمنا باستخدام اختباراديكي فولر و(ADF) واختبار فليب بيروت (PP) لذلك يجب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة حتى وجودتها، تكون مستقرة، و يكون بينها تكامل مشترك.

و سيتم اجراء الاختبارين على كل المتغيرات المستخدمة في الدراسة كل على حدى، و يتم قبول النتائج وفق فرضيتين :

H_0: فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة.

H_1: الفرضية البديلة و التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة.

و يتم اختيار استقرارية السلاسل الزمنية لتجنب النتائج المزيفة لعدم استقراريتها ، حيث أكد كل و من GRANGER و ENGLE أن علاقة التكامل لا تكون إلا إذا كان المتغريين من نفس درجة التكامل، فإن لم تكن من نفس درجة التكامل فإنه لا يوجد تكامل متزامن.

ويعتمد اختبار ADF في الدراسة استقرارية السلسلة Xt على تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى :

$\Delta xt=Pxt-1- \Sigma j=2\ \phi j\Delta xt-j+1+ \varepsilon t$

$\Delta xt=Pxt-1- \Sigma j=2\ \phi jxt-j+1+c+ \varepsilon t$

$\Delta xt=Pxt-1- \Sigma j=2\ \phi j\Delta xt-j+1+c++bt+ \varepsilon t$

النموذج الأول لا تحتوي على حد ثابت.

أما النموذج الثاني يحتوي على حد ثابت و لا على متغير اتجاه زمني.

النموذج الثالث تحتوي على حد ثابت و على متغير اتجاه زمني.

و لتحديد طول الفجوات الزمنية P المناسبة يتم عادة استخدام أقل قمة لمعياري AIC SIC .

بالنسبة لا ختبار PP يعتمد تقديره على نفس نماذج ديكي فولر، و لكن يختلف عنه في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس .

و من المعروف أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار لذاتي، بينما اختبار PP قائم على افتراض أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية Autoregressive Integrated MovingAverage (ABIMA)

اختبار جذر الوحد :

تكشف لنا الاختبارات عن إستقرارية السلاسل الزمنية و تحديد رتبة تكاملها يوضح لنا الملحق رقم 01 نتائج إختيارات ADF و PP أن جميع السلاسل مستقرة بعد الفرق الأول I (1) ، لذلك سنعتمد على The Bounds Testing (ARDL) Approach.

- **اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL :**

يتم إجراء اختبار التكامل المشترك للعلاقة بين المتغيرات الواردة في المعادلة رقم (3) طبقاً لمنهج ARDL من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model (UECM) كالتالي :

$$\Delta \ln GPIB\ p_t = \beta_0 \sum_{i=1}^{p} \beta_1\ \Delta \ln GPIB\ P_{t-1} + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{2t}\, \Delta \ln Ein_{t-1} +$$
$$\sum_{i=1}^{q2} \beta_{3t}\, \Delta \ln TCH_{t-1} + \sum_{i=1}^{q4} \beta_{4t}\, \Delta \ln INF_{t-1} + \sum_{i=1}^{q5} \beta_{5t}\, \Delta \ln DP_{t-1} +$$
$$\sum_{i=1}^{q6} \beta_{6t}\ \Delta \ln OIL_{t-1} + \alpha_1 \ln PIB_{t-1} + \alpha_2 \ln EIN_{t-1} + \alpha_3 \ln TCH_{t-1} +$$
$$\alpha_4 \ln INF_{t-1} + \alpha_4 \ln DP_5 + \alpha_6 \ln OIL_6\ + \Omega T_t\ + \varepsilon_t \ldots..(3)$$

في المعادلة السابقة، يلاحظ أن فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات تتمثل في الآتي :

$$H_1: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تتمثل في الآتي

$$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 = 0$$

من خلال الجدول رقم 5 نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ardl ، ويتضح من هذا الجدول إن قيمة إحصاء F- المحسوبة تساوي 9.096 أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوي معنوية1%(4.15) ومن ثم فإن فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتم رفضها.

الجدول رقم (2): القيم الحرجة لإحصاء F عند K=5.

LOWER BOUND VALUE	**UPPER BOUND VALUE B**	**CRITICAL VALUE**
2.08	3	**significance 10 %level**
2.39	3.38	**significance 5 % level**
3.06	4.15	**significance 1 % level**
TEST STATISTIC	**VALUE**	K
F-STATISTIC	9.096	5

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على (EVIEWS10)

تشير K الى عدد المتغيرات المستقلة في المعادلة ويعنى ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة

- **تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL :**

نظرا لأن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الواردة في المعادلة رقم(3) فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل لهذه المعادلة، ويتم تقدير نموذج الأجل الطويل بواسطة نموذج لهذه المعادلة (4)على النحو ARDEL(P1.q1.q2.q3.q4) التالي:

$$GPIB = -0.493 * EIN - 0.233 * INF + 0.256 * DP + 0.328 * TCH + 0.015 * OIL + 5{,}4515 \ldots . \mathbf{4}$$

prob	0.124	0.0056	0.06	0.15	0.38

$\overline{R^2} = 0.94$ DW=2.58

يُلاحظ من نتائج الملحق (3) ان أن قيمة DW تساوي2.58 مما يدل على أنه يمكن الاعتماد على النموذج القياسي في تقدير العلاقة .

كما يلاحظ أن قيمة R_2 مرتفعة وتساوي0.94 قريبة من1 ؛ مما يعني أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة مرتفعة في تفسير المتغير التابع النمو (مقاسا بالناتج المحلي الاجمالي) وبذلك فهي تفسر94% من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

كما يتضح أن النموذج معنوي ككل، حيث أن(F-statistic) و(prob) اقل من 0.5 ويلاحظ أن الاقتصاد الغير رسمي (EIN) له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي ، كما أن العلاقة بينهما طردية ، أي، أنه إذا تغير الاقتصاد الغير رسمي بوحدة واحدة، تغيَّر النمو الاقتصادي بمقدار(0.5)

- **تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ardel-ecm) :**

اتضح مما سبق أن هناك تكامل مشترك بين كل من Ein وTch وInf وOil وdp ومن ثم فسوف يكون هناك صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ardel(p.q1.q2 q3.q4) للمعادلة رقم (5) ويمكن بيان هذه الصيغة لهذه المعادلة علي النحو التالي:

$$\Delta GPIB = 14.06 + 1.24 * \Delta GPIB(-1) + 0.44 * \Delta GPIB(-2) - 0.09 * \Delta INF + 0.29 * \Delta INF - 1.48 * \Delta EIN$$
$$+$$

prob 0.17 0.0014 0.014 0.07 0.001 0.0007

$$0.59 * \Delta EIN(-1) + 0.43 * \Delta DP - 0.30 * \Delta DP(-1) - 0.006 * \Delta TCH - 1.17 * \Delta TCH(-1)$$

prob 0.13 0.0008 0.01 0.95 0.001

$$+0.06 * \Delta OIL - 2.58 * CointEq(-1)$$

prob 0.003 0.0002

بلغت القيمةُ ECTt-1 المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق 2.58- ويعني هذا إن حوالي 258%من انحراف قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية،أي أن 258%من انحراف قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه كل سنة .

- **اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM :**

ويتضح من الشكلين رقم 6 CUSUM و 7 CUSUMSQ أن المعاملات المقدرة للمعادلة رقم (4) مستقرة هيكليا عبر الفترة محل الدراسة،حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكور بداخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5 %.

الشكل رقم(06) : المجموع التراكمي للبواقي المتابع.

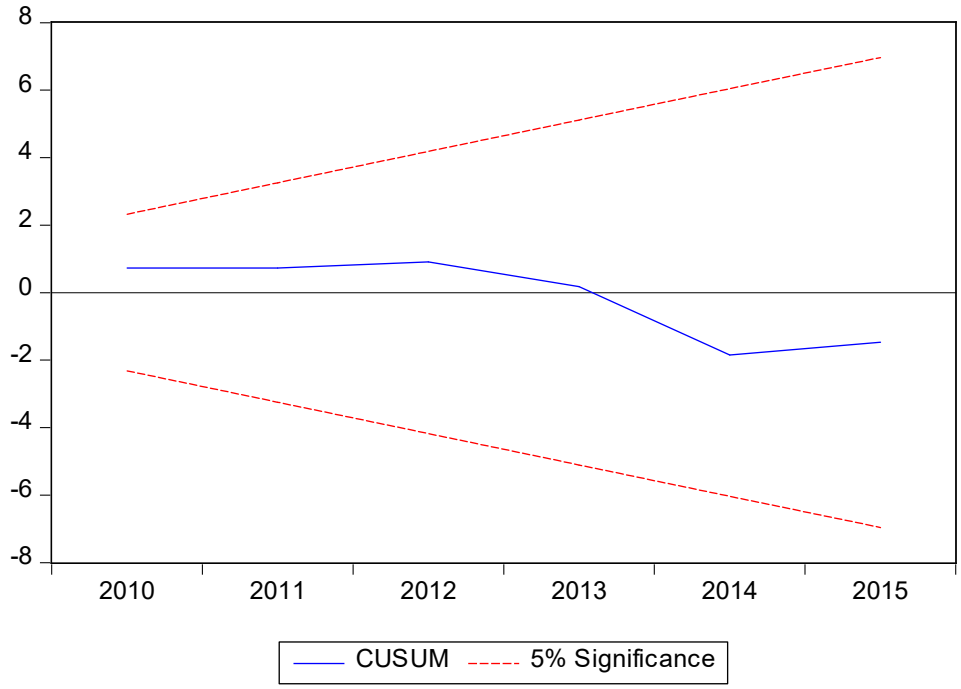

الشكل رقم 07: المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة

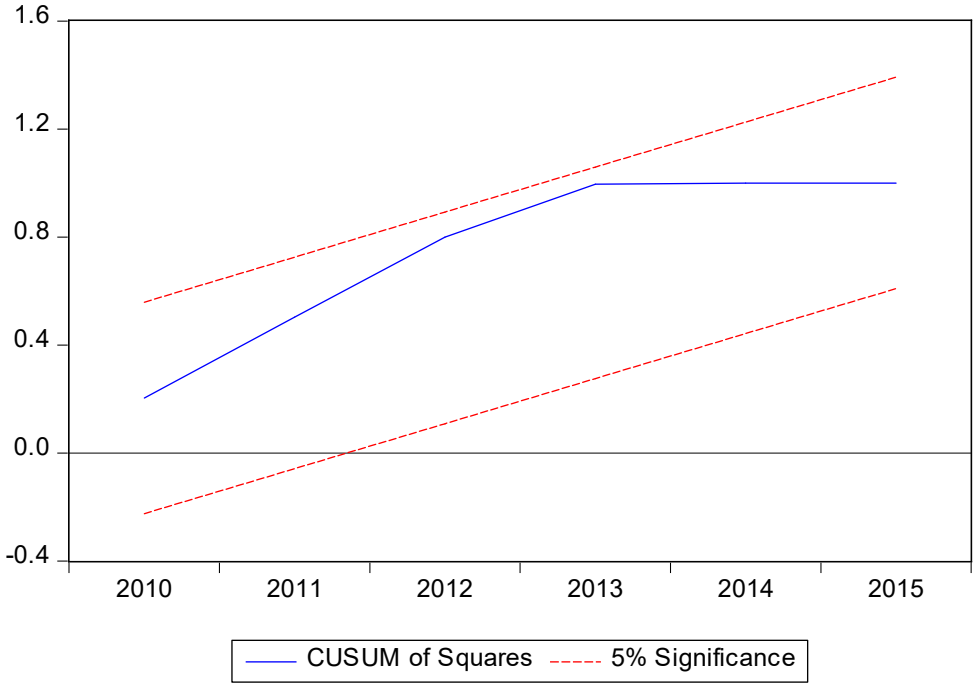

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على (EVIEWS10)

الاختبارات التشخيصية Diagnostics Teste لمدى صلاحية النموذج القياسي :

نتائج الاختبارات التشخصية لمدى لصلاحية النموذج ، و من خلال نتائج الشكل رقم (07) و رقم (08) فتشير إلى ما يلي:

تشير إحصائية لاجرانج (LM Test) إلى خلو النموذج المذكور من مشكلة الارتباط التسلسلي(Autocorrelation) ، ويعتبر ذلك دليلاً على أن فترة الإبطاء المختارة فترة أبطاء مثلى فعلاً، فمن المعلوم أن فترة الإبطاء المثلى هي تلك الفترة التي تضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي،القيمة الاحتمالية(prob) أصغر من مستوى المعنوية 5% وعليه نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود الارتباط التسلسلي .

- Normality تشير إحصائية اختبار(Jarque-Bera Test) إلى قبول افتراض أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعا في جميع معادلات النموذج المقدر(قيمb-j اقل من$x^2$0.95)
- النموذج خال من مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity

كما يتضح أن النموذج معنوي ككل، حيث أن prob(F-statistic) أقل من 0.05، ويلاحظ أن الاقتصاد الغير رسمي له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي ، كما أن العلاقة بينهما طردية، أي أنه إذا تغير الاقتصاد الغير رسمي بوحدة واحدة، تغيَّر النمو الاقتصادي بمقدار (2.58) وحدة، وهذا يخالف ما تنص عليه فرضية الدراسة، والتي مفادها أن الاقتصاد الغير رسمي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الجزائر. وقد يعود السبب في مخالفة النتائج فرضية الدراسة، إلى أن التأثير الايجابي للاقتصاد الغير رسمي على النمو الاقتصادي في الجزائر أكبر من تأثيره السلبي.

وتشير كذلك prop(t-stat) للمتغير المستقل EIN والتي تساوي 0.0007 إلى معنوية هذا المتغير حيث أنها أقل من من 0.05، وبالتالي فإن t الجدولية أقل من t المحسوبة وبناءً على ذلك يتم رفض فرض العدم H_(0:β1=0), بسبب العلاقة الطردية بين المتغيرين. وقبول الفرض البديل H_(1:β1≠0)، وذلك لأن المتغير معنوي.

كما تشير البيانات إلى أن العلاقة طردية بين المتغير المستقل الثاني DP والذي يعبر عن الانفاق العام والمتغير التابع GPIB، أي أنه إذا تغيرت قيمة DP بوحدة واحدة، فإن المتغير التابع يتغير بمقدار(0.25) وحدة.

ويتضح من خلال البيانات أن العلاقة بين المتغير المستقل الثالث TCH والذي يعبر عن معدل البطالة والمتغير التابع GPIB، علاقة طردية، أي أنه إذا تغيرت قيمة TCH بوحدة واحدة، فإن المتغير التابع يتغير بمقدار(0.023) وحدة .

وتشير البيانات أيضاً إلى أن العلاقة طردية بين المتغير المستقل الرابع OIL، والذي يمثل سعر النفط ، والمتغير التابع GPIB، أي أنه إذا تغيرت قيمة OIL بوحدة واحدة، فإن المتغير التابع يتغير بمقدار(0.015) وحدة .

الشكل رقم 08 نتائج اختبار (Jarque-Bera Test)

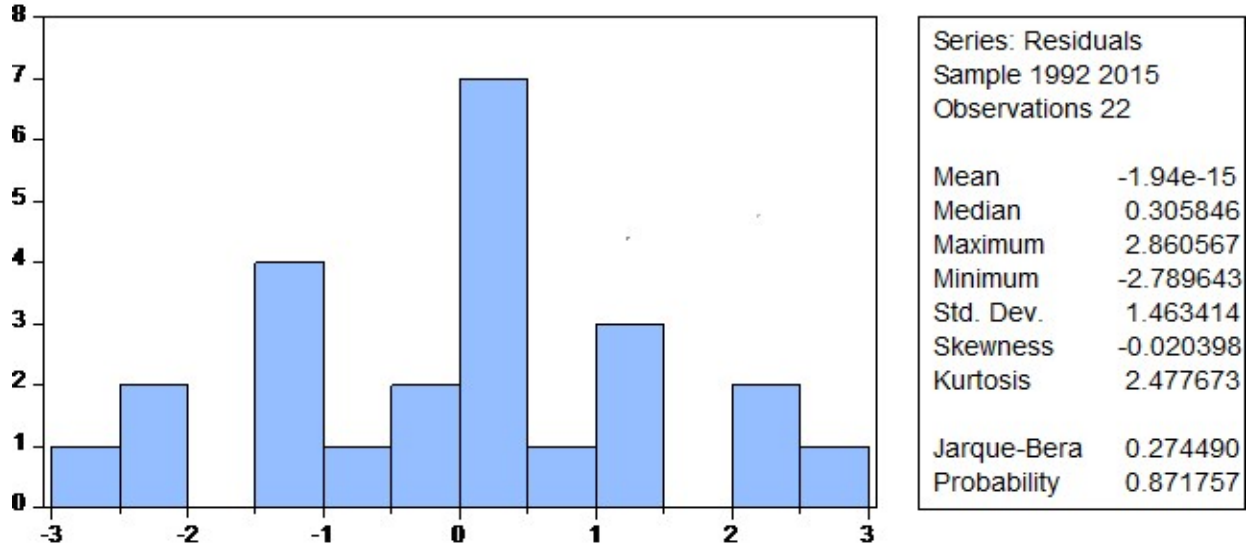

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على (EVIEWS10)

النتائج والتوصيات

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الاقتصاد الغير رسمي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1991-2015)، وذلك استناداً على الفرضية التي تنص على أن الاقتصاد الغير رسمي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، وتم الاعتماد في تقدير أثر العلاقة بين الاقتصاد الغير رسمي والنمو الاقتصادي على الاسلوب الوصفي في عرض المفاهيم الاساسية للمتغيرات، بالإضافة إلى الأسلوب القياسي باستخدام نموذج التكامل المشترك ARDL .

تناول في الفصل الأول تحديد العوامل الدافعة إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي و استفحاله، كما بيّنا المظاهر و الأشكال التي يمكن أن يكون عليها هذا الاقتصاد، ثم وضحنا الانعكاسات و الآثار السلبية التي تخلفها هذه الظاهرة على الرغم من اعتبار هذا الاقتصاد مجالا تتنفس فيه فئة معينة من طبقات المجتمع.

كما استعرض الفصل الثاني من هذه الدراسة معرفة مراحل بروز الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، و العوامل التي ساهمت في توسعه، كما قمنا إلى توضيح موقف السلطات الجزائرية من هذا الاقتصاد، و هل هي غافلة عن وجوده أم تتغافل عن ذلك؟ و هل لها يد في استفحاله أم لم تستطع استدراءه ؟ .و توصلنا في الأخير إلى ما ترتب عن هذا الاقتصاد من آثار في الجزائر و السياسات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لمواجهته.

وتناول الفصل الثالث من هذه الدراسة قياس أثر الاقتصاد الغير رسمي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1991-2015)، من خلال استخدام نموذج قياسي، اعتمد على منهجية ARDL، باستخدام برنامج (Eviews 10) ، وأشارت أفضل طريقة لتقدير النموذج، إلى معنوية العلاقة بين الاقتصاد الغير رسمي و النمو الاقتصادي، كما أن العلاقة بينهما طردية، وقد تم رفض الفرضية لمخالفتها فرضية الدراسة، وذُكر تبرير لذلك.

وتوصي الدراسة من خلال النتائج المستخلصة منها ما يلي :

- توصي الدراسة بمزيد من اهتمام الدولة بأنشطة الاقتصاد الغير رسمي المشروع، من خلال توظيف هذه الأنشطة في الاقتصاد الرسمي، وتسهيل الإجراءات الحكومية والقيود الإدارية المتعلقة بهذه العملية.

- ينبغي تشديد الرقابة على أنشطة الاقتصاد الغير رسمي ، وذلك من خلال تنظيم الحملات التفتيشية المفاجئة بشكل دوري، وفرض عقوبات صارمة على العاملين في الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين الدولة، سواء بالسجن، أو الغرامات المالية، أو الترحيل فيما يتعلق بالمخالفين الأجانب.

- توصي الدراسة على ضرورة إنشاء هيئات مستقلة ومتخصصة في مكافحة الأنشطة الاقتصادية الغير رسمية في جميع مناطق الجزائر، وتزويدها بكافة الوسائل المُعينة على ذلك .

- كما ينبغي العمل أيضاً على معالجة الأسباب التي قد تدفع بالأفراد للعمل في أنشطة الاقتصاد الغير رسمي ، وذلك عن طريق زيادة الدخول، بالإضافة إلى تأهيل وتدريب الأفراد العاملين في الاقتصاد الغير رسمي لمتطلبات سوق العمل؛ وذلك لأن معظم العاملين في هذا الاقتصاد غير مؤهلين لذلك.

- نظراً لقلة الدراسات التي تناولت ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي ، توصي الدراسة بمزيد من الدراسات والبحوث حول هذه الظاهرة، والمساهمة في استخدام الأساليب القياسية والتحليلية المتقدمة عند دراسة هذه الظاهرة .

رقم الجدول	العنـــوان	رقم الصفحة
01	المصطلحات والتسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	12
02	أوجه الاختلاف من حيث الأهداف بين الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي	20
03	أهم طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي	33
04	مؤشر الفساد في الجزائر الفترة 2010-2014	63
05	نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية	64
06	سعر الصرف غير الرسمي مقارنة بسعر صرف رسمي	70

الأشـــــــــــــــــــــــــــكـــــــــال

رقم الشكل	العنـــوان	رقم الصفحة
01	مجموعة من الاصطلاحات لمختلف النشاطات الاقتصادية الرسمية و غير رسمية	21
02	مجموعة الأنشطة غير الرسمية	30
03	نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية سنة 2010	64
04	نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية سنة 2014	65
05	نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة: 1996-2008	75
06	المجموع التراكمي للبواقي المتابع	84
07	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة	84
08	نتائج اختبار (Jarque-Bera Test)	86

رقم الجدول	العنـــوان	رقم الصفحة
01	المصطلحات والتسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	12
02	أوجه الاختلاف من حيث الأهداف بين الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي	20
03	أهم طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي	33
04	مؤشر الفساد في الجزائر الفترة 2010-2014	63
05	نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية	64
06	سعر الصرف غير الرسمي مقارنة بسعر صرف رسمي	70

الأشـــــــــــــــــــــــــــكـــــــــال

رقم الشكل	العنـــوان	رقم الصفحة
01	مجموعة من الاصطلاحات لمختلف النشاطات الاقتصادية الرسمية و غير رسمية	21
02	مجموعة الأنشطة غير الرسمية	30
03	نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية سنة 2010	64
04	نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية سنة 2014	65
05	نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة: 1996-2008	75
06	المجموع التراكمي للبواقي المتابع	84
07	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة	84
08	نتائج اختبار (Jarque-Bera Test)	86

الملحق رقم (01)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level					
		GPIB	EIN	DP	INF	OIL	TCH
With Constant	t-Statistic	-2.2497	-0.4340	-1.4387	-1.7890	-1.2821	-0.5582
	Prob.	***0.1293***	***0.8879***	***0.5464***	***0.3765***	***0.6207***	***0.8625***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.0851	-2.1415	-1.2743	-1.5767	-1.8352	-1.9216
	Prob.	***0.1320***	***0.4984***	***0.8700***	***0.7720***	***0.6557***	***0.6123***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.0219	-1.3210	-1.0866	-2.0359	-0.3893	-1.1534
	Prob.	***0.1138***	***0.1673***	***0.2430***	***0.0422***	***0.5330***	***0.2195***
		n0	n0	n0	**	n0	n0
				At First Difference			
		d(GPIB)	d(EIN)	d(DP)	d(INF)	d(OIL)	d(TCH)
With Constant	t-Statistic	-8.6699	-2.9222	-4.4932	-5.3910	-3.7636	-3.9374
	Prob.	***0.0000***	***0.0581***	***0.0019***	***0.0002***	***0.0098***	***0.0066***
		***	*	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-10.2514	-2.8548	-4.5493	-6.6853	-3.5855	-3.9062
	Prob.	***0.0000***	***0.1938***	***0.0075***	***0.0001***	***0.0536***	***0.0286***
		***	n0	***	***	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.5523	-2.5825	-4.5404	-5.1844	-3.8576	-3.8608
	Prob.	***0.0000***	***0.0123***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0005***	***0.0005***
		***	**	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level					
		GPIB	EIN	DP	INF	OIL	TCH
With Constant	t-Statistic	-2.2838	-0.1429	-1.4156	-1.8352	-1.2821	-0.3976
	Prob.	***0.1272***	***0.9335***	***0.5577***	***0.3554***	***0.6207***	***0.8947***

		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1412	-2.4739	-1.2743	-1.6399	-1.8352	-1.8122
	Prob.	***0.1198***	***0.3358***	***0.8700***	***0.7460***	***0.6557***	***0.6670***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3811	-1.6532	-1.0827	-1.9647	-0.3893	-1.2557
	Prob.	***0.1508***	***0.0919***	***0.2444***	***0.0491***	***0.5330***	***0.1865***
		n0	*	n0	**	n0	n0
	At First Difference						
		d(GPIB)	d(EIN)	d(DP)	d(INF)	d(OIL)	d(TCH)
With Constant	t-Statistic	-7.7544	-3.0265	-4.5022	-5.3796	-3.7708	-3.9013
	Prob.	***0.0000***	***0.0472***	***0.0018***	***0.0002***	***0.0096***	***0.0072***
		***	**	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.6679	-2.9599	-4.5313	-5.7520	-3.5977	-3.8582
	Prob.	***0.0000***	***0.1638***	***0.0078***	***0.0006***	***0.0524***	***0.0315***
		***	n0	***	***	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.8912	-2.7065	-4.5410	-5.2037	-3.8576	-3.8162
	Prob.	***0.0000***	***0.0091***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0005***	***0.0005***
		***	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على(EVIEWS10)

ملحق رقم 03 نتائج تقدير معاملات الاجل الطويل(ARDL(3.2.2.2.2.1

Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Error std.**	**t-Statistic**	**Prob.**
Ein	-0.493639	0.254495	-1.939679	0.1244
Tch	0.328542	0.186143	1.754994	0.1523
dp	0.256141	0.103591	2.472523	0.0688
Inf	-0.233210	0.042939	-5.431251	0.0056
Oil	0.015694	0.015129	0.973047	0.3856
c	5.451544	2.809254	1.940566	0.1234

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على(EVIEWS10)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GPIB)
Selected Model: ARDL(3, 2, 2, 2, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/15/18 Time: 00:06
Sample: 1991 2015
Included observations: 22

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.06903	8.634206	1.629453	0.1785
GPIB(-1)*	-2.580742	0.756040	-3.413501	0.0269
INF(-1)	-0.601855	0.132150	-4.554345	0.0104
EIN(-1)	-1.273955	0.622110	-2.047796	0.1100
DP(-1)	0.661035	0.201692	3.277445	0.0306
TCH(-1)	0.847883	0.426414	1.988402	0.1177
OIL(-1)	0.040503	0.038079	1.063653	0.3474
D(GPIB(-1))	1.242262	0.461228	2.693378	0.0545
D(GPIB(-2))	0.443745	0.300552	1.476436	0.2139
D(INF)	-0.090656	0.083172	-1.089985	0.3370
D(INF(-1))	0.293572	0.100072	2.933599	0.0427
D(EIN)	-1.482682	0.336326	-4.408468	0.0116
D(EIN(-1))	0.590405	0.803203	0.735063	0.5031
D(DP)	0.437908	0.143532	3.050945	0.0380
D(DP(-1))	-0.302486	0.171166	-1.767206	0.1519
D(TCH)	-0.006927	0.284842	-0.024319	0.9818
D(TCH(-1))	-1.176215	0.335833	-3.502380	0.0248
D(OIL)	0.067075	0.024874	2.696553	0.0543

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.233210	0.042939	-5.431251	0.0056
EIN	-0.493639	0.254495	-1.939679	0.1244
DP	0.256141	0.103591	2.472623	0.0688
TCH	0.328542	0.186143	1.764994	0.1523
OIL	0.015694	0.016129	0.973047	0.3856
C	5.451544	2.809254	1.940566	0.1243

EC = GPIB - (-0.2332*INF -0.4936*EIN + 0.2561*DP + 0.3285*TCH + 0.0157 *OIL + 5.4515)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	9.096323	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Actual Sample Size	22	Finite Sample: n=35		
		10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على (EVIEWS10)

ملحق 4 تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL (3.2.2.2.2.1)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GPIB)
Selected Model: ARDL(3, 2, 2, 2, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/15/18 Time: 00:07
Sample: 1991 2015
Included observations: 22

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GPIB(-1))	1.242262	0.157780	7.873393	0.0014
D(GPIB(-2))	0.443745	0.106682	4.159526	0.0142
D(INF)	-0.090656	0.037033	-2.447982	0.0706
D(INF(-1))	0.293572	0.040575	7.235265	0.0019
D(EIN)	-1.482682	0.158753	-9.339577	0.0007
D(EIN(-1))	0.590405	0.311882	1.893039	0.1313
D(DP)	0.437908	0.047963	9.130152	0.0008
D(DP(-1))	-0.302486	0.069836	-4.331365	0.0123
D(TCH)	-0.006927	0.119943	-0.057753	0.9567
D(TCH(-1))	-1.176215	0.148817	-7.903794	0.0014
D(OIL)	0.067075	0.011005	6.094866	0.0037
CointEq(-1)*	-2.580742	0.204547	-12.61688	0.0002

R-squared	0.963946	Mean dependent var	0.269953
Adjusted R-squared	0.924286	S.D. dependent var	2.214534
S.E. of regression	0.609355	Akaike info criterion	2.149621
Sum squared resid	3.713139	Schwarz criterion	2.744735
Log likelihood	-11.64583	Hannan-Quinn criter.	2.289812
Durbin-Watson stat	2.584489		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على(EVIEWS10)

ملحق 5 نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ ARDL (3.2.2.2.2.1)

الملحق رقم 06 نتائج الارتباط التسلسلي و.Heteroscedasticity

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.290829	Prob. F(2,2)	0.2331
Obs*R-squared	16.87279	Prob. Chi-Square(2)	01301

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/15/18 Time: 00:11
Sample: 1994 2015
Included observations: 22
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.006783	Prob. F(1,19)	0.9352
Obs*R-squared	0.007494	Prob. Chi-Square(1)	0.9310

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/15/18 Time: 00:13
Sample (adjusted): 1995 2015
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.166587	0.080641	2.065792	0.0528
RESID^2(-1)	0.018922	0.229750	0.082357	0.9352

R-squared	0.000357	Mean dependent var	0.169707
Adjusted R-squared	-0.052256	S.D. dependent var	0.318025
S.E. of regression	0.326229	Akaike info criterion	0.687956
Sum squared resid	2.022077	Schwarz criterion	0.787435
Log likelihood	-5.223540	Hannan-Quinn criter.	0.709546
F-statistic	0.006783	Durbin-Watson stat	1.999385
Prob(F-statistic)	0.935224		

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على(EVIEWS10)

الملحق 07 : متغيرات الدراسة للفترة 1991-2015

	economie informelle en ration de pib	taux de croissance %	inflation%	depenses publiques	taux de chomage %	crudeoil
1991	34,96	-3,677246609	25,88638693	34	23,8	19,4
1992	36,14	-0,559858588	31,66966191	35,1	23,20000076	19
1993	38,16	-4,326032754	20,54032612	39	24,39999962	16,8
1994	38,88	-2,973121437	29,04765612	39,5	28,1	15,9
1995	37,64	1,887983267	29,77962649	36,9	25,9	17,02
1996	37,68	2,34406943	18,67907586	36,1	26,41	20,4
1997	37,18	-0,517981184	5,733522754	36,3	25,39999962	19,2
1998	38,28	3,597168844	4,950161638	39,5	25,39999962	13,1
1999	36,11	1,783669336	2,645511134	16,8	29,77472535	18,1
2000	34,2	2,467698525	0,339163189	13,6	28,89086287	28,2
2001	33,58	1,707283127	4,225988349	14,8	27,30380087	24,4
2002	31,9	4,346441057	1,418301923	15,5	25,49094529	24,9
2003	29,62	5,93742124	4,268953958	14,8	23,7182483	28,9
2004	27,76	2,993723582	3,961800303	13,8	17,6509243	37,7
2005	24,93	4,535165792	1,382446567	11,5	15,25716913	53,4
2006	24,44	0,237230992	2,314524087	11,2	12,27383355	64,3
2007	24,21	1,854378481	3,673827269	11,6	13,78950848	71,1
2008	24,07	0,759577903	4,862990528	13,2	11,33301018	97
2009	25,9	-0,067426254	5,734333414	16,1	10,16691958	61,8
2010	25,89	1,82558463	3,913043478	17,2	9,942656308	79
2011	27,37	0,990548115	4,521764663	20,7	9,960607766	104
2012	26,94	1,397535145	8,894585294	20,3	10,96909743	105
2013	25,98	0,784725679	3,253684177	19,1	9,821130057	104,1
2014	25,74	1,826738758	2,916406413	19,5	10,59984284	96,2
2015	23,98	1,612934737	4,784976963	20,8	11,20516259	50,8

المصدر: من إعداد الباحثين بإعتماد على الديوان الوطني للأحصاء . WWW.ONS.DZ

والبنك العالمي . WWW.WORLDBANK.ORG

Schneider, Friedrich, & Enste, Dominik H. (2000). Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences. *Journal of Economic Literature* . دراسة